



التصويب اللغوي في الحروف



خالد بن سليمان المليفي



التصويب اللغوي في الحروف

دراسة نحوية لتراجم القاموس الشبكي (Reverso Context)
السياقية في ضوء مصادر التصويب اللغوي المعاصرة

خالد بن سليمان المليفي



التصويب اللغوي في الحروف دراسة نحوية لتراجم
القاموس الشبكي (Reverso Context) السياقية في ضوء
مصادر التصويب اللغوي المعاصرة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
المليفي، خالد بن سليمان
التصويب اللغوي في الحروف / خالد بن سليمان المليفي -
الرياض، ١٤٤٦ هـ

٢٧٠ ص: ١٧ × ٢٤ سم - (الدراسات؛ ٣٧)

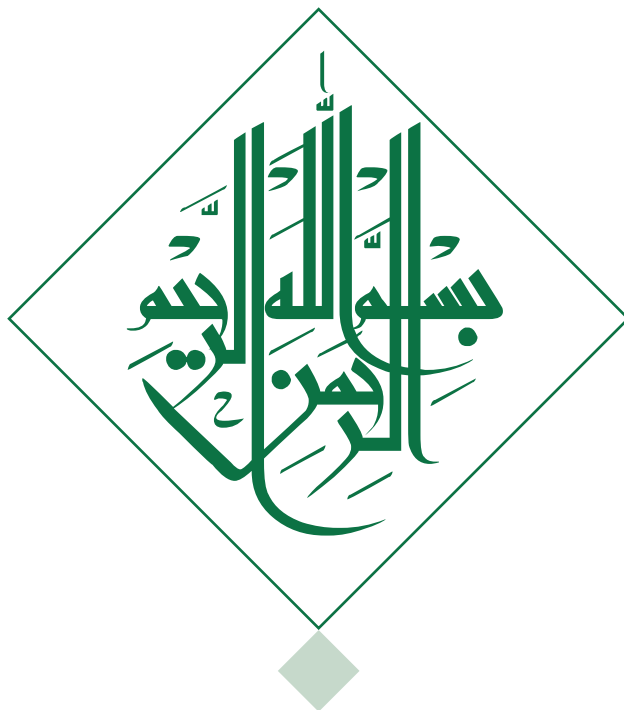
رقم الإيداع: ١٧٨١٨ / ١٤٤٦

ردمك: ٩ - ٢٨ - ٨٥٢٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٩
المقدمة	١١
التمهيد	٢٠
الفصل الأول: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بحروف الجر	٣١
المبحث الأول: القضايا المتعلّقة بحرف الجرّ (الباء).	٣٣
القضيّة الأولى: دخول الباء على المبتدأ.	٣٣
القضيّة الثانية: دخول الباء على الفاعل.	٤١
القضيّة الثالثة: دخول الباء على لفظ التوكيد (أجمع).	٤٦
القضيّة الرابعة: دخول الباء على لفظي التوكيد (عين) و(نفس).	٤٨
القضيّة الخامسة: دخول الباء على المأخوذ لا المتروك في مادة (بدل).	٥٠
المبحث الثاني: دخول حرف الجرّ على المفعول به.	٥٨
المبحث الثالث: القضايا المتعلّقة بدخول حروف الجرّ على الظروف.	٦٥
القضيّة الأولى: دخول اللام على كلمة (مُدّة).	٦٥
القضيّة الثانية: دخول حرف الجرّ (إلى) على (عند)، و(قبل)، و(بعد).	٦٦

الموضوع	الصفحة
القضية الثالثة: دخول الباء على الظرف (دون).	٧١
المبحث الرابع: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على المستثنى.	٧٧
القضية الأولى: دخول حرف الجرّ على المستثنى بـ(سوى).	٧٧
القضية الثانية: دخول حرف الجرّ (عن) على المستثنى بـ(عدا).	٨٠
المبحث الخامس: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على الحال.	٨١
القضية الأولى: دخول اللام على (وحده).	٨١
القضية الثانية: دخول حرف الجرّ على (كافة).	٨٣
المبحث السادس: القضايا المتعلقة بحرف الجرّ (من).	٨٧
القضية الأولى: دخول (من) على المعداد إذا لم يكن اسم جمع أو اسم جنس جمعياً.	٨٧
القضية الثانية: مجيء (من) بعد أفعل التفضيل المقترن بـ(ال).	٩١
المبحث السابع: مجيء الكاف دون أن يكون هناك تشبيه.	٩٥
الفصل الثاني: قضايا التصويب اللغويّ المتعلقة بالواو	١٠٣
المبحث الأول: إقحام الواو بين الفعل والفاعل.	١٠٥
المبحث الثاني: دخول الواو على خبر (كان).	١١١
المبحث الثالث: إقحام الواو بين (لا بُدَّ) والمصدر المؤوّل بعدها.	١١٤
المبحث الرابع: مجيء الواو بعد (لاسيّما).	١١٧
المبحث الخامس: إقحام الواو بين الاسم الموصول وموصوفه.	١١٩
المبحث السادس: مجيء الواو بعد (كما).	١٢٤

الموضوع	الصفحة
المبحث السابع: دخول الواو على (حتى).	١٢٦
الفصل الثالث: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بأدوات الاستفهام	١٣١
المبحث الأول: دخول (هل) على الشرط.	١٣٣
المبحث الثاني: دخول (هل) على النفي.	١٣٥
المبحث الثالث: دخول (هل) على حرف الاستقبال.	١٣٧
المبحث الرابع: دخول (هل) على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعليّة.	١٣٨
المبحث الخامس: دخول (هل) على المضارع المراد به الحال.	١٤١
المبحث السادس: مجيء (أم) المتصلة بعد (هل).	١٤٢
المبحث السابع: استعمال (إنّ) أو (إذا) بدلاً من أداة الاستفهام.	١٤٥
الفصل الرابع: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بالنفي	١٤٩
المبحث الأول: دخول (سوف) على الفعل المنفي.	١٥١
المبحث الثاني: دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا).	١٥٥
المبحث الثالث: دخول أداة النفي على غير المقصود بالنفي.	١٦٦
المبحث الرابع: الجمع بين (لم) و (لن)، أو (لا) و(لن).	١٦٨
المبحث الخامس: دخول (لا) على الفعل الماضي.	١٧٢
المبحث السادس: حذف (لا) قبل (سيّما).	١٧٦
الفصل الخامس: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بالاستثناء	١٧٩
المبحث الأول: الإخبار بجملة مصدّرة بـ(إلا).	١٨١

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: مجيء الاستثناء في مقام الجمع بين صفتين.	١٨٥
المبحث الثالث: استعمال (عدا) بمعنى الزيادة، لا الاستثناء.	١٨٧
الفصل السادس: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة ب(ال)	١٨٩
المبحث الأول: تعريف (غير) ب(ال).	١٩١
المبحث الثاني: تعريف (كُلُّ) و(بعض) ب(ال).	١٩٥
المبحث الثالث: دخول (ال) على الاسم المنفي ب(لا).	٢٠٠
المبحث الرابع: إدخال (ال) التعريف على الموصوف دون الصفة.	٢٠٣
المبحث الخامس: إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه.	٢٠٤
الفصل السابع: قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بإعمال الحروف	٢٠٩
المبحث الأول: عدم إعمال (إنَّ).	٢١١
المبحث الثاني: عدم إعمال أداة النصب أو أداة الجزم.	٢١٣
المبحث الثالث: حذف النون في الأفعال الخمسة المرفوعة.	٢٢٠
الفصل الثامن: قضايا متفرقة	٢٢٣
المبحث الأول: حذف الفاء في جواب الشرط.	٢٢٥
المبحث الثاني: فتح همزة (إنَّ) بعد القول.	٢٣١
المبحث الثالث: حذف (أَنْ) المصدرية من الجملة الواقعة فاعلاً.	٢٣٥
قائمة المصادر والمراجع	٢٤٣
نبذة عن المؤلّف	٢٦٩

مقدمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مسارات عملٍ متنوعةٍ، ويتولى مهامَّ متنوعة تتصل بنشر اللغة العربية، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقاً وكتابةً، والنظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلُّمها في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثل طموح المجمع في أن يصبح جهة تميز عليا في خدمة اللغة العربيّة، منطلقاً من قلب العالم العربي والإسلامي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائداً ومرجعياً عالميةً في مجال اللغة العربية وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء، الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود - حفظه الله - في دعم أعمال المجمع، وإستراتيجيته، وبرامجه (العلمية، والثقافية، والبحثية)، أطلق المجمع مشروع (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة، ومواجهة المشكلات اللغوية، وسدّ الفجوات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي، وفتح الآفاق العلميّة والمعرفيّة المتنوعة، واستكمال مسارات النشر اللغوية المتخصصة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحاتٍ متنوعةٍ من التخصصات، والفنون المتعلقة باللغة العربية، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميز وتشجيعه، وفتح المجال أمام الباحثين والمختصين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمُّ المشروع مجالاتٍ بحثيةً متنوعةً، ويغطي الموضوعات التي تعزّز موقع العربية ضمن اللغات الحضارية العالمية، ومن أبرزها: (دراساتُ التراث اللغوي العربي وتحقيقه، والدراساتُ حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهوية اللغوية، ومكانة العربية وتعزّيزها، واللسانياتُ التطبيقية، والتخطيطُ اللغوي، والسياسةُ اللغوية، واللسانياتُ الحاسوبية، والترجمة، والتعريب، وتعليمُ اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، والدراساتُ البيئية).

وقد بدأ المشروعُ باستقبال الدراساتِ النوعية الجادة، وتواصل مع: (المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتخذ الإجراءات المتصلة بتحكيم الأعمال، والنظر في جدّيتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربية، واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في (البحث، والمنهج، والتوثيق) قبل طباعتها ونشرها.

ويناقش هذا الكتاب: (التصويب اللغوي في الحروف) إحدى القضايا المهمة في التصويب اللغوي، حيث يتناول استخدام حروف المعاني في التراجم السياقية ضمن القواميس الشبكية، والمشكلات الناتجة عن عدم الدقة في ترجمة هذه الحروف؛ مستنداً إلى تحليل دقيق لمجموعة من القضايا اللغوية، واستقراء واسع للمصادر اللغوية وآراء العلماء.

ويجتهد المجمعُ في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفية نوعية، ويأمل أن يكون هذا الكتابُ مفتاحاً لمشروعات علمية وعملية، ويحقق إثراءً معرفياً لافتاً.

ويشكر مؤلف الكتاب سعادة الأستاذ الدكتور خالد بن سليمان المليفي؛ لما تفضل به من عمل علمي جاد، ويدعو الباحثين إلى التواصل مع مشروعات المجمع، ومنها: (مسار البحوث والنشر العلمي)؛ للمشاركة فيه، وإثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كانت اللغة العربية - وما زالت على مرّ العصور - مرعى اهتمام العلماء القداماء والباحثين المعاصرين والمجامع اللغوية، وكان من أهمّ وجوه العناية بها الحرص على سلامتها ممّا «خالف اللغة العربية، وخرج عن استعمال أهلها، وما بُني عليه إعرابها»^(١)، وصيانتها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية بسبب الامتزاج بأهلها^(٢).

وتحصيلاً لهذا المقصود؛ فقد بسط العلماء عنان الجهود العظيمة في ضبط اللغة، وإيجاد ما يعصم المتكلم من الخطأ في تراكيبها وبُنى ألفاظها، وقد تمثّل ذلك جلياً بوضع علم النحو^(٣).

وفي هذا السبيل، ظهرت - بعد أن استقرّ النحو وصارت العربية صناعةً - جمهرة من المؤلّفات التي ترصد الانحراف اللغوي ابتداءً من القرن الثاني الهجري، وذلك بإثبات الاستعمالات الفاسدة المتداولة، ثمّ تصويبها^(٤).

(١) البرهان في وجوه البيان ٢٠٥.

(٢) يُنظر: المدارس النحوية ١٥٣.

(٣) يُنظر: العربية معناها ومبناها ١٣.

(٤) يُنظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٥.

ولمّا كانت اللغة - في عيانها المشهود - كائنًا حيًّا يتغير بفعل الزمان^(١)، كان من البدهي أن يحذو المعاصرون حذو أسلافهم القدماء في صيانة العربية من عوارض الخطأ والحن والدخيل، وذلك بـ«الجهد الذي يبذله اللغويون من أجل حصر الانحرافات اللغوية، ثم اقتراح الصواب لها»^(٢). وقد رفد ذلك ظهور أسباب جديدة، كان من أبرزها: الاتصال في مطالع النهضة العربية الحديثة في العالم العربي - وبخاصة في مصر - بالفكر الأوروبي، وقد كان عماد هذه النهضة التوسُّع في الترجمة إلى اللغة العربية من اللغات الأوروبية (لا سيَّما الفرنسية) في كثير من المجالات العلمية والأدبية.

وكانت تراجم ذلك العصر تعلوها غالبًا مياسمُ العُجمة في الأسلوب؛ لتقيدها بالنصّ الأجنبي في نظمته وتركيبه^(٣)؛ ولذا لجئ إلى طائفة، وهم المصحِّحون الذين يصحِّحون الأخطاء النحوية والأساليب في الكتب التي تُنقل إلى اللغة العربية، ويختارون الكلمات الفنية المناسبة، ولم يكن هذا العمل سهلاً هيئاً؛ لأنَّ كثيراً من المترجمين - وبخاصة في بداية عهد إنشاء المدارس - كان حظُّهم من علوم العربية ضئيلاً^(٤).

وقد كان لتلك التراجم أثرها الجليل في الأجيال اللاحقة من جهة أنهم «كانوا إذا قرؤوا العربية أخذوها من الكتب المترجمة، وإذا تعلَّموا في المدارس كانت هذه التراجم كُتُبهم التي يدرسونها، فنشؤوا على عربية شابها البيان الفرنسي.... وحريٌّ بمن نشأ على هذه الكتب المترجمة أن يؤدِّي بمثل ما يقرأ، ويحاكي أساليبها ويحتذي مثالها، فكانوا إذا كتبوا أصالة بالعربية أدخلوا فيه هذه العُجمة، فتسرَّبت بذلك العُجمة إلى الكتب

(١) يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة ٥٧.

(٢) قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين ١٨.

(٣) يُنظر: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ٢١٥.

(٤) يُنظر: كتاب في الأدب الحديث ٦٢. ولا يذهب ذلك ظنٌّ كإلى جذب رداء المحاسن عن حركة الترجمة في ذلك العصر؛ فقد كان لأهلها جهود تستأدي الشكر في إثراء العربية، ولكنَّ سبيل هذه الدراسة يقتضي التركيز في جانب المآخذ أكثر من غيره.

العربية نفسها، وكانت مصر إذ ذاك قُطب بلاد العرب وقِبَلَتِها، فأذاعت هذه اللغة في الأمصار، لا سيَّما الشام لقُربها منه، ولاشتغال ناس منها بالترجمة»، وليس هذا التأثير حُبسة على اللغة الفرنسية، بل شمل الإنجليزية أيضًا، فقد نشأت بعد سنة (١٣٠٠ هـ) طبقة في «مدارس الإنجليز وعلى لغتها، وكانت إذا قرأت كتابًا كان في الغالب مترجمًا على طريق الإفرنج، وعمَّت العُجمة الناس، وشاعت المجلَّات لتيسُّر الطباعة وتيسُّر نشرها، وكثُر المشتغلون بالترجمة لكثرة من يُحسن الإنجليزية، ولم تكن العلماء تهذب الكتب وتراجعها كما في الطبقات التي قبلهم»^(١).

نُـمَّ عَـلَّتْ - في التسعينيات من الميـلاد - ثورةُ الاتصالات؛ بظهور الشبكة العالمية (الإنترنت)، وقد توسَّع انتشارها في بداية معارج القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح في مستطاع الناس الوصول إلى معلومات كثيرة بسرعة وسهولة، وصارت (الإنترنت) وسيلة اتصال طوّت الحدود الجغرافية بين الشعوب والحضارات وقاربت بينهم.

ونتيجةً لذلك، مسَّت الحاجة إلى الترجمة بين اللغات المختلفة، وخاصَّةً الإنجليزية؛ وذلك لتعزيز التواصل العالمي، ونشر التعليم والبحث العلمي، والتوسُّع في العلاقات التجارية والفرص الاقتصادية، وغير ذلك من وجوه الإفادة.

وقد صاحب تزايد الاعتماد على (الإنترنت) تطوُّر الترجمة، وذلك بتوفُّر كثير من الموارد والأدوات في (الإنترنت) التي تحسَّن دقَّة الترجمة، وتختصر للمترجم كثيرًا من وقته وجهده.

ومن تلك الأدوات (الترجمة بالسياق)، حيث توفُّر بعض المواقع الترجمة مع أمثلة لاستخدام الكلمات والجمل في سياقها المستعمل واقعيًا، وهذا يساعد على تقديم تراجم أكثر دقَّة وملاءمةً للسياق.

(١) النسان في: كتاب العربية ٢٨، ٣٤.

ومن أشهر تلك المواقع: موقع ريفيرسو السياقي^(١) (Reverso Context)، وهو منصّة لغوية متعدّدة اللغات تقدّم أدوات لغوية مختلفة لدعم عمليات الترجمة بين اللغات المختلفة.

ومن تلك الأدوات:

- القواميس السياقية (الترجمة بالسياق).
- القواميس الثنائية.
- الترجمة الآلية للنصوص.
- التصحيح اللغوي.
- المرادفات اللغوية.
- تصريف الكلمات.

ويعيننا من هذه الأدوات المذكورة (القاموس السياقي)، ويُفهم من تقييده بالسياقي أنه لا يقدّم ترجمات للكلمات أو الجمل بمنأى عن سياقاتها التي وردت فيها، فهو يتجاوز ترجمة الكلمات والجمل الفرديّة إلى إظهار استخدامها في نصوص حقيقية قد ترجمها مترجمون من قبل؛ ولذا يمكن تعريفه بأنه: قاموس يتيح للمستخدمين الوقوف على ترجمة الكلمات والجمل والتعبير في سياقها، أي: في إطار الجمل التي جاءت فيه، من خلال قواعد بياناته التي تضمّ ترجمة ملايين نصوص الكتب والوثائق والأعمال الفنية في مجالات مختلفة^(٢).

(١) وهو على الرابط الشبكي الآتي: <https://context.reverso.net>

(٢) لمزيد من المعلومات عن هذا القاموس يُنظر بحث:

وقد كنتُ - على فارط الحال وتقادم الوقت - أُنعمُ النظر في التراجم السياقية العربية للنصوص الإنجليزية في (Reverso Context)، وكان يسترعي نظري كثرة ما تشتمل عليه تلك الترجمات - في تراكيبتها وبُنى ألفاظها ودلالاتها - من قضايا التصويب اللغوي التي أشارت إليها أهمُّ مصادر التصويب المعاصرة من كُتب ومجَلَّات علميَّة.

فعزَمَ الرأي أن أتوفّر على جمع تلك التراجم، ودراسة ما تضمّنته من قضايا التصويب اللغوي، ولكيَّ وجدتُ أن مجموع تلك القضايا لا يحيط به جهد الواحد؛ فأخذ الرأي إلى أطر الدراسة على الجانب النحوي فقط، وتحديدًا في قضايا التصويب اللغوي في الحروف أو ما يتعلّق بها في التركيب، والمقصود بالحروف - محلّ الدراسة - حروف المعاني، وهي - كما عرّفها النحويون - : كلُّ «كلمة تدلُّ على معنى في غيرها فقط»^(١)، وقد بلغتُ - حسب استقراي - (٤٩) قضيةً تنتظم كثيرًا من الأبواب النحوية.

وتعود أهميَّة هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- أن وظيفة اللغة هي الربط بين المشتركين في التفكير؛ ولذا كانت الأخطاء اللغوية ذات أثر في الإخلال بالنظام الاتصالي القائم بين الناس، ومن هنا كانت عملية التصويب اللغوي تهدف في الأساس إلى إصلاح العملية التواصلية عند حدوث أي خلل فيها^(٢)، وهو ما تتوفّر عليه هذه الدراسة من حيث المقصد.
- أن هذه الدراسة تتناول بالبحث اللغوي التطبيقي جانبًا من جوانب الترجمة؛ التي وثّب قطاعها في المملكة العربية السعودية إلى آفاق طموحة عالية؛ «ليكون منافسًا إقليميًا وعالميًا، ويصبح رائدًا على المستوى العربي، ويسهم في تعزيز التبادل الثقافي، ويتمكّن من نقل سياقات المحتوى بعدة لغات»^(٣).

(١) الجنى الداني ٢٠.

(٢) يُنظر: قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين ١٨.

(٣) عن موقع هيئة الأدب والثقافة والترجمة: <https://lpt.moc.gov.sa/about-the-commission>

— أن قاموس (Reverso Context) يُعدُّ أهم مورد في (الإنترنت) للتراجُم السياقية، ويشهد لذلك أن عدد المستخدمين له شهرياً - بناءً على بيانات بعض مواقع تحليل أداء المواقع الإلكترونية^(١) - يربو على (٥٠) مليون مستخدم.

— أن لحروف المعاني أهميّة في ربط عناصر الجملة، والتوجيه الدلالي للأسماء والأفعال.

— أن الحروف - مع جليل شأنها في التركيب صناعةً ودلالةً - لا يهبها كثير من المترجمين وغيرهم وفراً مُحسباً من العناية، وهذا ساعد في شياع الأخطاء اللغوية المتعلقة باستعمالها.

— إبراز أهم قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالحروف في نصوص المترجمين، منطلقاً في ذلك موضوعياً من أهم مصادر التصويب اللغوي المعاصرة، ودراستها دراسةً تحليليةً تُخلُص إلى الرأي الراجح في نظر الباحث.

وممّا يعزّز هذه الدراسة التحليلية أن كثيراً من كُتب التنقية اللغوية لم تتناول قضايا التصويب اللغوي بما يوفّيها قسْطها من الاستقراء المتأنّي للمطّان، وتحليل أقوال اللغويين والشواهد المختلفة، ودليل ذلك استدراك بعضها على بعض، ولا شك أن لهذا تأثيره في الحكم على الاستعمال اللغوي بالجواز أو المنع.

— تقويم التراجُم محلّ الدراسة في ضوء القضايا المدروسة وإصلاحها إذا اقتضى البحث ذلك، وإني لأرجو أن يكون لذلك أثر (ولو جزئياً) في تنقية واقع الترجمة اللغوي.

وقد أقمتُ حُطّة هذه الدراسة على النحو الآتي:

المقدمة.

التمهيد: وهو نبذة مختصرة عن بعض قضايا التصويب اللغوي في إطارها النظري، كتعريف التصويب اللغوي وبيان بعض أسبابه وموارده واتجاهاته، ولم

(1) <https://www.similarweb.com/website/context.reverso.net/#overview>

أقصد بإيرادها الاستيفاء، وإنما هي مجرد إشارات في لمحات؛ لتكون درجاً إلى دراسة قضايا التصويب اللغوي التطبيقية في نصوص التراجع.

الفصل الأول: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بحروف الجر^(١).

الفصل الثاني: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالواو.

الفصل الثالث: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بأدوات الاستفهام.

الفصل الرابع: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالنفي.

الفصل الخامس: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالاستثناء.

الفصل السادس: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بـ(ال).

الفصل السابع: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بإعمال الحروف.

الفصل الثامن: قضايا متفرقة.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

وقد أجريت دراسة كل قضية من قضايا التصويب اللغوي على المنهج الآتي:

- ١- إثبات ثلاثة نصوص إنجليزية (على الأقل) من التراجع السياقية، متبوعة بترجمات العربية المشتمة على القضية اللغوية محل البحث، وقد أرى عدد التراجع المدروسة على (١٥٠) ترجمة.

(١) ومما يُنظر إلى هذا الفصل ويدخله: قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالتعدّي واللزم، وقضايا التصويب المتعلقة باستعمال حرف جرّ مكان آخر، وقد كان من طويّة عزمي أن أدرجهما بالدراسة في هذا الفصل، ولكنيّ ثنيت الرأي عن ذلك؛ لأنني وجدت أنّ هذه القضايا ذات مشاعب تطول جداً، ويجدر أن يُتوفّر عليها بالبحث الدقيق في دراسة مفردة لها.

وهذه بعض الضوابط التي أخذتُ بها في إثبات نصوص التراجم:

- حرصتُ أن تكون النصوص المختارة من مجالات موضوعية مختلفة.
 - نقلتُ النصوص الإنجليزية وتراجمها كما هي في مصدرها بغض النظر عن مدى دقة الترجمة لمضمون النصّ الإنجليزي، وما قد تشتمل عليه من أخطاء نحوية أو صرفية أو دلالية خارج موضوع الدراسة.
 - راعيتُ في نصوص التراجم قواعد الإملاء وعلامات الترقيم.
- ٢- بيان موقف النقاد اللغويين وخاصة المعاصرين من قضية التصويب اللغوي محلّ المناقشة، وتوثيق ذلك من مصادرهم.
- ٣- تتبّع القضية المدروسة في أساليب القدماء والمحدثين من الشعراء والأدباء والعلماء.
- ٤- دراسة القضية دراسةً تأصيليةً من مصادر النحويين المختلفة، وذلك ببيان آرائهم، ومناقشتها في ضوء الأدلة النحوية من سماع وقياس وغير ذلك.
- وقد حرصتُ في معالجة المسائل على عدم الإغراق في التفاصيل النحوية، إلّا بمقدار لا يفضّل عن حاجة القضية المدروسة؛ وذلك لأنّ جمهرة الناظرين في هذه الدراسة (في ظنيّ) هم من المشتغلين بالترجمة، ولا أحسبهم - لعدم التخصص في اللغة العربية - يعينهم الاستغراق في التفاصيل النحوية.
- ٥- الخلوّص إلى الرأي الراجح في القضية المدروسة، ولا يعني ذلك أنّ جَهيزةً فيها قد قطعتُ قول كلّ خطيب، ولكنّه جهد الباحث، وهو يحتمل التأييد والتفنيد.
- ٦- تقويم التراجم المختارة، بناءً على ما رجّحه الباحث في دراسة القضية.

وختاماً، فهذا عملي، وقد أويته ظلّ عنايتي وسقيته ماء جهدي، «ولا أقول ذلك تبرؤاً من الوهم، ولا اعتماداً على صحّة الفهم؛ فإنّ المرء وإن كثّر إحسانه فلا يسلّم من الزلّة لسانه»^(١)، ولكنّي أبسّط يد المَعذرة بقول أبي الفرج الأصفهاني: «وما عري أحد في صناعة من الصناعات من حال ينقُصه عن الغاية، لأنّ الكمال شيء تفرّد الله العظيم به، والنقصان جبلّة طبع بني آدم عليها»^(٢).

وإنّ الأمل المرجوّ ليستشرف أن يكون في هذا العمل إضافة تثرى بها العربية، وإنّي لأسأل الله عزّ وجلّ الانتفاع به، وأستمدّ منه تعالى العصمة، وأستوهبه كمال النعمة، والحمد لله ربّ العالمين.

(١) ديوان البارودي ٧.

(٢) الأغاني ٤٢ / ٢١.

التمهيد:

نُبذة عن التصويب اللغوي.

جاء لفظ (التصويب) في العربية على معنيين ^(١):

المعنى الأول: الحكم للشيء بالصواب.

وهذا المعنى قد اتفقت عليه كُتُب اللغة القديمة والحديثة؛ فقد ورد في (إصلاح المنطق) قول العرب: «إن أصبْتُ فصوَّبني، وإن أخطأتُ فخطَّئني» ^(٢)، أي: قُلْتُ: أصبْتُ. وجاء في الصَّحاح أن «الصواب: نقيض الخطأ. وصوَّبه، أي: قال له أصبْتُ. واستصوب فعَّله واستصاب فعَّله، بمعنى» ^(٣).

وعدَّ الزمخشري (٥٣٨ هـ) هذا المعنى من المجاز، قال: «ومن المجاز: أصاب في رأيه، ورأى مصيب وصائب، وأصاب الصواب، وصوَّبْتُ رأيه، واستصوب قوله واستصابه» ^(٤).

وبهذا المعنى جاء مأثور البيان في نصوص كثير من المتقدمين، ومن أمثلته:

— قول سهل بن هارون (٢١٥ هـ): «الملك يخطئ، فيُصوَّب» ^(٥)، أي: يقال له: أصبْتُ.

(١) يُنظر: تحرير معنى (التصويب اللغوي) وما جاء فيه من جذاب بين الباحثين في مقال بعنوان: (المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ)، صبحي البصام، مجلة اللغة العربية بدمشق، مج ٥٤، ج ١ / ١٧٣-١٨٤، ومقال بعنوان: (تحقيق معنى التصويب)، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٥٤، ج ٤ / ٩٩٠-٩٩٥، ومقال بعنوان: (عود إلى معنى: تصويب الخطأ)، صبحي البصام، مجلة اللغة العربية بدمشق، مج ٥٥، ج ٤ / ٨٥٥-٨٦٦، وكتاب قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين ١٧-١٩.

(٢) إصلاح المنطق: ١٥١.

(٣) الصحاح ١ / ١٦٥. ويُنظر نحوه في: لسان العرب ١ / ٥٣٥، والقاموس المحيط ١٠٦، والمعجم الوسيط ١ / ٥٢٧.

(٤) أساس البلاغة ٣٦٣.

(٥) معجم أمهات الأفعال ٢ / ٧٥٦.

— وقول أبي حيان التوحيدي (نحو ٤٠٠ هـ): «فأما إذا فحص عن آثاره في حضيضه فإنه تمييز وتحصيل وتصفح وحكم وتصويب وتخطئة»^(١).

— وقول أبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ): «ولم يذكر المصنف ما ردَّ به المبرد على أبي عثمان، ولا ما صوّب به قول سيبويه»^(٢).

ويتجلّى هذا المعنى كثيراً في الحكم بصواب الاستعمالات اللغوية التي رُميت بالخطأ، من خلال تخطيء المخطئ «بتعقّب تخطئته وإبطال حكمه القائل بخطأ المستعمل للغة أو الاستعمال اللغوي، وتصويب فعل المستعمل للغة بهذا الاستعمال والتدليل على صواب ما ذهب إليه»^(٣).

وهذا راجع غالباً إلى تسرّع كثير من النُقّاد في الحكم على ألفاظ أو عبارات بالخطأ مع كونها صحيحة لا إشكال فيها، ولا حرج من استعمالها^(٤).

ولذا جاءت بعض كُتب التصحيح اللغوي المعاصرة حافلةً بالمجمّ بتصويب كثير من الاستعمالات اللغوية التي ظُنَّ أنّ بها خطأ وهي بريئة منه^(٥)، ومن الأمثلة على ذلك: تعقبات صبحي البصّام في كتابه (الاستدراك على كتاب قُل ولا تقل)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ) في كتابه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، والدكتور شوقي ضيف (١٤٢٦ هـ) في كتابه (تيسيرات لغوية) لتخطئات غيرهم.

(١) الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١١٦.

(٢) التذيل والتكميل ٢ / ٣٢٠.

(٣) قضية التصويب اللغوي ١٨٦.

(٤) يُنظر: العربية الصحيحة ١٧٩، والمعياري في التخطئة والتصويب ١١.

(٥) يُنظر: تيسيرات لغوية ٥.

المعنى الثاني: إصلاح الشيء وردّه إلى الصواب.

وهذا المعنى أثبتته المعجم الوسيط^(١)، ومعجم اللغة المعاصرة^(٢)، وأقرّه مجمع اللغة العربية في القاهرة^(٣).

وقد أنكره أنستاس ماري الكرمللي (١٣٦٦ هـ)^(٤)، وصبحي البصّام في مقالة عقدها لذلك، وكان دليله أنه لا وجود في المعاجم القديمة ومأثور الاستعمال اللغوي للتصويب بمعنى الإصلاح أو تصحيح الخطأ^(٥).

وقد خالفه في ذلك محمد شوقي أمين (١٤١٢ هـ)^(٦)؛ فأجاز هذا المعنى، مستنداً إلى أن التعدية بالتضعيف تحمل معنى الجعل والضرورة.

ويميل الرأي إلى صحّة إثبات هذا المعنى؛ لسببين:

الأول: أن القياس مؤيد له؛ فإن معنى التعدية في باب (فَعَّلَ) بمنزلته في باب (أفعل)^(٧)، وقد نصّ سيبويه (١٨٠ هـ) على أنه «يجيء الشيء على (فَعَّلْتَ) فيشرك (أفعلت)»^(٨).

الثاني: أني وقفتُ على هذا المعنى في كلام مَنْ يُستأنس بكلامه من القدماء وإن لم يكن من أهل الاستشهاد، وهو قول عماد الدين الأصفهاني (٥٩٧ هـ): «وأسأل الله تصويب قصدي، وتقريب رشدي»^(٩)، أي: ردّه إلى الصواب.

(١) يُنظر: المعجم الوسيط ١ / ٥٢٧.

(٢) يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٢ / ١٣٢٩.

(٣) يُنظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ١٥٤. ويُنظر أيضاً: معجم الصواب اللغوي ٢٣٦.

(٤) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٤٧٤، ص: ٧٥٧).

(٥) يُنظر: (المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ)، مجلة اللغة العربية بدمشق، مج ٥٤، ج ١ / ١٧٣-١٨٤.

(٦) يُنظر: (تحقيق معنى التصويب)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٥٤، ج ٤ / ٩٩٠-٩٩٥.

(٧) يُنظر: المصدر السابق.

(٨) الكتاب ٤ / ٥٥.

(٩) خريدة القصر ١٠ / ٧٦.

وتقترن عملية التصويب اللغوي في معناها الثاني «بتحديد الخطأ، فكما أنه في منطق التصحيح اللغوي تقتضي التخطئة تصويباً يزيل الإبهام بإحالة الصواب محلّ الخطأ، فإنّ التصويب أيضاً لا يكون دون تحديد خطأ»^(١).

ولذا اتخذ التصويب اللغوي متجهات مختلفة؛ تبعاً لاختلاف الأخطاء اللغوية، فمنها ما اتجه وجهه إلى تصويب الأصوات اللغوية، ومنها ما اتجه إلى تصويب الصُور البنوية، ومنها ما اتجه إلى تصويب التراكيب النحوية^(٢)، ومنها ما اتجه إلى التصويب الدلالي.

وبالنظر في مدارج التاريخ اللغوي؛ نجد أنّ أهمّ سبب لنشأة جهود التصويب اللغوي العلمية هو ذبوع اللحن الذي سرى إلى الواقع اللغوي آنذاك؛ لاتساع بسات الإسلام بالفتوحات، وما تلا ذلك من مخالطة العرب لغيرهم من الشعوب، ودخول كثير منهم في الإسلام أفواجا.

قال أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) في بيان ذلك: «ولم تزل العرب العاربة في جاهليتها وصدر إسلامها تنزع في نُطقها بالسجّية، وتكلم على السليقيّة، حتى فُتحت المدائن، ومُصّرت الأمصار، ودوّنت الدواوين، فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان؛ فوقع الخلل في الكلام»^(٣).

ولم يكن الانحراف اللغوي مقصوراً على العامّة، بل تجاوزهم إلى طبقة الخاصّة من الأمراء والعلماء وكُتّاب الدواوين وغيرهم^(٤)، حتى «تساوى الناس في الخطأ واللحن إلّا قليلاً»^(٥).

(١) قضية التصويب اللغوي ١٨٩.

(٢) يُنظر: العربية معناها ومبناها ١٢.

(٣) لحن العوام ٥٩.

(٤) يُنظر: اللحن في اللغة ١٢.

(٥) تثقيف اللسان ٤١.

وقد نشأ عن ذلك حركة تصويب لغوي علمية تقف على مواضع الخلل، ثُمَّ تصلحه، وقد تجلّى ذلك في ظهور عشرات المؤلفات التي كانت تسعى إلى تنقية الواقع اللغوي من الانحرافات^(١)؛ ف«رأينا العلماء أَلْفُوا كِتَبًا (في ما تلحن فيه العامة)، ككتاب أبي عبيدة، وأبي حنيفة الدينوري، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السّجستاني، وكتاب (الفاخر في لحن العامة) للمفضّل بن سلمة، (ولحن العامة) للفرّاء، وكلُّ هؤلاء لا يتجاوزون المئة الثالثة.... أمّا بعد القرن الثالث فكان يُؤلّف في (لحن الخاصة) كالكتاب الذي وضعه أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ وسَمّاه (لحن الخاصة)، وكتاب الحريري المسمّى (دُرّة الغَوَاص، في أوهام الخواص)»^(٢).

وقد شكّلت تلك الجهود النقدية الأساس المتين لجهود التصحيح اللغوي في العصر الحديث؛ بدليل أنه ما من كتاب في موضوع التصويب اللغوي الحديث تخلو صفحاته من الإشارة إلى كُتُب اللحن التي وضعها القدماء، بل إنّ الدراسات اللغوية الحديثة تُعدُّ التراث منطلقاً أساسياً للبحث في التصويب اللغوي^(٣).

وكان لنشاط حركة التصويب اللغوي في العصر الحديث أسباب، يمكن إجمالها في ما يأتي:

١- الترجمة: فقد نشطت حركة الترجمة إلى العربية من اللغات الأخرى في المئة التاسعة عشرة من الميلاد، ولم تكن بضاعة جمهور المترجمين من عرب ومستشرقين في علوم اللغة العربية متينة، وقد تجلّى ذلك في مظاهر، من أهمّها: الأخنبا ساليب وأطرائق اللغات الأخرى وخاصّة اللغتين الفرنسية والإنجليزية^(٤).

(١) يُنظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٥

(٢) تاريخ آداب العرب ١٦٥-١٦٦. وقد أوعى الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (لحن العامة والتطور اللغوي) كثيراً من أسماء كتب التصحيح اللغوي التراثية، وأحسب أنه قد أتى على قاصيتها أو كاد.

(٣) يُنظر: قضية التصويب اللغوي ١٠١.

(٤) يُنظر: اللحن في اللغة ٢٧٩-٢٨٠.

قال بعض الباحثين في نقده لأحد الاستعمالات اللغوية: «... وسبب وقوع مثل هذه الأخطاء أن المترجم يكون متمكناً من اللغة الأجنبية، ضعيفاً في اللغة العربية، يترجم كلمة بكلمة، والمترجم الكامل يقرأ الجملة من اللغة التي يترجمها، ويستوعب معناها في ذهنه، ثم يصوغ لها جملة فصيحة في اللغة التي يترجم بها، حتى إذا قرأ القارئ العربي كتاباً مترجماً لا يشعر أنه مترجم حتى يُخبر بذلك»^(١).

وقد أثرت الترجمة في واقع العربية المعاصر، وبدا ذلك من خلال مستويات التحليل اللغوي الأربعة^(٢)، وهي:

- مستوى الأصوات.
- مستوى الصرف.
- مستوى الألفاظ.
- مستوى النحو. وهو مناهط هذه الدراسة، ويُعدُّ هذا المستوى من أظهر جوانب اللغة؛ لأنَّ النحو وسيلة لبيان المعاني الوظيفية للكلمة والجملة بالنسبة إلى مجاوراتها^(٣)، ولا يمكن الوقوف على معاني النصِّ لترجمته إلا إذا فهمت علاقة عناصره المكوَّنة له بعضها ببعض^(٤).

ويبدو تأثير بعض الترجمات في العربية - بناءً على هذا المستوى - من خلال جهل أصحابها بقواعد النحو، وسريان مترجماتهم إلى الواقع اللغوي حتى تألفها الأذان (والأذن ريبية ما تسمع) من غير إدراك أنها ليست من العربية في شيء^(٥)، أو أنها لا تجوز إلا على ترخُّص بعيد.

(١) تقويم اللسانين ٩٣.

(٢) تُنظر مستويات التحليل اللغوي في: أسس علم اللغة ٤٤.

(٣) يُنظر: ظاهرة الإعراب في النحو ٢٤.

(٤) يُنظر: تعدد تراجم معاني القرآن الإنجليزية في ضوء الإعراب ٥٠.

(٥) يُنظر: قضية التصويب اللغوي ١٤٣.

- ٢- التوهّم بالقياس على أسلوب فصيح.
 - ٣- متابعة المشهور في كلام العامّة.
 - ٤- المبالغة في التفصّح التي قد يلجأ إليها الكاتب؛ ليربأ بنفسه عن مرذول كلام العامّة، فيأتي بالفاظ وأساليب لم تُؤثّر عن العرب^(١).
 - ٥- شيوع المجلات والصُّحف، وكثرة الكتابة فيها، وسرعة النشر^(٢).
 - ٦- وقوع الأخطاء اللغوية في كتابات بعض كبار الأدباء^(٣)، ثمّ احتذاء المتأدّبين على أساليبهم البيانية مع ترك التبصّر ومجافاة التمحيص لها.
- وقد أقام أصحاب كُتب التصويب المعاصرة نقودهم اللغوية على مجموعة من الأدلّة، مع ملاحظة أنهم لم يجروا على طريقة واحدة في درجة الاعتداد بها، وهذه الأدلّة هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب، والقياس.
- وليس من غرض هذا التمهيد التفصيل الوافي لهذه الأدلة في ضوء استعمال أهل التصويب اللغوي لها؛ فإنّ هذا موضوع طويل الذيل، وقد ذرع فيه بعض الباحثين وباعوا، ولكي سأسير إلى قضية واحدة لاتصالها بالمعالجة التحليلية لمسائل التصويب في هذا البحث، وهي قضية الاستدلال بكلام المولّدين من شعراء وأدباء وعلماء في التقعيد اللغوي.
- وهذه القضية كانت مجذّبة خلاف لدى بعض القدماء، ثمّ نالت قسّطاً وافراً في مناقشات المعاصرين^(٤)، والذي يميل إليه البحث هو الاعتداد (استثنائاً لا استدلالاً) بنصوص المولّدين في التصويب اللغوي، وهي ثلاثة أنواع:

(١) يُنظر: اللحن في العربية ٣٣١-٣٣٢.

(٢) يُنظر: قضية التصويب اللغوي ١٨٣.

(٣) يُنظر: قل ولا تقل ١١.

(٤) يُنظر تفصيل ذلك في: كتاب القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمعاً ودراسة وتقييماً) ٦٩١، والمعارف في التخطئة والتصويب: ١١٢-١٣٤، وقضية التصويب اللغوي ٢١٤.

١- شعراء المولدين، ويتأكد ذلك فيمن كان حتى نهاية القرن الرابع الهجري، «إذ كانت اللغة لا تزال فصيحة على ألسنة هؤلاء الشعراء في الحاضرة، فصاحتها على ألسنة أهل البدو الذين استمر العلماء يتلقون عنهم حتى نهاية هذا القرن، أما بعد هذا، فالثقة قد ضعفت بالجميع، حتى بالأعراب في البداية»^(١).

ومن أولئك الشعراء المولدين: بشار بن برد (١٦٧هـ)، ومسلم بن الوليد (٢٠٨هـ)، وأبو تمام (٢٣٢هـ)، وابن الرومي (٢٧٦هـ)، والبحتري (٢٦٨هـ)، والمتنبي (٣٥٤هـ).

وليس من سداد الرأي - في ظني - إهدار الاعتداد بشعرهم في قضايا التصويب اللغوي من جهة أن قائلها قد جاؤوا بعد عصر الاحتجاج اللغوي؛ لأنهم وإن كانوا كذلك، فإن اليقين بهم هو حرصهم على تقيل طرائق كلام العرب، واحتذاء آثار أساليبهم.

ومما يشهد بصحة هذا الرأي:

— ما أثير عن بعض أئمة اللغة من ثناء على شعر بعض أولئك الشعراء المولدين^(٢)، ومن ذلك تركية أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) لشعر بشار بن برد^(٣)، ويشهد لذلك «أن بشاراً كان يقول: ومن أين يأتيني الخطأ؟ ولدت ههنا (يعني البصرة)، ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عَقيْل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت على نسائهم فنسأوهم أفصح منهم، وأيفعت فأبديت إلى أن أدركت؛ فمن أين يأتيني الخطأ؟»^(٤).

— أنه قد جاء وصف بعض شعراء المولدين بالعلم الواسع بالعربية، وإحكام القول، ومن أمثلة ذلك: ما شهد به أبو عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) لأبي نواس (١٩٨هـ) من أنه كان محكم القول لا يخطئ، ولولا ما أودع شعره من

(١) المعيار في التخطئة والتصويب ١٣٣-١٣٤.

(٢) تُنظر نماذج على ذلك في بحث: الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين ١٠٦٣.

(٣) يُنظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم: ١٠٤.

(٤) الأغاني ٣ / ١٠٥. ويُنظر: الفن ومذاهبه في الشعر ١٢٨.

الرفث لاحتجَّ به^(١)، وقال الجاحظ (٢٥٥ هـ): «ما رأيتُ أحداً كان أعلم باللغة من أبي نُواس»^(٢).

ومن الأمثلة أيضاً قول الزمخشري (٥٣٨ هـ) في أبي تَمَام: «وهو - وإن كان مُحدَّثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة - فهو من علماء العربية؛ فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»^(٣).

٢- أساليب أهل الأدب والبلاغة، وخاصةً المتقدمين منهم، كعبد الحميد الكاتب (١٣٢ هـ)، وابن الزيات (٢٣٣ هـ)، والجاحظ (٢٥٥ هـ)، والتوحيدي (٤٠٠ هـ).

ويتعضد ذلك إذا كان الأديب من علماء اللغة، كالمعري (٤٤٩ هـ)؛ فقد خطأه الحريري (٥١٦ هـ) في بعض ما توارد في كلامه، ولكنَّ ابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ) دفع تخطئته، وسنده في ذلك أنه «كان إماماً في اللغة، نهاية في الثقة، وقلَّ أن يخفى عليه هذا القدر»^(٤).

٣- أساليب علماء اللغة دون غيرهم من علماء الفنون الأخرى؛ وذلك لتوفرهم على علوم العربية واشتغالهم الدائم بها، ويتأكد ذلك في حقَّ الصدر منهم: كالخليل (١٧٠ هـ)، والمبرد (٢٨٥ هـ)، وأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، وابن جني (٣٩٢ هـ).

وهذا الاعتداد بنصوص المولدين المذكورين منوط بشرطين:

الأول: تواتر الاستعمال اللغوي محلَّ النقد في نصوصهم؛ فإنَّ ذلك يقوِّي صحَّته ويؤنس بالأخذ به والقياس عليه، بخلاف وروده في نصوص قليلة، فإنَّ مَطْنَةَ تخطئته تبقى قوية المحتمل.

الثاني: أن يكون لذلك الاستعمال وجه في اللغة، ولو كان وجهها ضعيفاً.

(١) يُنظر: خزانة الأدب ١ / ٢٤٨.

(٢) تاريخ بغداد ٨ / ٤٧٥.

(٣) الكشف ١ / ٨٧.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٣٩٦.

وبالنظر في كُتُب التصويب اللغوي المعاصرة؛ نجد أنها تنقسم إزاء التخطئة والتصويب على ثلاثة اتجاهات، ولا يعني هذا التقسيم انطباق جميع سمات هذه الاتجاهات على كل أصحابها، فقد نجد لغوياً من هؤلاء يُنسب إلى اتجاه معين، ولكنه لا يتسم بكل سماته، وقد نجد لغوياً آخر منسوباً إلى اتجاه ما، ولكن منهجه يحوي شيئاً من سمات اتجاه آخر^(١).

وهذه الاتجاهات هي^(٢):

الاتجاه الأول: النزعة المحافظة أو التقليديون.

ومن أهم معالم هذا الاتجاه:

- اتباع القدماء في مواقفهم من الأخطاء اللغوية.
- رفض المولد والدخيل والمعرب.
- التقيد بالحدود الزمانية والمكانية التي أقرها القدماء.
- الاحتكام للقواعد البصرية، وإهمال الكوفي منها.
- رفض بعض المعايير في تسويغ الاستعمالات اللغوية، كالمجاز والتضمين والشيوع.
- اعتماد اللغة الأفصح، والالتفات عن اللغات الأخرى.
- الاهتمام بجانب التخطيء أكثر من الاهتمام بجانب التصويب.

الاتجاه الثاني: وقد أطلق على أصحابه اسم المتساهلين أو المجددين.

ومن أبرز معالمه:

- نقد تشدد أصحاب الاتجاه الأول، ورميهم بعدم استقراء اللغة.
- ردُّ تخطئة أصحاب الاتجاه الأول لبعض الاستعمالات؛ لأنها صحيحة في معاييرهم.

(١) يُنظر: قضية التصويب اللغوي ٢٥٨.

(٢) يُنظر تفصيل هذه الاتجاهات في: المصدر السابق ٢٥٣-٢٦٠.

- الدعوة إلى تنمية العربية بقبول المولّد والدخيل والمعرب مطلقاً.
- اعتماد بعض المعايير في توجيه كثير من الاستعمالات اللغوية، كالتضمين والمجاز.
- عدم الاقتصار على المذهب البصري.
- قبول اللغات الأخرى الماثورة عن العرب، وعدم الاكتفاء باللغة الأفصح.
- الاستشهاد بأساليب المُحدّثين مطلقاً.

الاتجاه الثالث: وهذا الاتجاه وسط بين الاتجاهين السابقين (وهو المختار)، وقد ظهرت نتيجة غلو أصحاب الاتجاه الأول، وتساهل دعاة الاتجاه الثاني فيما ذهبوا إليه، وكان من أهم سماته:

- موافقة كلا الاتجاهين السابقين في بعض مواقفهم.
- الاستفادة من الروافد المعرفية اللغوية الأخرى، وبخاصّة الدراسات اللسانية الحديثة.
- المحافظة على الموروث اللغوي مع مسايرة التطور اللغوي.
- قبول المولّد والدخيل والمعرب وفق شروط معيّنة.
- موافقة الدعوة إلى التيسير مع المحافظة على ثوابت اللغة.

والحديث عن قضايا التصويب اللغوي في جانبها النظري أوسع من أن يحاط بها، ولو ذهب أحد إلى استقصائها لا نقطع به الجهد عن ذلك، ولكنّ حَسَبَ هذا التمهيد ما تضمّنه منها؛ ليكون توطئة لما بعده من قضايا التصويب اللغوي في جانبها التطبيقي، وهي الغرض المقصود من هذه الدراسة.

الفصل الأول

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بحروف الجر.

المبحث الأول: القضايا المتعلقة بحرف الجرّ (الباء).

- القضية الأولى: دخول الباء على المبتدأ. القضية الثانية: دخول الباء على الفاعل.
- القضية الثالثة: دخول الباء على لفظ التوكيد (أجمع). القضية الرابعة: دخول الباء على لفظي التوكيد (عين) و(نفس).
- القضية الخامسة: دخول الباء على المأخوذ لا المتروك في مادة (بدل).

المبحث الثاني: دخول حرف الجرّ على المفعول به.

المبحث الثالث: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على الظروف.

- القضية الأولى: دخول اللام على كلمة (مُدّة).
- القضية الثانية: دخول حرف الجرّ (إلى) على (عند)، و(قبل)، و(بعد).
- القضية الثالثة: دخول الباء على الظرف (دون).

المبحث الرابع: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على المستثنى.

- القضية الأولى: دخول حرف الجرّ على المستثنى بـ(سوى). القضية الثانية: دخول حرف الجرّ (عن) على المستثنى بـ(عدا).

المبحث الخامس: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على الحال.

- القضية الأولى: دخول اللام على (وحده). القضية الثانية: دخول حرف الجرّ على (كافة).

المبحث السادس: القضايا المتعلقة بحرف الجرّ (من).

- القضية الأولى: دخول (من) على المعداد إذا لم يكن اسم جمع أو اسم جنس جمعياً.
- القضية الثانية: مجيء (من) بعد أفعال التفضيل المقترن بـ(ال).

المبحث السابع: مجيء الكاف دون أن يكون هناك تشبيه.

التصويب اللغوي في الحروف



الفصل الأول

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بحروف الجر

المبحث الأول: القضايا المتعلقة بحرف الجرّ (الباء).

القضية الأولى: دخول الباء على المبتدأ.

أولاً: دخول الباء على المبتدأ المخبر عنه بشبه جملة متقدمة.

نماذج الترجمات المختارة:

النص (١)	It's easy to be nice to people you like.
الترجمة	من السهل بأن تكون لطيفاً مع مَنْ تحب.
النص (٢)	Nice being close.
الترجمة	من الجميل بأن تكون قريبين من بعض.
النص (٣)	Probably knew the attacker.
الترجمة	من المرجح بأنها كانت تعرف الفاعل.

المناقشة:

لا خلاف في أنّ أشباه الجُمْل التي تضمّنتها نصوص الترجمات المختارة، وهي: (من السهل)، و(من الجميل)، و(من المرجح) متعلّقة بمحذوف خبر مقدّم، والمصدر المؤوّل من الحرف المصدرى وصلته في محلّ رفع مبتدأ، ونظير ذلك من الشواهد قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ آيَنِيهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾^(١)، والتقدير: ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة^(٢).

(١) فصلت: (٣٩).

(٢) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن ١ / ٥٣٧.

وبالموازنة بين هذا الشاهد والترجمات المختارة، نجد أنَّ المبتدأ فيها قد اتصل به حرف الجرّ (الباء)، ومن المقرر أنَّ المبتدأ يكون مجرداً من العوامل اللفظية، وهذا التجردُّ قد يكون حقيقةً، مثل: (زيدٌ كريم)، وقد يكون حُكماً، وذلك بدخول حرف الجرِّ الزائد عليه^(١)؛ لأنَّ وجوده كلا وجود^(٢)؛ لكونه «يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف؛ فيعمل فيه»^(٣).

وهذا الخطأ مُعَرِّقٌ في القدم؛ فقد وقع في بيت لابن بَقِيَّ القرطبي (٥٤٠ هـ)، وهو قوله:

وَدَعَتْ مَنْ أَهْوَى وَقَلْبَتْ تَأْسُفًا صَعَبٌ عَلَيَّ بَأَنَّ أَرَاكَ مُفَارِقِي

قال إبراهيم اليازجي (١٣٢٤ هـ): «فزادها على المبتدأ، وهي لم تُسَمَّعْ كذلك إلا في قولهم: (بحسبك درهم)»^(٤).

وقد دلَّ الاستقراء على أنه لا يدخل على المبتدأ من حروف الجرِّ إلا حرفان، وهما:

١- (من)، كقول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٥)، ولا خلاف في قياسيةَّة دخولها على المبتدأ^(٦).

(١) يُنظر: الكتاب ١ / ٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٧٤ - ١٧٥، والتعليقة ١ / ٤٧، والمفصل ٤٢، والكافية في النحو ١٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٠، ٣٣٧، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٧٠، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٥٠، والمقاصد الشافية ١ / ٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) يُنظر: ضياء السالك إلى أوضاع المسالك ١ / ١٩٠.

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٧.

(٤) يُنظر: لغة الجرائد ٣٨. وقد جاء البيت في: معجم الأدباء ٦ / ٢٨٢٢ بلفظ: «أعز علي بأن»، ولا إشكال فيه حينئذٍ.

(٥) فاطر: (٣).

(٦) يُنظر: جواهر القرآن ١ / ١١٤٣، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧. هذا مع استحضار خلاف النحويين في شروط جواز زيادتها.

٢- الباء، وقد نُصَّ على قِلَّةِ زيادتها في المبتدأ، وأنه سماعي لا يُقاس عليه^(١)، ومن مواضعه المسموعة:

- قبل (حَسْب) في نحو: (بحسبك زيد)، أي: كافيك^(٢).
- بعد (ناهيك) في نحو: (ناهيك بزيد)، ف(ناهيك) خبر، و(زيد) مبتدأ زيدت فيه الباء^(٣).

- في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٤)، ف(أَيْكُم) مبتدأ، و(المفتون) خبر^(٥).
- في قول الراجز: (أتى به الدهرُ بما أتى به)، ف(ما) في (بما أتى به) مبتدأ؛ بدليل عود الضمير عليها من الجملة التي قبلها، والتقدير: ما أتى به الدهرُ أتى به^(٦).
- في المبتدأ التالي لـ(كيف)، نحو: (كيف بك....)، وقد نُسب القول بزيادتها في هذا التركيب إلى المتأخرين^(٧)، واختار الدكتور عباس حسن (١٣٩٨ هـ) قياسيته^(٨)، وهو ما يميل إليه الرأي؛ وذلك لكثرة الشواهد عليه^(٩)، ودورانه في أساليب كثير من المتقدمين^(١٠).

(١) يُنظر: شرح الكتاب ١ / ٣٥٠، والكافية في النحو ١٨، والتذييل والتكميل ١١ / ٢٠٤، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٤١.

(٢) يُنظر: الكتاب ١ / ٦٨، والخصائص ٢ / ٢٨٤، والمفصل ٤٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٢٥، والجنى الداني ٥٣.

(٣) يُنظر: تعليق الفرائد ٣ / ١٣.

(٤) القلم: (٦).

(٥) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٣٠٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦ / ١٩٢.

(٦) يُنظر: كتاب الشعر ٤٤٥، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٠٥.

(٧) يُنظر: الجنى الداني ٥٣، ومغني اللبيب ١٤٨، والنحو الوافي ١ / ٤٤٨، ٢ / ٤٩٥-٤٩٦.

(٨) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٤٩٥.

(٩) يُنظر مثلاً: ديوان جرير ١ / ٣٧٢، ٢ / ٥٦١، ٥٩٩، وشرح النقائض ٢ / ٧٠٩، ٣ / ٩٤٠.

(١٠) يُنظر مثلاً: رسائل الجاحظ ١ / ١٢٢، ٢ / ١٧١، ٣ / ٣٣٧. ومن النحويين الذين جرت به أساليبهم

المبرد في: المقتضب ٤ / ٧٣، وابن جني في: الخصائص ١ / ٧٦، ٢ / ٥١.

وبذا يتضح أنه لا يصحُّ حمل الباء في نصوص الترجمات السابقة على الزيادة؛ لأنها لا تجري على أحد المواضع السابقة، ولأنَّ معظم تلك المواضع ليست نصّاً على زيادة الباء في المبتدأ؛ لاحتمال تخريجها على وجوه أخرى، فمثلاً في تركيب (حَسَب)، رَجَّح ابن مالك (٦٧٢ هـ) إعراب (بحسبك) خبراً مقدّماً والاسم بعدها إذا كان معرفة مبتدأً مؤخراً؛ «لأنَّ (حَسَباً) من الأسماء التي لا تُعرَّفُها الإضافة»^(١).

وفي تركيب (كيف) الموصولة بالباء، ذهب بعض الباحثين إلى «أنها ليست زائدة، تقول: كيف بك إذا نجح الطلاب وأنت راسب؟ وتقدير الكلام: كيف تبصر بنفسك، وكيف تحس بنفسك، وكيف تشعر بنفسك، وكيف يبلغ بك الأمر، وما إلى ذلك من معانٍ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: كيف بك؟ وتسكت حتى تذكّر أمراً بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت»^(٢).

ولعلَّ خطأ المترجمين بإقحام الباء على المبتدأ في نصوص الترجمات وغيرها يعود إلى عدم إدراكهم للعلاقة النحوية بين شبه الجملة والجملة المبدوءة بالحرف المصدر، وهي علاقة إسنادية بالمبتدأ والخبر (Predicative compound)، وساعد على ذلك كثرة دخول الباء على (أَنْ) و(أَنَّ)؛ فقد وقفت في القرآن الكريم وحده على أكثر من أربعين آية دخلت فيها الباء على (أَنْ)^(٣)، وذكر الخطيب التبريزي (٥٥٢ هـ) أَنَّ «الشُعراء يجترؤون على إدخال الباء الخافضة إذا كان بعدها (أَنْ)؛ فيقولون: ظننتُ بأن أقوم، وحسبتُ بأن أفعل»^(٤).

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧.

(٢) معاني النحو ٣ / ٢٦.

(٣) يُنظر مثلاً: البقرة: (٦١)، (٧٦)، (١٩٠)، آل عمران: (٧٥)، (١٢٢)، المائدة: (٥٨)، (٨٢).

(٤) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام (دراسة نحوية صرفية): ٢٤٣.

ثانياً: دخول الباء على المبتدأ بعد (إذا) الفجائية.

نماذج الترجمات:

I don't know I had everything all packed, then Carlos yelled the stage was ready and I heard somebody saying they weren't going.	النص (١)
لا أدري، كان كلُّ شيء جاهزاً ^(١) ، وإذا بـ(كارلوس) يصرخ بأنَّ المركبة جاهزة، ثُمَّ سمعتُ أحدهم يقول: أنهم ^(٢) لن يذهبوا.	الترجمة
And there was Aya with all of her promises.	النص (٢)
فإذا بـ(آيا) تجلَّتْ إليَّ بكلِّ وعودها.	الترجمة
A train is bearing down on you?	النص (٣)
وإذا بقطار يباغتُك؟	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تضمُّنها لـ(إذا) الفجائية، وقد ذهب جمهور النحويين إلى اقتصار دخول (إذا) الفجائية على الجمل الاسميَّة فقط^(٣)، كقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَحْكُمُونَ﴾^(٥).

(١) كذا جاء، والصواب: (جاهزاً).

(٢) كذا جاء، والصواب: بكسر (إنَّ).

(٣) يُنظر: التعليق ٢ / ١٧٨، وأما علي ابن الحاجب ٢ / ٨٧٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ٧٩، ١١٩، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨٥، ومغني اللبيب ١٢٠، ٢٣٢، ٥٨٧، والمساعد ١ / ٣٠٦، والتصريح على التوضيح ١ / ٢٠٦. وقد حكى الأخفش عن العرب جواز إيلائها الفعل المقرون بـ(قد). يُنظر: التذييل والتكميل ٦ / ٣٠٦.

(٤) النمل: (٤٥).

(٥) الزخرف: (٤٧).

وممّا لا تفوت ملاحظته في تلك الترجمات دخولُ الباء على المبتدأ الوارد بعد (إذا) الفجائية، وقد خطأ ذلك بعضُ الباحثين المعاصرين^(١)؛ لأنه خلاف استعمال القرآن، حيثُ وردت (إذا) في مواضع كثيرة من دون أن تقترن الباء بالمبتدأ^(٢).

وحديث النحويين عن دخول الباء في هذا الأسلوب لا يعدو إشارات قليلة، فقد حمل ابن هشام (٧٦١ هـ)^(٣) الباء على الزيادة، ووافقه الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)^(٤).

وخالفهما الدكتور إبراهيم السامرائي^(٥)؛ فذهب إلى أنَّ الباء غير زائدة، وليس دخولها كخروجها، وأنَّ هناك فرقاً بين (خرجتُ وإذا بمحمد)، و(خرجتُ وإذا محمد)، فإنَّ أصل الجملة عنده: خرجتُ وإذا أنا بمحمد؛ فهي ليست زائدة، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: وإذا أنا أبصر بمحمد، أو نحو ذلك من التقديرات.

وهذا التخريج - في ظني - أوفر صواباً من القول بالزيادة؛ لأنَّ حمل أحد أجزاء الكلام على الزيادة وجه ضعيف؛ ولا يحسن اللجوء إليه مع وجود غيره.

وذهب الدكتور عبَّاس حسن (١٣٩٨ هـ)^(٦)، ووافقه الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٧) إلى جواز زيادة الباء بعد (إذا) وقياسيته؛ استدلالاً - كما ذكرنا - بالشواهد الفصيحة الكثيرة، ولكنَّهما لم يسوقا شيئاً من تلك الشواهد.

وقد اقتضتْ زيادة الباء بعد (إذا) في جملة من المصادر اللغوية والنحوية والأدبية، فوجدتها قد جاءت في نصوص عدة يرقى بعضها - إن ثبتت سلامتها من

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٢٩.

(٢) تُنظر المواضع - وهي تربو على خمسين موضعاً - في: دراسات لأسلوب القرآن ١ / ٢١٠ - ٢١٧.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب ١٤٨.

(٤) يُنظر: بصائر ذوي التمييز ٢ / ١٩٤.

(٥) يُنظر: معاني النحو ٣ / ٢٥ - ٢٦.

(٦) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٤٩٥.

(٧) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٢٩، ٢ / ٩٤١.

التصرّف^(١) - إلى درجة الاحتجاج بها؛ لأنها جارية على لسان من يُستدلُّ بكلامهم من أهل عصر الاحتجاج، وتواردت في أساليب كثير من البلغاء والعلماء من أهل اللغة.

ومن تلك النصوص:

١- قالت ماوية الغسانية زوج حاتم الطائي: «ثُمَّ نَظَرُ مِنْ فَتَقِ الْخَبَاءِ، فَإِذَا بِشَخْصٍ قَدْ أَقْبَلَ»^(٢).

٢- قال يزيد بن معاوية (٦٤ هـ):

وَقَفَّتْ لِلْبَدْرِ تَرْقُبُهُ فَإِذَا بِالْبَدْرِ قَدْ طَلَعَا^(٣)

٣- قال الفرزدق (١١٠ هـ): «خَرَجْتُ أُرِيدُ مَكَةَ، فَإِذَا بِقَبَابٍ مُضْرُوبَةٍ»^(٤).

٤- قال مسلم بن الوليد (٢٠٨ هـ):

قَتَلْتُ وَعَاجَلَهَا الْمَدِيرُ فَلَمْ تَقْطُ فَإِذَا بِهِ قَدْ صَيَّرْتَهُ قَتِيلًا^(٥)

٥- جاء في الكامل للمبرِّد (٢٨٥ هـ) بعض النصوص، ومنها:

— «فَنَبَّهَاهُ، فَإِذَا بِهِ قَدْ عَثَرَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ»^(٦).

— «أَخَذْتُ سِلَاحِي أُرِيدُهُمْ، فَإِذَا بِجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّبِيَّانِ قَدْ عَرَضُوا لِي، فَأَخَذُوا سِلَاحِي»^(٧).

(١) من أمثلة ذلك أنه جاء في بعض نسخ الكامل: «فإذا بعبد الملك....»، وفي بعضها من دون باء. يُنظر:

الكامل (تحقيق: الدالي): ١ / ١١٥٧.

(٢) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٩٨.

(٣) يُنظر البيت في: شرح كتاب سيبويه ٢ / ٩٣.

(٤) العقد الفريد ٥ / ١٣٣.

(٥) يُنظر البيت في: ديوانه ٥٨.

(٦) الكامل ٢ / ١٥١. لم أثبت القائل في هذا النص وفي نصوص الكامل الأخرى؛ لأنني لست على ثقة أهي

من كلام المبرِّد، أم من كلام مَنْ ساق الحديث عنه من العرب.

(٧) الكامل ٣ / ١٦٣.

- «فوقفتُ في خمس بني تميم، فإذا به يعرضها عليّ»^(١).
- «إذا بالحُصين بن المنذر بن الحارث بن ولة الرقاشي قد أقبل»^(٢).
- ٦ - «قال رجل من أهل اليمن: دخلتُ الكوفة، فأُتيْتُ المسجد، فإذا بعمَّار بن ياسر ورجل يُنشد»^(٣).
- ٧ - قال الحريري (٥١٦ هـ): «ثُمَّ التفتُ، فإذا به قد طَمَر، وناء بما قَمَر»^(٤).
- وغير ذلك من النصوص التي تجلُّ عن الحصر^(٥).
- ولم أقف على أحد من النحويين قد منع زيادة الباء على الاسم بعد (إذا) الفجائية، بل ظاهر كلامهم أنه قياسي^(٦)، وبه قال الدكتور عباس حسن مطلقاً، أي: من دون الاقتصار على نصِّ المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً^(٧).
- ويظهر لي أنَّ هذا القول أحظى بالصواب؛ أخذاً بالنصوص السابقة وغيرها، ويقوِّي الاستدلال ببعض تلك النصوص ورودها في (كامل) المبرد، وهو - كما قال هشام اللخمي (٥٧٧ هـ) -: «من أهل اللغة المحتجُّ بقوله؛ لرسوخه فيها وثقته، وحاشاه أن يُدخِل في كتابه أو يُبَوِّب على باب من أبوابه، ما لم تستعمله العرب في مقاماتها، ولا عُرف من لغاتها، وهو من أئمة النحويين واللغويين غير مدافع في فصاحته وبلاغته وحُسن
-
- (١) الكامل ٣ / ٢١٣.
- (٢) الكامل ١١ / ٣.
- (٣) العقد الفريد ٦ / ١٤٦.
- (٤) المقامات ٣٨٦.
- (٥) تُنظر بعض النصوص في: جمهرة أشعار العرب ٥٨، والعقد الفريد ١ / ١٦، ٣ / ٢١، ٧ / ١٠١، ١٠٢، ١٧٨، ١٩٣، ٢٣٢، ٨ / ١٤٥، ١٥٣، وأما المرتضى ١ / ٤٩٨، ومجمع الأمثال ٢ / ٩، ومعجم الأدياء ١ / ٢٦٠، ٣ / ١٢٠٤، ٤ / ١٧٤٥.
- (٦) يُنظر: التذييل والتكميل ٢ / ٢٩٦، ومغني اللبيب ١٤٨.
- (٧) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٤٩٥.

عبارته، ومَن قرأ كتبه ووقف على ما ألفه عرف ذلك يقيناً إن كان له بصريهديه، وبصيرة تُرشده»^(١).

وبناءً على ما سبق؛ لا أرى إشكالاً في إبقاء الباء داخليةً على المبتدأ بعد (إذا) في الترجمات المختارة، مخالفاً في ذلك رأي بعض الباحثين^(٢).

القضية الثانية: دخول الباء على الفاعل.

نماذج الترجمات المختارة:

النص (١)	It is enough that his people conspire to overthrow me.
الترجمة	يكفي بأن قومه يتآمرون للانقلاب علي.
النص (٢)	It turns out No just opens up a way for yes.
الترجمة	لقد اتضح بأن (لا) تفتح الطريق لـ(نعم).
النص (٣)	Well, it turns out that it's actually not illegal.
الترجمة	حسناً، يتبين بأن ذلك في الواقع ليس غير قانوني.

المناقشة:

تشترك نصوص هذه الترجمات في دخول الباء على الفاعل، وقد خطأ بعض المعاصرين^(٣) ما جاء على ذلك؛ لأنه لا يجوز زيادة الباء على الفاعل إلا في مواضع معينة ليست هذه النصوص منها.

وبيان هذه التخطئة يحتاج إلى بسطة من تفصيل تجلومسألة دخول الباء على الفاعل؛ فأقول:

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ١٥.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٢٩.

(٣) يُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٤١، ومعجم الصواب اللغوي ٢ / ٩٤١.

من أحكام الفاعل أن يكون مرفوعاً بما أُسند إليه من فعل أو ما كان في معناه من الأسماء^(١)، قال الزمخشري (٥٣٨ هـ) في تعريف الفاعل: «هو ما كان المسند إليه فعلٌ أو شِبْهُهُ، مُقَدِّمًا عليه أبداً... وحَقُّهُ الرفع»^(٢)، ولكن أُثِرَ دخول بعض حروف الجر الزائدة على الفاعل، وهي: (من)، و(الباء)، و(اللام)، «نحو: (ما بقي من أنصار للظالمين) - (كفى بالحق ناصراً ومعيناً) - (هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق)»^(٣).

وهذا لا يُخلُّ بالأصل المذكور؛ لأنَّ «الحرف الزائد لا يُعْتَدُّ به، ولا يكسر قاعدة، ولا يخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً؛ ولذلك يُعْطَف على موضعه رفعاً؛ فهذا ليس ممَّا يُعْتَرَضُ به»^(٤).

ودخول الباء على الفاعل - وهو محلُّ البحث في هذه المسألة - يجري على ثلاثة أحكام: الوجوب، والجواز في الاختيار، والورود على الضَّرورة أو النُدرة أو الشُّذوذ^(٥)، وذلك على التفصيل الآتي:

أمَّا الوجوب، فإنه محصور في أسلوب التعجب (أفعل به)، نحو قول الله تعالى: ﴿اسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصُرْ﴾^(٦) على خلاف بين النحويين في حقيقة الباء: أهي زائدة - وهو قول أكثر النحويين^(٧) - أم لا؟ وعلى القول بزيادتها تقسَّم الرأي في مدخولها بين الفاعل والمفعول؟^(٨).

(١) تُنْظَرُ عَلَّةُ ذَلِكَ فِي: علل النحو ٢٦٩، وأسرار العربية ٧٨، وشرح المفصل ١ / ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) المفصل ٣٨.

(٣) النحو الوافي ٢ / ٦٨.

(٤) المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٤.

(٥) يُنْظَرُ: ضرائر الشعر ٦٤، والجنى الداني ٤٨، ومغني اللبيب ١٤٤، والمقاصد الشافية ٣ / ٦٤١.

(٦) مريم: (٣٨).

(٧) يُنْظَرُ: الجنى الداني ٤٨.

(٨) يُنْظَرُ: سر صناعة الإعراب ١ / ١٤١، وأسرار العربية ١٠٧، وشرح المفصل ٤ / ٤٩١، وشرح التسهيل ٣ / ٢٩، ٣٤، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٦، والتذليل والتكميل ١٠ / ١٩٢، والجنى الداني ٤٨ - ٤٩، ومغني

اللبيب ١٤٤، والمقاصد الشافية ٤ / ٤٣٧.

وأما الجواز في الاختيار، فهو مأثور في موضعين:

الموضع الأول: فاعل الفعل (كفى) ^(١)، كما في قول الله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ^(٢)، أي: كفى الله ^(٣)، قال الفراء: «فلو أُلقيت الباء كان الحرف مرفوعاً» ^(٤)، وإنما زيدت «لتأكيد الاتصال؛ لأنَّ الاسم في قولك: (كفى الله)، يتصل بالفعل اتصال الفاعلية، فإذا قلت: كفى بالله، اتصل اتصال الإضافة واتصال الفاعلية، وفعلوا ذلك إيداناً بأنَّ الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة؛ فضعف لفظها لتضاعف معناها» ^(٥).

وقد وجَّه الزجاج (٣١١ هـ) - في أحد قوليه - وابن السراج (٣١٦ هـ) هذا التركيب بما يجعل الباء غير مزيدة:

أما الزجاج، فقد ضمَّن الفعل (كفى) معنى: اكتف، قال: «المعنى: وكفى الله ولياً، وكفى الله نصيراً، إلَّا أنَّ الباء دخلت في اسم الفاعل؛ لأنَّ معنى الكلام الأمر، المعنى: اكتفوا بالله» ^(٦).

وأما ابن السراج ^(٧)، فقد رأى أنَّ فاعل (كفى) ضمير يعود على المصدر المفهوم من (كفى)، كأنه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله.

(١) وذلك إذا كان الفعل (كفى) بمعنى: حَسَب، وأما إذا كان بمعنى: وقى أو أغنى، فإنه الباء لا تدخل على فاعله. يُنظر: الجنى الداني ٤٩، ومغني اللبيب ١٤٤.

(٢) النساء: (٦).

(٣) يُنظر هذا الموضع في: الكتاب ١ / ٣٨، ٤١، ٩٢، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١١٩، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٥١٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٤، والأصول في النحو ١ / ١٠١، وكتاب الشعر ١ / ٤٤٤، والمفصل ٣٨١، وشرح المفصل ٤ / ٤٧٧، وشرح التسهيل ٣ / ١٥٣، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٣١، ١٠ / ١٨٦، ومغني اللبيب ١٤٤، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٤١.

(٤) معاني القرآن ٢ / ١١٩.

(٥) أمالي ابن السجري ١ / ٣١٠.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٧. ووافقه ابن جني في المحتسب ٢ / ٥١.

(٧) يُنظر: الأصول في النحو ٢ / ٢٦٠. ويُنظر أيضاً: ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٠٠، والجنى الداني ٤٩.

والأظهر في توجيه هذا التركيب أنَّ الباء مزيدة داخلية على الفاعل، ويشهد لذلك سقوطها في بعض الشواهد^(١).

وقصر الشاطبي (٧٩٠ هـ) جواز زيادة الباء على فاعل ماضي (كفى)، دون مضارعه؛ مستدلاً بأنَّ زيادتها «راجعة في الحقيقة إلى السَّماع؛ لأنها مخصوصة بهذا اللفظ بعينه؛ فلا تتعدَّى إلى غيره، ولا إلى ما هو من مادته كالمضارع؛ إذ لا تقول: يكفي بالله شهيداً، إنما تقول: يكفي الله شهيداً»^(٢).

وبناءً على قوله؛ فإنَّ دخول الباء على الفاعل في الترجمة الأولى - وهي: «يكفي بأنَّ قومه يتآمرون للانقلاب علي» - خاطئة؛ وذلك لزيادة الباء على مضارع (كفى)، لا على ماضيه.

وذهب أبو حيَّان (٧٤٥ هـ) إلى أنَّ «زيادتها في فاعل (كفى)، وفاعل (يكفي) مَطرَدة»^(٣)، وحمل الزَّجاج^(٤)، وغيره^(٥) على ذلك قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٦)، قال الزَّجاج: «وموضع (برِّبك) في المعنى رفع. المعنى: أولم يكف ربُّك»^(٧)، وعزَّي هذا القول إلى إجماع النحويين^(٨).

الموضع الثاني: فاعل ما حوّل من الأفعال إلى (فعل) بقصد التعجُّب، نحو: (قَضُو الرجل)، أي: ما أقضاه، و(كَرَّم الرجل)، أي: ما أكرمه^(٩). قال الرُّضي (٦٨٦ هـ): «....

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٩.

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٢٤٢.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٢٧٢.

(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٩٢.

(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٢٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٥١٩، والدر المصون ٩ / ٥٣٦.

(٦) فصلت: (٥٣).

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٩٢.

(٨) يُنظر: البستان في مشكلات القرآن ٢ / ٤٢٠.

(٩) يُنظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٢، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠، ٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٩.

ولهذا كثُرَ انجرار فاعل هذا الملحق بالباء؛ وذلك لكونه بمعنى: (أفعل به)، نحو: (ظُرِف زيد)، أي: أظرف به»^(١).

ومن شواهد ذلك: ما حكاه الكسائي (١٨٩ هـ) من قول بعض العرب: «مررت بأبيات جادَ بهنَّ أبياتاً، وجُدُنَّ أبياتاً»^(٢).

وما جاء عدا ذلك، فهو محمول على الضَّرورة أو النُّدرة أو الشُّذوذ، قال ابن عصفور (٦٦٩ هـ): «وما عدا هذه المواضع لا تُزاد فيه الباء إلا في ضرورة، أو شاذٍّ من الكلام يُحفظ ولا يُقاس عليه»^(٣). ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٤)

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقويم التراجم المختارة على النحو الآتي:

أما الترجمة الأولى، فهي جائزة على قول مَنْ أجاز دخول الباء على فاعل مضارع (كفى)، وهو ما يرجِّحه البحث.

وأما الترجمتان الأخريان، فغير جائزتين البتة؛ لأنَّ الباء فيهما دخلت مزيدهً على الفاعل في غير مواضع جواز زيادتها.

(١) شرح الكافية للرضي: ق ٢ - ج ٢ / ١١٢٨.

(٢) يُنظر: المسائل البصريات ١ / ٤٢٢، وبقية المصادر المذكورة في هذا الموضوع. وتُنظر شواهد أخرى في: التذييل والتكميل ١٠ / ١٤٩.

(٣) ضرائر الشعر ٦٤. ويُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ٣٥٣.

(٤) البيت لقيس بن زهير، وهو في: الكتاب ٣ / ٣١٦، والأصول في النحو ٣ / ٤٤٣، والخصائص ١ / ٣٣٤، والمفصل ٥٣٨، وشرح التسهيل ٣ / ١٥٣، والجنى الداني ٥٠-٥١. وقيل في تخريج البيت: إن الفاعل ضمير مستتر، أي: أَلَمْ يَأْتِكَ النُّبأ. يُنظر: أمالي ابن الشجري ١ / ١٣٠.

القضية الثالثة: دخول الباء على لفظ التوكيد (أَجَمَعَ).

نماذج الترجمات:

It is a war unleashed by a mighty military machine against an entire civilian population.	النص (١)
وهي حرب تشنها آلة عسكرية هائلة ضد السُّكَّان المدنيين بأَجْمَعِهِمْ.	الترجمة
With the forthcoming accession of China, the Covenant would cover almost the entire population of the world.	النص (٢)
ومع انضمام الصين القريب، فإنَّ العهد سيشمل سُكَّان العالم بأَجْمَعِهِمْ تقريباً.	الترجمة
The residents of Kabul have uniformly welcomed the presence of the International Security Assistance Force.	النص (٣)
ورحَّب سكان كابول بأَجْمَعِهِمْ بوجود القُوَّة الدولية للمساعدة الأمنية.	الترجمة

المناقشة:

(أَجَمَعَ) اسم يدلُّ على الشمول والإحاطة ^(١)، وقد جاء في أحكامه النحوية أنه لا يجوز جرُّه بحرف الجرِّ، ولا إضافته إلى ضمير المؤكِّد ^(٢)، فيُقال مثلاً: «جاء الجيش أجمع، ورأيتُ القبيلة جمعاء، ومررتُ بهنَّ جَمَعَ» ^(٣)، ولكنَّ نصوص الترجمات المختارة قد خالفت ذلك؛ فقد جُرَّ فيها لفظ (أَجَمَعَ) بالباء وأُضيفَ إلى ضمير المؤكِّد.

وقد نبَّه إلى خطأ ذلك بعض المتقدِّمين، وعلى رأسهم أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، قال: «(وأَجَمَعَ) الذي هو للتوكيد لا يُضاف ولا يدخل عليه عامل، ومَن أجاز فتح الميم في قولك: (جاءني القوم بأَجْمَعِهِمْ)، فقد أخطأ» ^(٤).

(١) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٠٩، ودرة الغواص ٢٠٢، والمفصَّل ١٤٦، وأسرار العربية ٢٠٩.

(٢) يُنظر: الخصائص ١ / ٨٦، ومغني اللبيب ٧٧٢، والمساعد ٢ / ٣٥٨، ومعاني النحو ٤ / ١٤٧.

(٣) أسرار العربية ٢٠٩.

(٤) الفروق اللغوية ١٦٧.

وتابعه الحريري (٥١٦ هـ)؛ فمنع فتح الميم في (بأجمعهم) قال: «ويقولون: (جاء القوم بأجمعهم)؛ لتوهمهم أنه (أجمع) الذي يُؤكّد به في مثل قولهم: (هولك أجمع)، والاختيار أن يُقال: (جاء القوم بأجمعهم) بضمّ الميم، ويدلّ على ذلك أيضاً إضافته إلى الضمير وإدخال حرف الجارّ عليه، و(أجمع) الموضوع للتوكيد لا يُضاف ولا يدخل عليه الجارُّ بحال»^(١).

واختار ذلك ابن هشام (٧٦١ هـ)^(٢)، والصّفي (٧٦٤ هـ)^(٣)، وبعض المعاصرين^(٤).

وقد تعقّب الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ)^(٥) الحريري بأنّ ما منعه قد أجاز به بعض النحويين واللغويين اعتماداً على السماع؛ فقد حكى ابن السكّيت (٢٤٤ هـ) في باب (ما يُضمّ ويُفتّح من أبواب مختلفة): «وجاء القوم بأجمعهم وبأجمعهم»^(٦)، وينحوه قال الجوهري (٣٩٣ هـ)^(٧)، ونقل الصّغاني (٦٥٠ هـ)^(٨) أنّ الضمّ لغة في الفتح.

وقد خُرّجت لغة الضمّ على أنّ (أجمع) جمع تكسير لـ (جمع)، مثل: فُلُس وأفْلُس، أو أنه جمع (أجمع) على حذف الزيادة^(٩).

وذهب الرّضي (٦٨٦ هـ) إلى أنّ (بأجمعهم) بالفتح من ألفاظ التوكيد، قال: «وقد يُضاف (أجمعون) إضافة ظاهرة؛ فيؤكّد به لكنّ بياء زائدة، نحو: (جاءني القوم بأجمعهم)، ولا يُقال: جاءني القوم أجمعهم»^(١٠).

(١) يُنظر: درة الغواص ٢٠٢. ويُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٤٤٣-٤٤٤.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب ٧٧٢.

(٣) يُنظر: تصحيح التصحيف ٨٤.

(٤) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ١٢٨، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ١٦٩.

(٥) يُنظر: شرح درة الغواص ٦٠٠.

(٦) إصلاح المنطق ١٣٢.

(٧) يُنظر: الصحاح ٣ / ١٢٠٠ (جمع).

(٨) يُنظر: الشوارد ٢٠٧.

(٩) يُنظر: الخصائص ١ / ٨٦-٨٧.

(١٠) شرح الكافية للرضي ق ١-ج ٢ / ١٠٥٣.

والذي يميل إليه الرأي أنَّ (بأجمعهم) متضمَّنة لمعنى التوكيد وليست من ألفاظه؛
بدليل التزام الباء معها، ولو كانت من ألفاظ التوكيد لجاز استعمالها بلا باء^(١).

وبذا يتَّضح أنَّ ما جاء في نصوص الترجمات المختارة من دخول الباء على لفظ
(أجمع) صحيح لا نكير فيه؛ لتأييد السماع له، ولكنَّ الأولى هو استعماله مجرداً من الباء
والإضافة؛ لأنه أكثر سماعاً في كلام العرب، ولتأييد القياس له^(٢)، ولأنَّ فيه إجراء التراجم
على ما لا خلاف فيه.

القضية الرابعة: دخول الباء على لفظي التوكيد (عين) و(نفس).

نماذج الترجمات:

Why did you choose that particular service to children?	النص (١)
لماذا اخترت مجال خدمة الأطفال بعينه؟	الترجمة
I was here to see the launch of this particular type of instrument.	النص (٢)
كنت هنا لرؤية إطلاق هذا النوع بعينه من التجهيزات.	الترجمة
He came himself to process your admission.	النص (٣)
لقد جاء بنفسه للموافقة على إدخالك.	الترجمة

المناقشة:

خطأ بعض المعاصرين^(٣) دخول الباء على لفظي التوكيد (عين) و(نفس)،
وسنادهم لذلك - في ظني - أنَّ دخول حرف الجرَّ عليهما يُخرجهما - وهما من ألفاظ
التوكيد - من التبعية^(٤).

(١) يُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٩٠، والمساعد ٢ / ٣٨٥، وشرح درة الغواص ٦٠٠.

(٢) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٤٤٤.

(٣) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٤٧٥، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ١٨٧، ١٩٥.

(٤) يُنظر: شرح درة الغواص ٦٠٠.

ولم أقف على أحد من النحويين قد منع ذلك، وظاهر عبارة مَنْ أشار إلى اختصاص لفظي التوكيد (عين) و(نفس) بجواز زيادة الباء عليهما يفيد أن ذلك موضع اتفاق لا يخالجه أدنى خلاف.

قال ابن مالك (٦٧٢ هـ): «وتختص (النفس)، و(العين) بجواز دخول الباء الزائدة عليهما، كقولك: (جاء زيد بنفسه)، و(جاء القوم بأعيانهم)»^(١). ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

هَذَا -لَعْمُرُكُمْ- الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٢)

قال عبد القادر البغدادي (١٠٩٣ هـ): «وزيدت الباء فيه، كما يُقال: جاء زيد بعينه»^(٣).

ولا تُنافي زيادة الباء على (عين) و(نفس) تبعيتهما؛ لأنَّ زيادة حرف الجرِّ لا تلغي للاسم الذي دخلت عليه وظيفته النحوية؛ ولذا كان «لَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ مَعًا فِي الْأَسْمِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ الزَّائِدِ: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا فِي الْفِظِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ: عَلَى حَسَبِ مَقْتَضِيَّاتِ الْعَوَامِلِ»^(٤).

وبناءً على ما سبق؛ فإنه لا إشكال في نصوص الترجمات المذكورة من جهة زيادة الباء؛ لأنَّ السماع الصحيح قد جاء مؤيِّداً لها، «والسماع هو الإمام المتَّبَع»^(٥)، ولأنه لا خلاف بين النحويين على جواز ذلك.

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٨٢. ويُنظر: التسهيل ١٦٤، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٨، وتوضيح

المقاصد ٢ / ٩٦٧، والجنى الداني ٥٥، والمساعد ٢ / ٣٨٥، وشرح درة الغواص ٦٠٠-٦٠١.

(٢) هذا البيت متنازع في نسبته، ف قيل: لهني بن أحمر، وقيل: لضمرة بن جابر، وقيل: لهمام بن مرة، وقيل غير ذلك. يُنظر: الكتاب ٢ / ٢٩٢، والمقتضب ٤ / ٣٧١، والإيضاح العضدي ٢٤٢، والجمل ٢٣٩، واللمع في العربية ٤٥.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٢٥٦.

(٤) النحو الوافي ٢ / ٤٥١.

(٥) المقاصد الشافية ٣ / ٤٥٢.

وَرَبَّمَا كَانَ وَجْهُ الْمُنْعِ قَدْ جَاءَ مِنْ تَوْهَمٍ عَدَمٍ وَجُودَ فَرَقَ مَعْنَوِيٍّ لِلْكَلِمَتَيْنِ حَالِ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا، وَهَذَا مَا يُشْعِرُ بِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ، قَالَ الْمُرَادِي (٧٤٩ هـ): «يُقَالُ: (جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ وَبِعَيْنِهِ)، وَالْأَصْلُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ»^(١).

وهذا موضع نظر؛ فإنه لا يعني زيادة الباء في هذا الأسلوب أنَّ حذفها وذكرها سيَّان؛ «فليس قولنا: (أَقْبَلَ أَخُوكَ بِنَفْسِهِ) مِثْلُ (أَقْبَلَ أَخُوكَ نَفْسَهُ)، وإنما تُفِيدُ الْبَاءُ أَنَّ الْمُؤَكِّدَ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ مُتَوَقَّعًا مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا يُؤَقَّى بِهَا لِلْاهْتِمَامِ الزَّائِدِ، فَقَوْلُكَ: (أَقْبَلَ أَخُوكَ بِنَفْسِهِ) مَعْنَاهُ: أَقْبَلَ وَمَا كَانَ مُتَوَقَّعًا أَنْ يُقْبَلَ، إِمَّا لِأَنَّ أَخَاكَ بِمَنْزِلَةِ عَالِيَةٍ لَا تُنَاسِبُ مَجِيئَهُ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ»^(٢).

القضية الخامسة: دخول الباء على المأخوذ لا المتروك في مادة (بدل).

نماذج الترجمات:

Someone has changed a new engine for an old one.	النص (١)
شخصاً ^(٣) ما استبدل المحرك الجديد بالمحرك القديم.	الترجمة
Replace the cartridge with a new one if necessary.	النص (٢)
استبدل الخرطوشة بواحدة جديدة إذا لزم الأمر.	الترجمة
Your son stole all your originals replacing them with forgeries.	النص (٣)
قام ابنك بسرقة اللوحات الأصلية واستبدلها بأخرى مزيفة.	الترجمة

(١) الجنى الداني ٥٥.

(٢) معاني النحو ٤ / ١٣٧.

(٣) كذا، والصواب (شخص) بالرفع؛ لأنه مبتدأ.

المناقشة:

من دلالات حرف الجرّ (الباء) أن تكون بمعنى البدل أو العَوَض^(١)، نحو: (هذا بذاك)، أي: هذا بدل من ذاك وعَوَضُ منه، وعلامة كون الباء للبدل جواز وقوع كلمة (بدل) موقعها^(٢)؛ ولذا كان حقُّها أن تدخل على المتروك، أو الذاهب، أو المعَوَض منه^(٣).

وهذا جارٍ في مادة (أبدل)، و(بَدَّل)، و(تبدَّل)، فإنَّ منصوبها هو المعَوَضُ الحاصل، وما دخلت عليه الباء هو المعَوَضُ منه الذاهب، فإذا قيل: (أبدلتُ ديناراً بدرهم)، فمعناه: اعتضتُ ديناراً عَوَضَ الدرهم، فالدينار هو الحاصل المعَوَض، والدرهم هو الخارج عنك المعَوَض منه^(٤).

وقد جاءت نصوص الترجمات المختارة على خلاف ذلك؛ فإنَّ الباء فيها دخلت على المأخوذ أو الحاصل، وليس على المتروك أو الذاهب؛ ولذا كانت موضع تحطئة.

قال أسعد خليل داغر (١٣٥٣ هـ): «وكثيراً ما يُخطئون في استعمال (أبدل)، و(استبدل)؛ فيسلطونهما على المبدل منه أو المراد إعطاؤه، ويجرّون البدل أو المراد أخذه بالباء؛ فيقولون مثلاً: (لا تُبدِل الهدى بالضلال)، و(لا تستبدل الذهب بالخشب)، والصواب بالعكس، أي: أن يُنصب البدل، ويُجرَّ المبدل منه»^(٥).

(١) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب ٢ / ٢٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٦١، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٥، والتذييل والتكميل ١١ / ١٩٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٥٣، والجنى الداني ٤١، ومغني اللبيب ١٤١، والدر المصون ١ / ١٥٢، ٤ / ٣٥، ٦ / ١٢٧، والتصريح على التوضيح ١ / ٦٤٦، ومعاني النحو ٣ / ٢١. وينظر الفرق بين العوض والبدل في: النحو الوافي ٢ / ٤٩٢.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٣، والمقاصد الشافية ٣ / ٦١٢.

(٣) يُنظر: الدر المصون ١ / ١٥٢.

(٤) يُنظر: عقود الزبرجد ١ / ١٨٦.

(٥) تذكرة الكاتب ٤٦. ويُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٨٣، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٥.

وهذا الخطأ ذاهب في قديم الاستعمال؛ فقد نبّه عليه بعض المتقدّمين، قال حازم القرطاجيّ (٦٨٤ هـ) في سياق حديثه عن وجوب الالتزام بمذاهب العرب في كلامها: «.... فيتحرّز من مثل ما يقع لكثير من أهل هذا الزّمان من استعمالهم الباء في مثل قولهم: (استبدل كذا بكذا)، أو (أبدل كذا بكذا) في غير موضعها؛ فإنّ النّاس يُدخلون الباء على الشيء الذي هو بدل من الآخر، والعرب ليس تُدخل الباء في مثل هذا إلّا على المبدل منه لا على البديل»^(١).

وقال أبو حيان (٧٤٥ هـ): «وقد وهم كثير من النّاس؛ فجعلوا ما دخلت عليه الباء هو الحاصل، والمنصوب هو الذاهب»^(٢)، وقال أيضاً: «هذه المسألة غلط فيها كثير من المصنّفين في العلوم، ومن الشّعراء؛ فيدخلون الباء على ما لا يصحّ دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه في لسان العرب»^(٣).

ومن الأمثلة على ذلك من كلام الشعراء والعلماء:

١- قول أبي تمام (٢٣١ هـ):

بجود أبي العباس بُدِّلَ أزلُّنا بخفضٍ وصرنا بعدَ جَزَرٍ إلى مَدٍّ^(٤)

٢- قول المتنبي (٣٥٤ هـ):

أبلى الأجلةُ مُهري عند غيركم وبُدِّلَ العُذْرُ بالفسطاطِ والرَّسنُ^(٥)

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٣٧٠.

(٢) البحر المحيط ١ / ٣٧٩. ويُنظر أيضاً: ٥ / ٤١٣.

(٣) عقود الزبرجد ١ / ١٨٧ نقلاً عن التذييل والتكميل، ولم أقف عليه في المطبوع.

(٤) يُنظر البيت في: ديوانه ١١٥.

(٥) يُنظر البيت في: ديوانه بشرح البرقوقي ٤ / ٣٦٩. ويُنظر البيتان في رسالة ابن لبّ الغرناطي (في تعيين

محلّ دخول الباء من مفعولي بدل وأبدل وما يرجع إليهما في المادة): ١٦٧.

٣- قول أبي جعفر الميكالي (٣٨٨ هـ):

وَإِذَا تَحَقَّقْتَ الَّذِي قَدْ قُلْتَهُ فَاسْتَبْدِلِ الْخُزْنَ الْمَبْرَحَ بِالرَّضَا^(١)

٤- قول ابن الشَّجْري (٥٤٢ هـ): «فَأَبْدَلِ النَّجَّارَ بِاسْكَافٍ»^(٢).

وذهب بعض المعاصرين إلى جواز دخول الباء على المأخوذ، ولكنَّ الأفصح أو الأكثر هو دخولها على المتروك^(٣)، والمعتمد في تعيين أحدهما هو السياق، وبهذا القول أخذ مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة^(٤).

وقد نهض رأيهم في ذلك على أدلة، وهي:

١- قول الطُّفَيْل بن عمرو الدَّوسِي (١١ هـ) رضي الله تعالى عنه لَمَّا أسلم:

فَالْهَمَّ نِي هُدَايَ اللَّهِ عَنْهُ وَبَدَّلَ طَالِعِي نَحْسِي بِسَعْدِي^(٥)

٢- قول العَبَّاس بن مرداس (نحو ١٨ هـ):

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَلَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ^(٦)

وهذا البيت غير قاطع الدلالة على المسألة؛ لاحتمال أن يكون دخول الباء فيه على المأخوذ من قلب الكلام الذي دعت إليه ضرورة الشَّعر^(٧)، قال ابن سنان الخفاجي

(١) يُنظر البيت في: إنباه الرواة على أنباه النحويين ٣ / ١٦٤.

(٢) أمالي ابن الشَّجْري ٢ / ٤٨٥ - ح (٣).

(٣) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٤٩١ - ٤٩٢، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٥.

(٤) يُنظر: كتاب القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ٢٧٩.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣ / ٩٨، وروح المعاني ٢ / ٣٩٨.

(٦) ملحق ديوان العباس بن مرداس ١١٩.

(٧) يُنظر: ضرائر الشعر ٢٦٩.

(٤٦٦ هـ): «ومن وَضَعَ الألفاظ موضعها ألا يكون الكلام مقلوباً؛ فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه»^(١)، ثُمَّ ساق البيت شاهداً على القلب. وهذا الاحتمال يَصْدُقُ أيضاً على البيت الذي قبله.

٣- قول عديّ بن زيد (نحو ٣٥ هـ):

وَبَدَّلَ الْفَيْجُ بِالزَّرَافَةِ وَالْـ أَيَّامُ جُؤُنْ جَمَّ عَجَائِبُهَا^(٢)

قال ابن لبّ الغرناطي (٧٨٢ هـ)^(٣) في بيان وجه الاستدلال بهذا البيت: إِنَّ (الْفَيْجَ) هو المنفرد في مشيه، و(الزَّرَافَةُ) يعني بها الكتائب التي ذكرها في القصيدة، ويريد بالفيج سيف بن ذي يزن؛ لأنه خرج بنفسه من اليمن حتى قدم على قيصر، فشكا إليه حال اليمن فلم يُشْكِه، ثُمَّ وفد على كسرى، فأصبحه جيشاً؛ فَبَدَّلَ الواحد بالجماعة، وأشار أيضاً إلى أَنَّ (الْفَيْجَ) عند بعض اللغويين بمعنى الرّسول، وهو وجه صحيح يجري عليه معنى البيت؛ لأنَّ سيفاً كان رسول أهل اليمن.

وفسّر أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ)^(٤) البيت بما يفوت به الاستدلال، وهو أَنَّ الشاعر أراد: كُنْتُ في فرسان وموكب، فصار معي فَيْجٌ يحرسني، وذلك عند حُبْس النُّعْمَانِ له؛ وبذا تكون الباء قد دخلت على المتروك.

ولا يصحُّ في ظنِّي هذا التفسير؛ لأنَّ كُتُبَ الأدب والسِّير مطبقة على أَنَّ النُّعْمَانِ بن المنذر هو من أوفد سيفاً على كسرى، وأطلعه على أمره؛ لينصره، ولم تُشر إلى حبسه إياه^(٥).

(١) سر الفصاحة ١١٤.

(٢) ديوان عدي بن زيد ٤٧.

(٣) تُنظر رسالته (في تعيين محلّ دخول الباء من مفعولي بَدَلْ وأبدل وما يرجع إليهما في المادة): ١٦٨-١٦٩.

(٤) يُنظر: الجيم ٣ / ٥٤.

(٥) ويبدو أنه شُبّهت عليه قصّة سيف مع النعمان بقصّة عديّ معه؛ فهو الذي قد حُبِس. ينظر: الأغاني ٢ / ١١٠.

ويبدو أنَّ (الفَيْح) رمز للفرس، كما أنَّ (الزُّرافة) رمز للأحباش، ويدلُّ على ذلك النقش المسندي الذي عُثر عليه في حصن الغراب ببيرعلي، وفيه: «وجدوا الأحباش الزُّرافة بأرض حمير»^(١)، وعليه تكون الباء داخلة على المتروك؛ لأنَّ الفُرس طردوا الأحباش وحلُّوا محلَّهم.

٤- ما رواه أبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) عن ثعلب (٢٩١ هـ) عن الفراء (٢٠٧ هـ) أنه «يُقال: أبدلتُ الخاتم بالحلقة، إذا نَحَيْتُ هذا وجعلتُ هذه مكانه، وبدَّلتُ الخاتم بالحلقة، إذا أذْبَنُته وجعلتُه حلقة، وبدَّلتُ الحلقة بالخاتم، إذا أذْبَتَها وجعلتُها خاتماً»^(٢).

وهذا الدليل مقبول في ظاهره؛ لأنَّ الفراء في نقله ثقة مأمون^(٣)، ولكنَّ يخالجني شكٌّ في حُجِّيَّة هذا المنقول عنه على جواز دخول الباء على المأخوذ، وذلك لأنه جاء في سياق بيان الفرق بين (أبدل) و(بدَّل) في المعنى وليس في مدخول الباء، ويُسَبِّهُ أن تكون الأمثلة التي ساقها الفراء من مصنوعه، وما تضمَّنَه تفسيره لها لا يدلُّ على ثبوت دخول الباء على المأخوذ عن العرب؛ لاحتمال أن يكون ذلك ممَّا هفا به أسلوبه، وهو ليس بنجوة من عثار اللحن؛ فقد ذكر قطرب (٢٠٦ هـ) أنَّ الفراء دخل على هارون الرشيد؛ فتكلَّم بكلام لحن فيه مرَّاتٍ^(٤).

وقد جرى أسلوبه في موضع من معاني القرآن على ذلك، قال: «ومن قال في تصغير (السَّنة): سُنَّينة وإن كان ذلك قليلاً، جاز أن يكون تسنَّيت تفعَّلْتُ أبدلت النون بالياء لمَّا كثرت النونات»^(٥).

(١) يُنظر: شمس العلوم ٥ / ٣١٠٦ - ح (٢).

(٢) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ٢٥١.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ٨ / ٣٧.

(٤) يُنظر: إنباه الرواة ٤ / ٧.

(٥) معاني القرآن ١ / ١٧٢.

ومن بعيد الظنّ عندي أن يكون جرى في ذلك على وجه مأثور عن العرب؛ لأنّ الاستعمال الذي جاءت به الشواهد الكثيرة يدلّ على أنّ الباء تدخل على المتروك فقط، وعلى التّسليم بثبوت دخول الباء على المأخوذ قليلاً، فإنّ من بعيد المحتَمَل عندي أن يلتفت الفرّاء عن الاستعمال الكثير إلى القليل، وخاصّة أنّ شواهد القرآن الكريم الذي غني ببيان معانيه قد أتت على خلاف ما قال؛ ولذا كان حمْلُ صنيعة على السهو أسبق إلى الاعتقاد وأقرب موقعاً إلى الصواب، ولا عجب؛ فإنّ «المشرفي قد ينبو، واللاحقي قد يكبو»^(١).

٥- قول أحمد الفيومي (٧٧٠ هـ) في معجمه (المصباح المنير): «البَدَلُ بفتحيتين والبَدِلُ بالكسر والبديل كلّها بمعنى، والجمع: أبدال، وأبدلته بكذا إبدالاً: نَحَيْتُ الأول وجعلتُ الثاني مكانه»^(٢).

وهذا الدليل غيرويجه؛ لأنّ ما جاء به مخالف لجميع المصادر التي اعتمد عليها في تأليف معجمه^(٣)، ويُشبهه أن يكون تقديم كلمة (الأول) وتأخير كلمة (الثاني) في كلامه من صنيع النُّسّاخ، وما أكثر تحريفهم وتصاحيفهم!

٦- قول أبي بكر الرازي (بعد ٦٦٦ هـ) في مختار الصّحاح: «و(الأبدال) قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم إذا مات واحد منهم أبدل الله تعالى مكانه بآخر»^(٤).

وهذا النصّ قد جاء في صحاح الجوهر (٣٩٣ هـ)^(٥)، وظاهر كلامه في مادة (بدل) أنّ الباء تدخل على المتروك، قال: «وأبدلتُ الشيء بغيره، وبَدَّلَهُ الله من الخوف

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٩.

(٢) المصباح المنير ١ / ٣٩.

(٣) وقد بلغت نهاد سبعين مصدراً، كما ذكر ذلك في ذيل معجمه. يُنظر: المصباح المنير ٢ / ٧١١.

(٤) مختار الصّحاح ٣٠ (بدل).

(٥) يُنظر: الصّحاح ٤ / ١٦٣٢.

أَمْناً»^(١)، فقد جاءت (من) في المثال الثاني بمعنى الباء البدليّة، وهي تدخل اتفاقاً على المتروك؛ فكَذلك يكون حُكم الباء في المثال الأول.

ولذا يذهب ظني إلى أن يكون دخول الباء على المأخوذ في قوله: «و(الأبدال) قوم صالحون....» ممّا زلّ به قلمه، ويرفد ذلك أنّ معنى هذا القول وأكثر لفظه قد ورد قبل الصّاح في كتاب الاشتقاق لابن دُرَيْد (٣٢١ هـ)، ولكنّ الباء فيه داخلة على المتروك، قال: «إذا مات واحد أبدل الله عزّ وجلّ به آخر»^(٢).

وبذا يتضح أنه لا يصفو دليل من اعتراض يغضّ من حُجّيته؛ ولذا أقول في هذا الأسلوب ما قاله الدكتور عبد الخالق عزيمة (١٤٠٤ هـ): «.... فهذا الأسلوب خطأ في نظرنا حتى نجد في كلام العرب ما يؤيّد ويدعمه»^(٣).

وممّا يَحْسُنُ ذِكرُه في هذا المقام أنه يجوز حذف الباء مع الفعل (بدّل) إذا فهم المعنى، ومن شواهد ذلك: قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾^(٤)، (ف)نعمة الله: هو المفعول الثاني؛ لأنه هو الذي يدخل عليه حرف الجرّ، أي بنعمة الله، و(كفرًا) هو المفعول الأول، ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(٥)، أي: يُبَدِّلُ الله بسيئاتهم حسنات^(٦).

(١) الصّاح ٤ / ١٦٣٢.

(٢) الاشتقاق ٤٧٢.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن ٩ / ٢٩٩.

(٤) إبراهيم: (٢٨).

(٥) الفرقان: (٧٠).

(٦) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن ٩ / ٢٩٥.

المبحث الثاني: دخول حرف الجرّ على المفعول به.

نماذج الترجمات:

The inhabitants were forcibly evicted from the land and their houses destroyed.	النص (١)
وقد تمّ إخلاء السّاكّنين قسراً من تلك الأرض، وهدمت مساكنهم.	الترجمة
The chairperson of the Commission shall delegate a member of the board of directors to assume his functions and powers in the event of his absence.	النص (٢)
يفوض رئيس الهيئة أحد أعضاء مجلس الإدارة بتولي مهامه وصلاحياته في حال غيابه.	الترجمة
But how will we get in? Templeton will have guards.	النص (٣)
لكن كيف سندخل؟ لابد أنّ (تيمبلتن) أحاط المكان بالحراس.	الترجمة
Concerns were raised regarding a perceived lack of transparency, integrity and confidentiality of the process	النص (٤)
فقد كانوا يعيبون عليها، على حدّ زعمهم، انعدام الشفافية والنزاهة والسّرية.	الترجمة

المناقشة:

يُلحَظ في الترجمات السابقة دخول حرف الجرّ على المفعول به (في المعنى) وإحلال
المجرور محلّ المفعول، وحقّ الكلام أن يُجرّد المفعول من حرف الجرّ؛ لأنّ أفعالها تتوصّل
إليها بنفسها، وسوف يتناول البحث ذلك في كلّ ترجمة على حدة.

الترجمة الأولى:

الفاعل (خلا) فعل لازم يُسنَد في الأصل إلى المكان أو الموضع، يُقال: «خلا المكان
خُلواً وخلاء إذا لم يكن فيه أحد»^(١)، و«خلا من أهله، وعن أهله»^(٢)، وإذا دخلت همزة

(١) المخصّص ٣ / ٣٠٥.

(٢) أساس البلاغة ١ / ٢٦٥.

التعديّة على الفعل، فإنه حينئذٍ يقتضي مطلوبين: المكان أو الموضع المخلّى، والشيء المخلّى من ذلك المكان أو الموضع، وهو يتعدّى إلى الأوّل بنفسه وإلى الثاني بحرف الجرّ (من) أو (عن).

وبناءً على ذلك؛ فقد جاءت الترجمة الأولى من مقلوب الكلام، حيث اتّصل مصدر (أخلى) بـ(السّاكنين) وتحقيق به أن يكون مجروراً بـ(من)، ودخل حرف الجرّ (من) على (تلك الأرض) وهو مفعول به في المعنى، وحقّه أن يضاف إليه المصدر إضافة المصدر إلى المفعول. وقد تواردت على ذلك النصوص المختلفة، ومنها:

١- ما رواه أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) عن العرب من قولهم: «لأخلى الله مكانه»^(١).

٢- قول ابن الرُّومي (٢٧٦ هـ):

أبى الله إخلاء المكان يَسُدُّهُ فَمَالَهُ فِي الْعَالَمِينَ ضَرِيبٌ^(٢)

٣- عقد ابن سيده (٤٥٨ هـ) في المخصّص باباً عَنْوَنَهُ بـ«حُلُوُّ المكان من أهله»^(٣).

ويمكن إصلاح الترجمة بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: بإضافة (إخلاء) إلى (تلك الأرض)، وجرّ (السّاكنين) بـ(من)؛ فتكون الترجمة: «وقد تمّ إخلاء تلك الأرض من السّاكنين قسراً، وهدمت مساكنهم»^(٤).

الطريقة الثانية: استبدال (إجلاء) بـ(إخلاء) مع بقاء تركيب الترجمة كما هو؛ فتكون: «وقد تمّ إجلاء السّاكنين....».

(١) المخصّص ٣ / ٣٠٥.

(٢) يُنظر البيت في: ديوانه ١ / ٩٤.

(٣) المخصّص ٣ / ٣٠٥.

(٤) ونحو هذا التصويب في: معجم الصواب اللغوي ١ / ٢٥.

الترجمة الثانية:

يقتضي الفعل (فَوْضَ) شيئين، أحدهما: الأمر المفوض وهو المفعول به ويتعدى إليه الفعل بنفسه، والشيء الآخر هو الشخص المفوض إليه ذلك الأمر، وحَقُّه أن يُجرَّ بحرف الجرِّ (إلى)، يُقال: «فَوْضَ إليه الأمر، أي: رَدَّه إليه»^(١).

وقد وردت النصوص الماثورة على ذلك، ومنها:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَفْوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٢).

٢- دعاء النبي ﷺ في استفتاح الصلاة: «وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ»^(٣).

٣- قول أسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ):

فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْهِمْ ثِقَةً بِهِمْ فَلَمَّا تَحَكَّمُوا ظَلَمُوا^(٤)

ولكنَّ الترجمة قد جاءت عكس ذلك؛ حيث دخل حرف الجرِّ (الباء) على المفعول به، واتَّصل الفعل بنفسه بالمفوض، وهذا خلاف الاستعمال المنقول.

وممَّا جاء على تركيب الترجمة في أساليب الأدباء المعاصرين قول الدكتور شوقي ضيف (١٤٢٦ هـ): «ويُقال: إنه فَوْضَه في الصُّلح مع النَّصارى تسع مرات»^(٥).

وقد أجاز الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) تعديّة الفعل بنفسه إلى الشخص المفوض؛ بتضمينه معنى الفعل (أناب) أو (وَكَّلَ)، وأثبتَ هذا الاستعمال في معجمه

(١) الصحاح ٣ / ١٠٩٩. ويُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٣٠٤.

(٢) غافر: (٤٤).

(٣) الحديث في: صحيح البخاري ١ / ٩٧.

(٤) ديوانه: ٩١.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٨ / ٢٠٨.

(معجم اللغة العربية المعاصرة)، قال: «فَوَّضَ فلاناً في الأمر: أنابه، وكَلَّه، أقامه مُقامه «فَوَّضَه في القيام بمهمَّته»»^(١).

ويميل الرأي إلى عدم جواز ذلك؛ لأنَّ التَّضمين - كما خلص مجمع اللغة العربية بالقاهرة - يجب ألاَّ يُتوسَّع فيه إلَّا لغرض بلاغي^(٢)، وهذا غير متحقِّق في الترجمة وفي المثال الذي ساقه الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ).

وبناءً على ذلك؛ أرى وجوب تصحيح الترجمة على النحو الآتي: «يَفُوضُ رئيس الهيئة (إلى) أحد أعضاء مجلس الإدارة (توليَّ) مهامه وصلاحياته في حال غيابه».

الترجمة الثالثة:

اتفقت المعاجم على أنَّ الفعل (أحاط) لازم يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجرّ (الباء)^(٣)، كما في قول الله تعالى: ﴿أَحَاطَ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾^(٤)، ولكنَّ جاء استعمال بعض القدماء وكثير من المعاصرين له متعدِّياً^(٥)؛ ولذا كان هذا الجانب موضع جدَّاب بين بعض الباحثين المعاصرين؛ فقد ذهب إبراهيم اليازجي (١٣٢٤ هـ)^(٦) إلى قصر استعماله لازماً، وخالفه في ذلك جمهرة من الباحثين، منهم: الدكتور مصطفى جواد (١٣٨٩ هـ)^(٧)، وصالح الدين الزعبلوي (١٤٢٢ هـ)^(٨)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ)^(٩)، حيث أجازوا استعماله لازماً ومتعدِّياً.

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة ٣ / ١٧٥٣. ويُنظر: معجم الصواب اللغوي ٥٩١.

(٢) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١ / ١٨٠-١٨١). وتُنظر: القرارات النحوية والتصريفية

لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١١١.

(٣) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ٧٣.

(٤) النمل (٢٢).

(٥) يُنظر بعضها في: معجم أخطاء الكتَّاب ١٤٧، ومعجم أمهات الأفعال ١ / ٣٢٢.

(٦) يُنظر: لغة الجرائد ١٩.

(٧) يُنظر: قل ولا تقل ١ / ١٣٠.

(٨) يُنظر: معجم أخطاء الكتَّاب ١٤٧.

(٩) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ٧٣.

وعلى التسليم بصحة استعماله متعدياً، فإنه يُلاحظ مجيئه في كثير من مواضع الاستعمال المعاصر من مقلوب الكلام، حيث تدخل (الباء) على المفعول الذي ينبغي أن يتسلط عليه الفعل، ويحلُّ محلَّه ما كان حقُّه أن يدخل عليه حرف الجرِّ في المعنى^(١)؛ فيقال مثلاً: أحاطوا بالمحادثات بالكتمان، وهذا عكس المعنى المراد، والصواب: أحاطوا بالكتمان بالمحادثات؛ لأنَّ معنى: أحاط الشيء بغيره جعله له كالحائط والجدار والسَّوار^(٢).

وقد تلبَّست بهذا الخطأ الترجمة الثالثة، وهي: «... أحاط المكان بالحراس»؛ فقد دخلت الباء على المفعول به وهو (الحراس)، وقام مقامه ما كان جديرًا بدخول حرف الجرِّ عليه، وهذا خلاف المعنى المقصود، وبناءً على ذلك؛ يكون تصويب الترجمة: «أحاط الحراس بالمكان»، أي: صاروا كالشيء المحيط بالمكان.

ولم يبرأ من هذا الخطأ كلام بعض الجلة من الأدباء المعاصرين، ومن الأمثلة على ذلك:

- ١- قول محمد كرد علي (١٣٧٢ هـ): «أبو جعفر المنصور يُحيط برعايته علماء الكلام»^(٣).
- ٢- قول العقَّاد (١٣٨٣ هـ): «يُحيط الغنيُّ مجلسه بحاشية ينفق عليها....»^(٤).
- ٣- قول الدكتور أحمد زكي (١٣٩٥ هـ): «فإنَّهم أحاطوا السفينة بأكياس منفوخة بالهواء تعوم فيها عومها في الماء»^(٥).

(١) يُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) يُنظر: قل ولا تقل ١ / ١٣٠، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ١٥.

(٣) معجم أمهات الأفعال ١ / ٣٢٢.

(٤) معجم أمهات الأفعال ١ / ٣٢٣.

(٥) مجلة الرسالة (ع: ٢٠، ص: ٢٧).

الترجمة الرابعة:

يُلاحظ في الترجمة الرابعة أنَّ الفعل (عاب) قد تعدَّى إلى مفعوله وهو ضمير الغيبة بحرف الجرّ (على)، وحلَّ محلَّه مفعول آخر، وهو (انعدام). وقد نبَّه إلى خطأ ذلك الدكتور محمود إسماعيل عمَّار^(١) في تراكيب مماثلة، نحو: (عابوا علينا كثرة الأطلاع)، ويرى أنَّ الصواب هو: عابونا بكثرة الأطلاع.

وبناءً على ما ذهب إليه؛ يكون تصويب الترجمة: «فقد كانوا يعيبونها، على حدِّ زعمهم، بانعدام الشفافية والنزاهة والسَّرية».

وهذه التخطئة لم أجد له فيها سلفاً ولا متابعاً، وأحسبه قد جانب بها قَصْد الصواب؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنه جاء عن العرب استعمال هذا الفعل بإسقاط العيب على الشيء؛ لأنه محلُّه وهذا هو الأصل^(٢)، وجاء أيضاً إسقاطه على صاحبه؛ لأنه متعلِّق به مع تعديته إليه بنفسه، أو بحرف الجرّ (على) وهو محلُّ البحث؛ فقد روى أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) قول العرب: «عاب عليه»، وقال ابن السَّكَّيت (٢٤٤ هـ): «وزرى عليه زَرِيًّا: إذا عاب عليه»^(٣).

الثاني: قد وقفتُ على كثير من نصوص الفصحاء التي تواردت في تركيبها على غرار هذه الترجمة والأمثلة التي خطَّأها، وبعضُ تلك النصوص تعود في زمنها إلى عصور الاحتجاج اللغوي^(٤)، ومنها:

(١) يُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٣٠٢.

(٢) يُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٤٢٧.

(٣) الألفاظ ٤٤٥. ويُنظر أيضاً: الفصح ٢٧٨.

(٤) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب ١/ ٤٠، ٣٠٦، والإيضاح في علل النحو ٧٠، وكتاب الشعر ١٦٧، واللامع العزيزي ٩٤٧، ١١٤٠، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٢٠، والمثل السائر ٣/ ١٨٦، وخزانة الأدب ٣/ ٣٩، ٦/ ٤١٥.

- ١- قول أنس بن مالك رضي الله عنه (٩٣ هـ): «... ولا عاب عليَّ شيئاً قطُّ»^(١).
 - ٢- قول جرير (١١٠ هـ): «والله لقد عاب عليَّ عمر بن لَجَأٍ بيتاً أحبَّ إليَّ من حرزة - يعني ابنه -»^(٢).
 - ٣- قول الأصمعي (٢١٦ هـ): «كان معاوية يعيب على عبد الله بن جعفر سماع الغناء»^(٣).
 - ٤- قول الطَّرمَّاح (١٢٥ هـ)
وَأَكْثَرُهُ أَنْ يَعِيبَ عَلَيَّ قَوْمِي هَجَايَ الْمُفْحَمِينَ ذَوِي الْجِنَاتِ^(٤)
 - ٥- قول ابن بُبَاة المصري (٧٦٨ هـ):
وَعَوَاذِي عَابُوا عَلَيَّ صَبَابَتِي وَكَفَاهُمْ جَهْلُ الصَّبَابَةِ عَائِبَا^(٥)
- وبناءً على ذلك؛ يتَّضح لنا براءة الترجمة من الخطأ، وأنه يجوز أن يُقال: عاب فلاناً بفعله، وعاب فلاناً في فعله، وعاب فلاناً على فعله^(٦).

(١) الحديث في: صحيح مسلم ٧ / ٧٣.

(٢) شرح النقاظ ٢ / ٦٥٦.

(٣) العقد الفريد ٧ / ١٩.

(٤) ديوانه ٦٤.

(٥) ديوانه ٢٦.

(٦) يُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٤٢٨.

المبحث الثالث: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على الظروف.

القضيّة الأولى: دخول اللام على كلمة (مُدّة).

نماذج الترجمات:

National legislation may prohibit the expulsion of an alien on the basis of such grounds once the alien has been in the territory of the State for a certain period of time.	النص (١)
وقد تحظر القوانين الوطنية طرد الأجنبي بناءً على هذه المسوّغات إذا مكث في أراضي الدولة لمدّة معيّنة.	الترجمة
So, I asked to stay with you for a week or two.	النص (٢)
لذا طلبتُ البقاء معك لمدّة أسبوع أو اثنين.	الترجمة
Well, if she really had been in the garden for an hour.	النص (٣)
إن كانت في الحديقة لمدّة ساعة حقّاً.	الترجمة

المناقشة:

يُلاحظ في الترجمات السابقة دخول اللام على (مُدّة)، وقد خطأ ذلك بعض المعاصرين^(١)؛ لأنه لم يَرِد عن العرب دخول اللام على (مُدّة) وهي ظرف.

ويبدو لي أنّ دخولها غير ممتنع؛ لسببين:

الأول: أنّ اللام في هذه التراجم وأشباهها يمكن حملها على التخصيص^(٢).

(١) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين ٢ / ٢٥٢، ومعجم الخطأ والصواب ٣٤٨، ومعجم الصواب اللغوي ٦٤٢.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٦٤٢.

الثاني: أنه أتى دخول اللام على (مُدَّة) ظرفاً قليلاً في أسلوب بعض المتقدمين، وهذا دليل استثنائي، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول أبي سهل الهروي (٤٥٣ هـ): «... إذا أجرتهما لمُدَّة معلومة بأجرة معلومة»^(١).
- وقول الراجز:

لُمُدَّةٍ تَجْرِي عَلَى مَقْدَارِهَا^(٢)

وَحَمَلُ اللام في هذا الرَجَز على انتهاء الغاية أقوى، ولكن يبقى القول بالاختصاص محتملاً؛ قياساً على آية ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٣) في قول الزمخشري، ومعناها عنده: «يجري لإدراك أجل مُسَمًّى، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مُسَمًّى»^(٤).

القضية الثانية: دخول حرف الجرِّ (إلى) على (عند)، و(قبل)، و(بعد).

نماذج الترجمات:

You're going to take the money to Roy's.	النص (١)
سيكون عليك أخذ النقود إلى عند (روي).	الترجمة
I move that we table the discussion until after the election.	النص (٢)
أقترح أن نُؤجِّل النقاش إلى بعد الانتخابات.	الترجمة
Are you coming to the pre-party tomorrow?	النص (٣)
هل سوف تأتي إلى قبل الحفلة غداً؟	الترجمة

(١) إسفار الفصح ١ / ٤٧٦.

(٢) الرجز للمختار بن وهب، وهو في: التعليقات والنوادر ٥٩٨.

(٣) الرعد: (٢).

(٤) يُنظر: الكشف ٣ / ٥٠٢.

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تضمُّنها لظروف، وهي: (عند) و(قبل) و(بعد)، وينتظم هذه الظروف أنها جميعاً غير متصرفة؛ فهي ملازمة للنصب على الظرفية أو شبهها، وذلك بدخول حرف الجرِّ (من) فقط عليها^(١)، ولعلَّ سبب اختصاصها بذلك هو «أنها أم حروف الجرِّ، ولأَمَّ كُلِّ باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيَّته»^(٢).

وبناءً على ذلك؛ خطأً أسعد خليل داغر (١٣٥٣ هـ) وغيره دخول حرف الجرِّ (إلى) على (عند) و(قبل) و(بعد) في مثل الترجمات المسوقة، قال: «ويأتون بالظروف (عند وقبل وبعد) مجرورةً بـ(إلى)، فيقولون: (ذهب إلى عنده)، و(تأخَّر إلى بعد الظُّهر)، و(بقي عنده إلى قبل المغرب)، ولا يخفى أنَّ (إلى) لا تدخل من الظروف غير المتصرفة إلا على: (متى) و(أين) و(حيث)؛ فالصواب أن يُقال: (ذهب إليه)، و(تأخَّر إلى ما بعد الظُّهر)، و(بقي إلى ما قبل المغرب)، وهذه الظروف الثلاثة إنما تُجرَّب (من)، نحو: (جئت من عنده)، و(الحمد لله من قبلُ ومن بعدُ)»^(٣).

وسبب امتناع ذلك أنَّ هذه الظروف غير متمكِّنة^(٤)؛ فلا يجوز دخول شيء من حروف الجرِّ عليها سوى (من) للعلَّة المذكورة آنفاً، وخَصَّ بعض النحويين (عند) بعلَّة، وهي أنها ليست بمحدودة؛ لأنها تقع على الجهات الست، و(إلى) للغاية؛ فامتنعت (عند) من دخول (إلى) عليها^(٥).

(١) يُنظر: أدب الكاتب ٥٠٣، والمقتضب ٤ / ٣٤٠، والأصول في النحو ١ / ٢٠٤، وأمالى ابن الشجري ٢ /

٥٨٢، وسفر السعادة ٢ / ٨٤٦، وشرح التسهيل ٣ / ١٤٠، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩.

(٢) درة الغواص ٣٢.

(٣) تذكرة الكاتب ٩٣. ويُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين ١ / ٣٠، ومعجم الصواب اللغوي ٣١،

٤٧٣، ٤٨٧.

(٤) يُنظر: سفر السعادة ٢ / ٨٤٤.

(٥) يُنظر: الفصول والغايات ١٢٣، وأصله في: المقتضب ٤ / ٣٤٠.

ويبدو أنَّ دخول (إلى) على (عند) كان فاشياً في كلام الخاصَّة والعامة؛ ولذا نَبَّه عليه غير واحد من جِلَّة أهل النحو واللغة، فقد قال المبرِّد (٢٨٥ هـ): «.... لا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلَّا (من)، تقول: (جئتُ من عند زيد)، ولا يجوز أن تقول: (ذهبتُ إلى عند زيد)؛ لأنَّ المنتهى غاية معروفة وليس (عند) موضعاً معروفاً»^(١).

وقال الجوهري (٣٩٣ هـ): «ولا يُقال: (مضيتُ إلى عندك)، و (لا إلى لدنك)»^(٢).

وقال الحريري (٥١٦ هـ): «ويقولون: (ذهبتُ إلى عنده)، فيُخطئون فيه؛ لأنَّ (عند) لا تدخل عليه من أدوات الجرِّ إلَّا (من) وحدها، ولا يقع في تصارييف الكلام مجروراً إلَّا بها»^(٣).

وممن نَبَّه على ذلك أيضاً: الجواليقي (٥٤٠ هـ)^(٤)، وابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ)^(٥)، وأبو الفرج الجوزي (٥٩٧ هـ)^(٦).

وقد حكى أبو العلاء المعري (٤٤٩ هـ)^(٧) إجماع أهل النحو واللغة على تخطئة قول العامة: (مضيتُ إلى عند فلان)؛ لأنَّ (إلى) لا تدخل على (عند).

وفي دعوى الإجماع هذه نظر؛ لأنَّ أبا هلال العسكري (٣٩٥ هـ) -وهو نحوي^(٨)- قد نصَّ عند إيضاحه للفرق بين (عند) و(مع) على جواز دخول (إلى) على (عند)، قال: «الفرق بين (مع) و(عند): أنَّ قولك: (مع) يفيد الاجتماع في الفعل، وقولك: (عند)

(١) المقتضب ٤ / ٣٤٠.

(٢) الصحاح ٢ / ٥١٣ (عند).

(٣) درة الغواص ٣١.

(٤) يُنظر: التكملة والذيل على درة الغواص ٨٧٢.

(٥) يُنظر: تقويم اللسانين ٢٩٩.

(٦) يُنظر: تقويم اللسان ١٤١.

(٧) رسالة الصاهل والشاحج ٤٢١.

(٨) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ١٨٩.

يفيد الاجتماع في المكان، والذي يدلُّ على أنَّ (عند) تفيد المكان ولا تفيد (مع) أنه يجوز (ذهبتُ إلى عند زيد) ولا يجوز (ذهبتُ إلى مع زيد)»^(١).

وقد وقفتُ على نصوص من الحديث والشَّعر وكلام الأدباء والعلماء متضمَّنة دخول (إلى) على الظروف الثلاثة، ومنها:

أولاً: نصوص (عند):

- ١- جاء في الحديث: «ابعثوا به إلى عند نسائه فليُعيَّرنه، وليُجنِّبنه السواد»^(٢).
- ٢- جاء في الحديث أيضاً: «فأمَّرها أن تنتقل إلى عند ابن أمِّ مكتوم الأعمى»^(٣).
- ٣- رُوي عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه (٨١ هـ) قوله في صفة أهل الجنة: «.... فذلك حتى يبلغ أقصاهم إلى عند الباب فيُفتح له»^(٤).

٤- قال الفرزدق (١١٠ هـ):

فَقَالُوا أَعِثْنَا إِنْ بَلَغْتَ بِدَعْوَةٍ إِلَى عِنْدَ خَيْرِ النَّاسِ، إِنَّكَ زَائِرُهُ^(٥)

٥- جاء في تاريخ الطبري (٣١٠ هـ): «ثُمَّ عاد؛ فجلس إلى عند المصحف»^(٦).

٦- قال أسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ): «وسيرهم إلى قلعة جعبر إلى عند الأمير شهاب الدين مالك بن سالم»^(٧).

(١) الفروق اللغوية ٢٩٩.

(٢) مستخرج أبي عوانة ٥ / ٢٧٢.

(٣) السنن الكبرى ٥ / ٣١٥.

(٤) الكشف والبيان في تفسير القرآن ١٥ / ٢٧٩.

(٥) يُنظر: المقاصد النحوية ١ / ٥٣١.

(٦) تاريخ الطبري ٤ / ٣٨٩.

(٧) لباب الآداب ١ / ١٣٢.

٧- قال ابن كثير (٧٧٤ هـ): «يَحْتَمِلُ أَنَّ صَدْرَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ نَزَلَ فِي وَفْدِ نَجْرَانَ إِلَى عِنْدِ هَذِهِ الْآيَةِ»^(١).

ثانياً: نصوص (قبل):

١- قال أبو الحسن علي الهنائي (بعد ٣٠٩ هـ): «وَالْخِدَاجُ: مَنْ أَوَّلَ خَلْقٍ وَلَدَهَا إِلَى قَبْلِ التَّمَامِ»^(٢).

٢- قال ابن الشجري (٥٤٢ هـ): «وَهُوَ مَنْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ»^(٣).

٣- قال العُكْبَرِي (٦١٦ هـ): «وَالْمَعْنَى أَنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ظَاهِرُونَ عَلَى الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَى قَبْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٤).

ثالثاً: نصوص (بعد):

١- قال الجاحظ (٢٥٥ هـ): «وَمَا ظَنُّكَ بِبِلْدَةٍ يَدْخُلُهَا فِي الْبَادِي مِنْ أَيَّامِ الصَّارِمِ إِلَى بَعْدِ ذَلِكَ بِأَشْهُرٍ»^(٥).

٢- جاء في البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (٤٠٠ هـ): «فَإِنْ لَمْ يَجِئْ نَصْفُ النَّهَارِ إِلَى بَعْدِ الْعَصْرِ أَقْعَدُ؟»^(٦).

والذي يختاره الرأي في هذه المسألة هو عدم جواز دخول (إلى) على هذه الظروف الثلاثة؛ وذلك «لِلزُّومِهَا الظَّرْفِيَّةِ وَقِلَّةِ تَصَرُّفِهَا»^(٧)، ولأنَّ السَّمَاعَ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ، وَلَا

(١) تفسيره ٢ / ٥٧.

(٢) المنتخب من كلام العرب ١ / ١٤١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٣٦.

(٤) التبيين في إعراب القرآن ١ / ٢٦٦.

(٥) رسائل الجاحظ ٤ / ١٤٤.

(٦) البصائر والذخائر ٩ / ١٠١.

(٧) سفر السعادة ٢ / ٨٤٤.

يصحُّ الاحتجاج بالنصوص المذكورة؛ لأنها لا تنتمي إلى زمن الاحتجاج اللغوي، باستثناء النصوص الأربعة الأولى لـ (عند)، وهي: حديثان وقول لصحابي، وبيت للفرزدق، وهي - مع ذلك - لا تنهض حُجَّةً للجواز؛ لأنَّ الأشبه في دخول (إلى) على (عند) الذي تضمَّنه الحديثان وقول الصحابي أن يكون من تغيير الرواة، ويشهد لذلك أنَّ المصادر قد تواردت على روايات أخرى تخلو من ذلك ^(١)، ولأنَّ إثبات (إلى) في بيت الفرزدق قد انفرد به كتاب (المقاصد النحوية)، وهو - مع تأخُّره - مخالف لرواية الديوان، وهي: (لنا عند خير الناس إنك زائره) ^(٢).

القضية الثالثة: دخول الباء على الظرف (دون).

نماذج الترجمات:

Without commitment, without action, without a few checkbooks behind them.	النص (١)
بدون التزام، بدون فعل، بدون دعم مادي خلفهم.	الترجمة
Pienaar's team played without discipline, without strategy and without courage.	النص (٢)
لعب الفريق بدون التزام، بدون تخطيط، وبدون شجاعة.	الترجمة
I guess you can't have lightning without the thunder.	النص (٣)
أعتقد أنك لا ترى البرق بدون الرعد.	الترجمة

(١) يُنظر الحديث الأول في: مسند أحمد ٢٢ / ٢٩٤، وصحيح مسلم ٦ / ١٥٥، ويُنظر الحديث الثاني في: مسند أحمد ٤٥ / ٣٢٧، وصحيح مسلم ٤ / ١٩٦، ويُنظر قول الصحابي في: جامع البيان ١٣ / ٥١٢.
(٢) يُنظر: الديوان ٣١٠.

المناقشة:

الأصل في (دون) أنها ظرف ^(١) يدلُّ على انحطاط المكان، وهو- وإن تشعَّبت معانيه الحقيقية أو المجازية- يرجع إلى معنى «كون الشيء منخفضاً في أسفل شيء» ^(٢)؛ فإذا قيل: (قعد زيد دونك)، فالمعنى: قعد مكاناً دونك، أي: منحطاً عن مكانك، وكذلك إذا أُريدَ بـ(دون) الظرفية المجازية في نحو: (زيد دون عمرو شرفاً) ^(٣)، وتأتي (دون) اسماً بمعنى (غير)، وهي مع ذلك متصلة بسبب وشيخ بمعنى الظرفية، فإنه إذا قيل مثلاً: (اتخذتُ من دونك صديقاً)، فأصله: اتخذتُ من جهة ومكان دون جهتك ومكانك صديقاً؛ فهو ظرف مجازي، وإذا كان المكان المتخذ منه الصديق مكانك ووجهتك منحطاً عنه وهي دونه، لزم أن يكون غيراً؛ لأنه ليس إياه» ^(٤).

وبالنظر في نصوص التراجم المذكورة؛ نجد أنه قد جاءت (دون) فيها بمعنى (غير) وأنها مسبوقه بالباء، وقد خطأ بعض الباحثين ^(٥) دخول الباء على (دون) غير المقصود بها معنى الرديء، نحو: (ثوب دون) ^(٦).

وقد استندوا في ذلك إلى أدلة، وهي:

الدليل الأول: أن (دون) ظرف مكان منصوب.

الدليل الثاني: أن المعاجم مثل: الصَّحاح ومفردات الراغب والأساس وغيرها لم تذكر (دون) مسبوقاً بالباء ^(٧).

(١) يُنظر: الكتاب ١ / ٤٠٩، والأصول ١ / ١٩٩، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٥٨٢، وشرح المفصل ٢ / ١٤٤، وشرح التسهيل ٢ / ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٥٠.

(٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ٢ / ٦٨٤. وتُنظر معاني (دون) في: تهذيب اللغة ١٤ / ١٨٠ (دون)، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٧٥.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ١ / ٦٤٣، والتذيل والتكميل ٨ / ٥٨، ٣٧٩.

(٤) البحر المحيط ١ / ٦٤٣.

(٥) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٥٤٨، ص: ٩٢٧)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٣٤، ونظرات في أخطاء المنشئين ١ / ١٦٤، ومعجم الصواب اللغوي ١٧٨.

(٦) يُنظر: الكتاب ١ / ٤١٠، وشرح التسهيل ٢ / ٢٣٤.

(٧) يُنظر الدليلان في: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٣٤.

الدليل الثالث: أنه لم تجز زيادة الباء في كلام جاهلي أو إسلامي^(١).

وقد استدلل مَنْ أجاز دخول الباء على (دون) بقول الفيروزأبادي (٨١٧ هـ): «وَيَدْخُلُ عَلَى دُونَ (مَنْ) وَالْبَاءُ قَلِيلاً»^(٢).

وأصل تخطئة دخول الباء على (دون) متعلّق بمسألة حُكم تصرّف (دون)، وفيها قولان:

القول الأول: أنها متصرّفة

وهذا القول نُسب إلى الأخفش (٢١٥ هـ) والكوفيين^(٣)، وبه قال ابن مالك (٦٧٢ هـ)^(٤) ولكن جعله نادراً.

القول الثاني: أنها لا تتصرّف.

وهذا هو القول المشهور^(٥)، وبه قال سيبويه (١٨٠ هـ)^(٦)، ونُسب إلى جمهور البصريين^(٧).

وقد استدلل أهل القول الأول بأدلة، وهي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِمَّا الصَّالِحِينَ وَمِنَّا ذُوْنَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَائِفًا قَدَدًا ۝١١﴾^(٨)، فقد نُسب إلى الأخفش^(٩) أَنَّ (دون) في الآية مبتدأ، وإنما بُنيت على الفتح؛ لإضافتها إلى مبني، أو حملاً على أكثر أحوال الظروف.

(١) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٥٤٨، ص: ٩٢٧).

(٢) القاموس المحيط ١١٩٧ (دون).

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٥٠، والبحر المحيط ١ / ٢٤٢، والتذليل والتكميل ٨ / ٥٩.

(٤) يُنظر: التسهيل ٩٦.

(٥) يُنظر: الدر المصون ١ / ٢٠٢.

(٦) يُنظر: الكتاب ١ / ٤٠٩.

(٧) يُنظر: همع الهوامع ٣ / ٢٠٩.

(٨) الجن: (١١).

(٩) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٢٢، والبحر المحيط ١ / ٢٤٢، والدر المصون ١ / ٢٠٢.

وهذا الدليل لا تُعينه الحُجَّة؛ لاحتمال حمل الآية على تقدير موصوف محذوف،
أي: ومَنَّا قوم دون ذلك^(١).

٢- قول الشاعر:

وغبراء يحمي دُونَهَا ما وراءَهَا ولا يَحْتِطِيهَا الدَّهْرُ إِلَّا مَخَاطِرُ^(٢)

٣- قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا^(٣)

حيث جاءت (دُونُ) في البيتين مرفوعة، وهذا دليل تصرفها.

وقد ورد دخول الباء على (دون) في أساليب بعض المتقدمين من العلماء والأدباء،
ومن الأمثلة على ذلك:

١- ذكر ابن سيده (٤٥٨ هـ) أَنَّ الْأَخْفَشَ (٢١٥ هـ) أدخل الباء على (دون)، فقال في كتابه في القوافي - وقد ذكر أعرابياً أنشدته شعراً -: «فرددناه عليه وعلى نفر من أصحابه، فيهم من ليس بدونه»^(٤).

٢- قول الجاحظ (٢٥٥ هـ): «ليسوا في أنفسهم بدونهم»^(٥).

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٣٩، ومغني اللبيب ٦١٠ بالإضافة إلى مصادر الحاشية السابقة.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في: ديوانه ٢ / ١٢٠٥، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٤٤، واللامع العريزي ٥٤٢، والتذييل والتكميل ٨ / ٥٨.
(٣) البيت لموسى بن جابر الحنفي. وهو في: شرح ديوان الحماسة ١ / ١٣٩، وشرح التسهيل ٢ / ٢٣٤، والتذييل والتكميل ٨ / ٥٨.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٩ / ٤٣٤ (دون). ويُنظر أيضاً: لسان العرب ١٣ / ١٦٤.
(٥) الرسائل ٤ / ١٧٣.

٣- نقل أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) عن رجل غير معين قوله: «وليس صدقُ العُذر عندي بدون إنجاز الوعد، ولا إكداء السائل بأغلظ من الإجحاف بالمسؤول»^(١).

٤- قال أبو حيان التوحيدي (٤٠٠ هـ): «ومن كان طاهر النفس صافي القريحة صائب النظر، قصد الجواب ولحظ الحق بدون ما التأم ها هنا من البيان»^(٢).

٥- قال الثعالبي (٤٢٩ هـ): «ومعنى الكلام يتمُّ بدونه»^(٣).

ومن نافلة القول أنَّ هذه النصوص مؤلدة خارجة عن دائرة الاحتجاج اللغوي؛ ولذا لا يصحُّ الأخذ بها حُجَّةً^(٤)، وقد وقفتُ في مقابلها على بعض الشواهد التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج، وجاء فيها دخول الباء على (دون)، وهي:

١- قول عامر بن الطفيل (١١ هـ) في محاورته لكسرى: «.... ما هييتي في قفاي بدون هييتي في وجهي»^(٥).

٢- قول جرير (١١٠ هـ):

وَنَحْسَدُ أَنْ نَزُورَكُمْ وَنَرْضَى بِدُونِ الْبَذْلِ لَوْرَضِيَ الْحَسَدُ^(٦)

٣- نقل الجوهري (٣٩٣ هـ) عن العرب في أمثالها قولهم: «بدون هذا يَنْفُقُ الحمار»^(٧).

(١) ديوان المعاني ١ / ٢٢١.

(٢) المقابسات ٣٥٦.

(٣) ثمار القلوب ٦١٠.

(٤) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٥٤٨، ص: ٩٢٧).

(٥) العقد الفريد ١ / ٢٨٦.

(٦) ديوان جرير ١ / ٣١٨.

(٧) الصحاح ٦ / ٢٢٣٧ (شكه).

٤- قول الراجز أباك الدُّبيري:

أَعْدَدْتُهُ لِلْخَصْمِ ذِي التَّعَدِّي
كَوَحْتُهُ مِنْكَ بِدُونِ الْجَهْدِ^(١)

والذي أميل إليه في هذه المسألة أن (دون) تتصرف بدخول (من) عليها؛ فقد جاءت في القرآن مجرورة بها في (١٣٦)^(٢) موضعاً، وما جاء من تصرفها على سوى ذلك فغير قياسي.

والشواهد التي سقتها على زيادة الباء لا يعرى بعضها من مورد نظر، فقول عامرين الطفيل قد شكك في صحة نسبته إليه بعض الباحثين^(٣)، وأفضى رأيه إلى أنه موضوع منحول عليه، وهو ما أرجحه؛ لتشاهد الأدلة على ذلك.

وعلى التسليم بصِدْقِ نسبته إليه، فإنه يمكن الاعتراض بأن الباء فيه هي حرف الجر الزائد الذي يدخل على خبر (ما) تشبيهاً لها بـ (ليس)^(٤)، وهذا الاعتراض يرد أيضاً على نصي الأخفش والجاحظ المذكورين^(٥).

وقول العرب: «بدون هذا ينفق الحمار» قد استأخذ بروايته بالباء الجوهري، ونقله عنه لسان العرب^(٦)، وجاء في جمهور المصادر إما مجرداً من حرف الجر، وإما مسبوفاً بـ (من)^(٧)، وهذا يغلب الظن بأن زيادة الباء في صحاح الجوهري ممّا زلّ به قلمه، أو قلم النساخ.

(١) يُنظر الرجز في: معجم ديوان الأدب ٣ / ٤٣٠، والصحاح ١ / ٤٠٠، ولسان العرب ٢ / ٥٧٥ (كوح).

(٢) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن ٩ / ٦٣٦.

(٣) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٥٤٨، ص: ٩٢٧).

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٣.

(٥) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٣٤.

(٦) لسان العرب ١٣ / ٥٠٨.

(٧) يُنظر: الأمثال لأبي عبيد ٤٥، والفاخر ١١٥، والعقد الفريد ٣ / ١٧، ومجمع الأمثال ١ / ٢٦٤.

وما ذهب إليه الفيروزآبادي من الجواز هو قول متأخر لم يؤثر أصله عمّن قبله من النحويين واللغويين، وخاصة المتقدمين منهم، ولم يُقَمَّ على مقالته دليلاً من سماع أو قياس. وبناءً على ذلك؛ أرى أنّ دخول الباء في نصوص الترجمات المختارة - على افتراض إجازته - هو في أحسن أحواله نادر، ورُبَّما ساعد على إشاعته في العربية المعاصرة أنّ (دون) المقترنة بالباء هي بمعنى: (غير) أو (لا) ^(١)، ولا خلاف في جواز دخول الباء عليهما؛ فيقال مثلاً: (جاء بغير زاد)، و(جاء بلا زاد).

المبحث الرابع: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على المستثنى.

القضية الأولى: دخول حرف الجرّ على المستثنى ب(سوى).

نماذج الترجمات:

النص (١)	The party won only 14 seats out of 55.
الترجمة	ولم يفز الحزب سوى بـ (١٤) مقعداً من أصل (٥٥).
النص (٢)	I never spend money on anything except paints and supplies.
الترجمة	أنا لا أنفق أموالاً سوى على الألوان ولوازم الرسم.
النص (٣)	We can only lift up one side of the concrete slab.
الترجمة	لا يمكننا رفع الخرسانة سوى من أحد الجوانب.
النص (٤)	They aspire only to calm and security in order to focus their energies on improving their welfare.
الترجمة	فهم لا يتطلعون سوى إلى الهدوء والأمن من أجل أن يركزوا طاقاتهم على تحسين رفاهتهم.

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١٧٨.

المنافسة:

من الأسماء التي تجري مجرى (إلا) في الاستثناء بها: (غير) و(سوى)، ولكنهما يتميزان عنها بملازمتها للإضافة إلى المستثنى بعدهما^(١)، والعلّة في جرّ المستثنى بعدهما أنهما اسمان، «وما بعد الأسماء والظروف في مثل هذه يكون جرّاً بالإضافة»^(٢).

ولذا لا يجوز أن يليهما الجمل؛ لتعذّر الإضافة حينئذٍ، قال الرّضي (٦٨٦ هـ): «.... فوق (غير) في جميع مواقع (إلا)، في المفرغ وغيره، والموجب وغيره، والمنقطع وغيره، مؤخراً عن المستثنى منه ومقدّماً عليه، وبالجمله في جميع محالّه، إلّا أنه لا يدخل على الجملة ك(إلا)؛ لتعذّر الإضافة إليها»^(٣).

ومثل الجملة الجار والمجرور؛ فإن (غير) و(سوى) لا تدخلان عليه؛ ولذا لا يصحّ في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾^(٤) أن يُقال: ليس لهم طعام سوى من ضريع، أو غير من ضريع^(٥).

وبالنظر في نصوص الترجمات السابقة؛ نجد أنها تشترك في دخول (سوى) على حروف الجرّ، وهذا خطأ صراح؛ لعدم جواز الإضافة إلى الحروف باتفاق النحويين^(٦).

وقد نبّه على هذا الخطأ غير واحد من أهل العناية بالتصحيح اللغوي، ومنهم أسعد خليل داغر (١٣٥٣ هـ)^(٧)، والدكتور محمود إسماعيل عمّار^(٨)، والدكتور أحمد

(١) يُنظر: الجمل للزجاجي ٦١-٦٢، والأصول في النحو ١/ ٢٨٥، والإيضاح لعضدي ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٤، ٧١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٦، ومغني اللبيب ٢٠٩.

(٢) المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٦.

(٣) شرح الكافية ق ١-ج ٢/ ٧٧٩.

(٤) الغاشية: (٦).

(٥) يُنظر: معاني النحو ٢/ ٢٦٨.

(٦) يُنظر: كتاب الشعر ٥٨، وحاشيتان لابن هشام ع ١ أ لفية ابن مالك ١/ ٦١٧، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، وكلام الزمخشري في موضع من تفسيره (٧١٧/٤) يُشعر بجواز الإضافة إلى الحرف.

(٧) يُنظر: تذكرة الكاتب ١١١.

(٨) يُنظر: الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٨٩.

مختار عمر (١٤٢٤ هـ) في كتابه (أخطاء اللغة العربية المعاصرة)^(١)، ولكنّه أجازَه في كتابه (معجم الصواب اللغوي)، وخرّجه على «اعتبار (سوى) حرف استثناء بمعنى (إلا)؛ فيكون ما بعدها متعلّقاً بما قبلها.... ولهذا نظائر في اللغة، فقد أجاز بعض القدماء إعراب (ليس) الفعلية حرفاً مثل (لا) أو (ما)، ووافق مجمع اللغة المصري على اعتبار (ليس) في بعض السياقات حرف نفي بمعنى (لا)، وتعليق ما بعدها بما قبلها»^(٢).

وهذا التخرّيج - في ظنيّ - غير متين؛ لأمرين:

الأول: أنّ ما استُدلّ به من الحمل على (ليس) غير وحيه؛ لأنّ القول بحرفيّتها من المختلّف فيه، ولا يُقاس على مختلّف فيه كما نصّ على ذلك بعض النحويين^(٣)، يُضاف إلى ذلك أنّ القول بحرفيّة (ليس) قول مرجوح، وحسبك شاهداً مؤنساً بذلك قلّة من قال به من النحويين^(٤).

الثاني: أنّ كلمة النحويين متّفقة على أنّ (سوى) اسم، ولم يؤثّر عن أحد منهم القول بحرفيّتها.

وبناءً على ما سبق؛ أرى وجوب تصحيح نصوص الترجمات المختارة وأمثالها بوضع (إلا) مكان (سوى)، أو إدخال حرف الجر على (سوى)، فيقال في الترجمة الثانية مثلاً: «أنا لا أنفق أموالي إلا على الألوان ولوازم الرسم»، أو «أنا لا أنفق أموالي على سوى الألوان ولوازم الرسم».

(١) يُنظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ١٤٧.

(٢) معجم الصواب اللغوي ٤٥٦.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ١ / ٣٩٧، والتذيل والتكميل ٢ / ١٩١.

(٤) فقد نُسب القول بحرفيّتها إلى الفراء وابن السراج، وفي صحّة نسبته إليهما نظر، واختاره أبو علي الفارسي في أحد قوليه. يُنظر: اللامات للزجاجي ٧، والجنى الداني ٤٩٤، والمسائل الحليّات ٢٢٢.

القضية الثانية: دخول حرف الجرّ (عن) على المستثنى بـ(عدا).

نماذج الترجمات:

Otherwise, you played a good game.	النص (١)
عدا عن ذلك، لعبت جيّداً.	الترجمة
Other than appearance, everything is similar to Father.	النص (٢)
عدا عن المظهر، فكلُّ شيء مطابق لأبي.	الترجمة
Except from all the other interns.	النص (٣)
ما عدا عن باقي المتدربين.	الترجمة

المناقشة:

من أدوات الاستثناء: (عدا)، وهي تُستعمل فعلاً جامداً ينصب المستثنى بعده، وحرّفاً يجرّ ما بعده، وله حالان: الأولى تجرّها من (ما)، والثانية اقترانها بها^(١)، وقد نُسب إلى سيبويه وأكثر البصريين^(٢) إنكارهم الجرّ بـ(عدا)، وذهب جمهور النحويين إلى وجوب النصب بها إذا اقترنت بـ(ما)، وخالف في ذلك بعض النحويين؛ فأجازوا الجرّ^(٣).

ويُلاحظ في نصوص الترجمات المختارة إقحام حرف الجرّ (عن) بين (عدا) والمستثنى، وهذا «أسلوب عامي ركيك ليس من العربية في شيء ولا يصحُّ اتّباعه»^(٤)؛ لمخالفته المسموع في استعمال (عدا)؛ وذلك لأنّ المستثنى بعدها يأتي إمّا منصوباً على المفعولية باعتبارها فعلاً، وإمّا مجرّوراً باعتبارها حرف جرّ.

(١) يُنظر: الكتاب ٢ / ٣٠٩، ٢ / ٣٤٩، والأصول ١ / ٢٨٧، والإيضاح العضدي ٢١٠، والمفصل ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٨ / ٣١٥.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤، والتذييل والتكميل ٨ / ٣١٧، والجنى الداني ٤٣٧، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٠٩.

(٤) الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجرّ ٢٢٢.

وهذا من الأخطاء المعاصرة الفاشية؛ ولذا شدّد فيه غير واحد من الباحثين في التصحيح اللغوي^(١)، وحسبك شاهد صدق على شياعه وروده في أساليب بعض جُلّة الأدباء المتقنين لعلوم اللسان، كالأستاذ علي الطنطاوي (١٤٢٠ هـ)؛ فقد جاء في بعض مقالاته قوله: «عدا عن هذا الحشو في كلمة (لعمرك)»^(٢).

ولعلّ باعث هذا الخطأ هو أنّ الفعل (عدا) في الأصل يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ (عن)، فيُقال: عدا الأمر وعنه، أي: جاوزه وتركه^(٣)؛ فتوهم أنه كذلك إذا ضُمّن معنى الاستثناء.

المبحث الخامس: القضايا المتعلقة بدخول حروف الجرّ على الحال.

القضية الأولى: دخول اللام على (وحده).

نماذج الترجمات:

النص (١)	John Alden... I can't leave him to fight alone.
الترجمة	لا أستطيع ترك جون ألدن يقاتل لوحده.
النص (٢)	He knows not to go in the street by himself.
الترجمة	يعرف ألا يدخل الشارع لوحده.
النص (٣)	Why don't you come with me and let the girls talk alone for a minute?
الترجمة	لِمَ لا تأتي معي وندع الفتيات يتحدثن لوحدهم ^(٤) لدقيقة؟

(١) يُنظر: تذكرة الكتاب ١١١، ومعجم الأخطاء الشائعة ١٦٤، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ٣٢٨، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ١٤٧، ومعجم الصواب اللغوي ٥٢٦، والأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٢٢.

(٢) مجلة الرسالة (ع: ٦٤٤، ص: ١٣٠٨).

(٣) يُنظر: القاموس المحيط ١١٣٠٩ (عدا).

(٤) الصواب: (يتحدثن وحدهن)

المناقشة:

اختلف النحويون في إعراب كلمة (وحده) بالنصب على أقوال، وهي:

القول الأول: أنها منصوبة على الحال، وهذا أشهر الأقوال؛ فقد قال به سيبويه (١٨٠ هـ)^(١)، وجمهور النحويين^(٢).

القول الثاني: أنها منصوبة على الظرفية، «ف(جاء زيد وحده)، تقديره: جاء زيد على وحده، ثم حُذِفَ الحرف، ونُصِبَ على الظرف»^(٣)، وهذا القول منسوب إلى يونس بن حبيب (١٨٢ هـ)^(٤).

القول الثالث: أنها منصوبة على المصدر بعامل مقدّر، وهذا القول منسوب إلى البصريين^(٥).

وأياً كان القول الصواب في إعراب (وحده)، فإن دخول اللام عليها في نصوص الترجمات السابقة لا يصح، بل عُدَّ من «أفحش الخطأ وأقبحه، وأبعده عن لغة العرب الفصحاء»^(٦)، وهذا يعود إلى سببين:

الأول: أنه لا معنى للام في هذا الأسلوب مهما كان القول الذي تحمّل عليه (وحده).

الثاني: أن حقَّ (وحده) في الإعراب هو النصب، وإنما جاء جرُّها بالإضافة أو بحرف الجرّ (على) في شواهد قليلة جداً^(٧) لا تبلغ مبلغ القياس.

(١) يُنظر: الكتاب ١ / ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ١ / ١٦٥، والمفصل ٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٦٢-١٦٦، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢٦، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٦٦، والتذيل والتكميل ٩ / ٣٦-٣٧، والمساعد ٢ / ٣٤١، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٦٧.

(٤) يُنظر: الكتاب ١ / ٣٧٨، والأصول في النحو ١ / ١٦٦، والتذيل والتكميل ٤ / ٧٧، ٩ / ٣٧.

(٥) يُنظر: تهذيب اللغة ٥ / ١٩٩ (وحد)، والصاح ٢ / ٥٤٧ (وحد).

(٦) تقويم اللسانين ٥١. ويُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٦٥٥، والأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٥٥.

(٧) يُنظر: ليس في كلام العرب ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٢.

القضية الثانية: دخول حرف الجرّ على (كافة).

نماذج الترجمات:

النص (١)	But I have copies of all the affidavits that people wrote for you.
الترجمة	ولكن لدي نسخ من كافة الإفادات التي كتبها الناس لك.
النص (٢)	Cooperation with the World Bank has been carried out at all levels.
الترجمة	جرى التعاون مع البنك الدولي في كافة المستويات.
النص (٣)	The Authority will be responsible for all the costs associated with the maintenance of the building.
الترجمة	أما السلطة، فتكون مسؤولة عن كافة التكاليف المرتبطة بصيانة المبنى.
النص (٤)	Security is a legitimate demand of all peoples of the Region.
الترجمة	إن الأمن مطلب مشروع لكافة شعوب المنطقة.
النص (٥)	Every effort should be made to implement the treaty in all its aspects.
الترجمة	وينبغي بذل قصارى الجهود لتنفيذ المعاهدة بكافة جوانبها.

المناقشة:

تجري كلمة (كافة) مجرى ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول والإحاطة بأجزاء ما وُصف به ^(١)، وقد ذكر النحويون لها أحكاماً تختصُّ بها، ومن تلك الأحكام:

- أنها ملازمة للنصب على الحالية ^(٢).
- أنها لا تدخل عليها (أل)، ولا تُضاف.

(١) يُنظر: التحرير والتنوير ٢ / ٢٦٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل ١ / ٦٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ٣٣٧، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢٧، والبحر المحیط ٥ / ٤١، والتذيل والتكميل ٩ / ٧٢، ومغني اللبيب ٧٣٣، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٥٢.

— أنها لا تُثنَى ولا تُجمَع^(١).

ولم تتوارد أساليب بعض المتقدمين على طريق قاصد من الالتزام بأحكامها، وكان ذلك من بواعث النقد اللغوي في مصادر التصويب اللغوي القديمة^(٢)، والحديثة^(٣).

ويعني البحث من تلك الأحكام استعمال (كافة) غير منصوبة على الحالية؛ وذلك بدخول حرف الجرّ عليها كما هو واضح في نصوص الترجمات المختارة، وهذا غير جائز؛ لعدم مساييرته المأثور اللغوي المنقول في طريقة استعمالها، وفي طبيعة ذلك القرآن الكريم^(٤).

وقد علّل لزومها النصب بأن (كافة) بمعنى (معاً) و(جميعاً) ونحوهما، وهي لا تفارق النصب والتنكير؛ فكذا يكون حكم (كافة)^(٥).

وتدلّ تخطئة هذا الأسلوب في مصادر التصويب الأولى على أنه كان مُعْرِقاً في القدم، قال الرّضي (٦٨٦ هـ): «وتقع (كافة) في كلام من لا يُوثّق بعربيته مضافةً غير حال، وقد خُطّنوا فيه»^(٦).

ولعلّ أشهر من خُطّي في ذلك هو الزمخشري (٥٣٨ هـ)؛ فقد قال في مقدّمة (المفصل): «.... محيط بكافة الأبواب»^(٧).

(١) يُنظر: شرح درة الغواص للشهاب ٢٠١-٢٠٥. ويُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ٢١٨-٢١٩.

(٢) يُنظر: درة الغواص ٥٢، والمدخل إلى تقويم اللسان ٤٤٠، والحواشي على درة الغواص ٨١٩، وتقويم اللسان ١٥٨.

(٣) يُنظر: تذكرة الكاتب ١٤١، وتقويم اللسانين ١٨٨، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢١٨-٢١٩، ومعجم الصواب اللغوي ١٥١، ٦١٤، والأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٥٧-٢٥٩.

(٤) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن ١٠ / ٩٩-١٠٠.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للزّجّاء ١ / ٤٣٦، وشرح درة الغواص للشهاب ٢٠٤، والكليات ٥٥٧.

(٦) شرح الكافية للرّضي ١ / ج ٢ / ٦٩٠.

(٧) المفصل ٢٠.

وقد تعقّبهُ ابن يعيش (٦٤٣ هـ) بقوله: «وقوله: (بكافّة الأبواب) شاذٌّ من وجهين: أحدهما أنّ (كافّة) لا تُستعمل إلّا حالاً، وههنا قد خفضها بالباء، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخّرين، كالفارقي الخطيب، والحريري، وقد عيب عليهما ذلك»^(١).

وذهب الشّهاب الخفاجي (١٠٩٦ هـ)^(٢) إلى تصويب استعمال (كافّة) غير منصوبة، ووافقه بعض المعاصرين^(٣)، واختاره مجمع اللغة المصري^(٤)، وقد وقفت لهم على حجتين، وهما:

١- أنّ الحكم بالمنع ناشئ عن استقراء ناقص^(٥)، وقد أثير عن عمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه (٢٣ هـ) - وهومن البلغاء - أنه قال في بعض كتبه: «.... على كافّة بيت المسلمين....»^(٦).

وليس لهم مستمسك من السماع إلّا هذا الأثر الذي لا ضميم له؛ ولذا قال أبو الطيّب الفاسي (١١١٠ هـ): «إن ثبت شيء ممّا ذكروه ثبوتاً لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليل جداً»^(٧).

٢- أنه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه، ولو التزم هذا لأخطأ الناس في أكثر كلامهم^(٨).

(١) شرح المفصل ١ / ٦٦.

(٢) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٢٩٥، وشرحه على درة الغواص ٢٠٢.

(٣) يُنظر: التحرير والتنوير ٢ / ٢٦٢، والنحو الوافي ٢ / ٣٧٩، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢١٨-٢١٩، ومعجم

الصواب اللغوي ١٥١، ٦١٤، والأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ٢٥٧-٢٥٩.

(٤) يُنظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٣ / ٦٩.

(٥) يُنظر: تاج العروس ٢٤ / ٣٢١ (كفف).

(٦) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٢٩٥، وشرحه على درة الغواص ٢٠٣، وحاشية

الصبان ٢ / ٢٦٣.

(٧) تاج العروس ٢٤ / ٣٢١ (كفف).

(٨) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٢٩٥. وتُنظر الحجة بتفصيل أكثر في: شرح درة

الغواص ٢٠٢.

والذي يميل إليه الرأي في هذه المسألة أنَّ (كافة) مختصة بالنصب على الحالية ولا تغادره إلى غيره؛ «ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل»^(١)؛ لأنَّ السماع قد اقتصر على ذلك، فينبغي أن يجري الاستعمال على حدّه لا يعدوه.

وما استدلّ به من قول عمر رضي الله عنه؛ فإنه - لانفراده - يمكن الحكم عليه بالشذوذ^(٢)، «والشاذ لا يُبنى عليه، ولا يكسر قاعدة مستمرة»^(٣).

والاستدلال بأنه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه.... إلخ قد كفانا تعقّبهُ الإمامُ محمد الخضر حسين (١٣٧٧ هـ)، وسوف أنقل نصّ كلامه لنفاسته وشرف مضمونه، قال: «وهذا الرأي لا يؤخذ به على الإطلاق، ولا يُستضاء به في كلّ حال؛ فإنه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أنَّ معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضمَّ إليها العِلْمُ بحال الاستعمال.... ولو اقتدينا بالشُّهاب في إباحته، وسرنا على أثر مقالاته المطلقة العنان، لعمدنا إلى مثل: (قط)، و(قبل)، و(عند)، و(مع)، وأخرجناها عن الظرفيّة إلى نحو الابتداء أو الفاعليّة، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى، فيفصم نظامها، وهو يريد توسيع نطاقها»^(٤).

وبناءً على ما سبق؛ أميل إلى إصلاح نصوص الترجمات التي جاءت فيها (كافة) مجرورة؛ لأنَّ مفارقة (كافة) للنصب على الحالية - في أحسن أحوالها عند المجيزين - من القليل جدًّا، والواجب على المترجم أن يختار لترجماته أصحَّ الأساليب وأفصحها، وأن يذود عنها ما ورد خلاف ذلك.

(١) موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ٩١/١/٦.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان ٢ / ٢٦٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٢٣٧.

(٤) موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ٩١/١/٦ - ٩٢.

ويكون إصلاح الترجمات على النحو الآتي:

- ولكن لديّ نسخ من الإفادات كافة التي كتبها الناس لك^(١).
- جرى التعاون مع البنك الدولي في المستويات كافة.
- إنّ الأمن مطلب مشروع لشعوب المنطقة كافة.
- وينبغي بذل قصارى الجهود لتنفيذ المعاهدة بجوانبها كافة.

المبحث السادس: القضايا المتعلقة بحرف الجرّ (من).

القضية الأولى: دخول (من) على المعدود إذا لم يكن اسم جمع أو اسم جنس جمعياً.

نماذج الترجمات:

You don't need to look into three of the workers.	النص (١)
لست مضطراً للتحقيق في أمر ثلاثة من العمال.	الترجمة
Four of the reports were selected for incorporation in this document.	النص (٢)
وتّم اختيار أربعة من التقارير لإدراجها في هذه الوثيقة.	الترجمة
This was confirmed by five witnesses.	النص (٣)
قد أكّد ذلك خمسة من الشهود.	الترجمة

(١) وممّا تجدر الإشارة إليه أن (كافة) في هذا النصّ جاءت معتقبة لغير عاقل وهو (الإفادات)، وقد نصّ الحريري في (درة الغواص ٥٢) على اختصاصها بالعاقل؛ ولذا أميل إلى استبدال (جميعاً) بها، وهذا الملحظ يجري على الترجمتين الثالثة والرابعة.

المناقشة:

يُلحَظ في نصوص الترجمات المختارة دخولُ حرف الجرِّ (من) على المعدود، وقد خَطَأَ ذلك بعض الباحثين؛ لأنَّ حقَّ المعدود -إذا كان جمعاً- أن يكون مجروراً بالإضافة، لا بـ(من)^(١).

وبيان ذلك أنَّ معدود الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان اسم جمع أو اسم جنس جمعياً، فقد اتفق النحويون على جرِّه بـ(من)، نحو: (ثلاثة من التمر)، و(عشرة من القوم)، واختلفوا في جواز جرِّه بالإضافة على أقوال^(٢).

وإذا كان المعدود جمعاً، فإنَّ جرَّه يكون بالإضافة اتفاقاً، نحو: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٣)، وأمَّا جرُّه بـ(من)، فقد صممت عنه أكثر المصادر، وأجازه الرُّضي (٦٨٦ هـ)^(٤)، وأبو حيان (٧٤٥ هـ) ولكنَّه جعل جرَّه بالإضافة أحسن، قال: «فإن كان (أي: المعدود) جامداً فالأحسن فيه الإضافة، مثل: ثلاثة رجال، ثُمَّ الفصل بـ(من)، نحو: ثلاثة من الرجال، ثُمَّ النصب على التمييز، نحو: ثلاثة رجالاً»^(٥)، وعدَّه الشاطبي (٧٩٠ هـ) قليلاً^(٦).

وقد قدَّم محمد شوقي أمين إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثاً خلص فيه إلى جواز جرِّ المعدود بـ(من)، وقد أخذ المجمع برأيه.

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٣٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٩٦-٣٩٧، والتذييل والتكميل ٩ / ٢٩٠-٢٩١، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣٢٢-١٣٢٣، والتصريح على التوضيح ٢ / ٤٤٩-٤٥٠.

(٣) البقرة: (٢٩).

(٤) يُنظر: شرح الكافية ق ٢-ج ١ / ٥٥٥.

(٥) التذييل والتكميل ٩ / ٢٨٤. ويُنظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٧٤٣.

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية ٦ / ٢٤٧.

وقد استدلوا لذلك بأدلة، وهي^(١):

١- أنه ليس في أقوال النحويين ما يمنع من جرّ المعدود بـ(من).

٢- أنه قد جاء به استعمال القرآن الكريم في آيتين، وهما:

— قول الله تعالى: ﴿يُمَدِّدْكُمْ رِيْكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾^(٢).

— وقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٣).

٣- أنه قد ورد في الشعر، كقول الشاعر:

بِخَمْسِ مِئِينَ مِنْ دَنَابِيرٍ عَوْضَتْ مِنْ الْعَنْزِمَا جَادَتْ بِهِ كَفُّ حَاتِمٍ^(٤)

وقول الشاعر أيضاً:

إِمَامٌ مِنْ لَهُ عَشْرُونَ أَلْفًا مِنْ الْأَتْرَاكِ مُشْرَعَةَ السَّهَامِ^(٥)

وبعض هذا الأدلة لا يخلو من واردة نظر؛ فالآية الأولى يَرِدُ عليها أن المعدود محذوف، وتقديره: بخمسة آلاف ملك من الملائكة، والبيتان يَرِدُ عليهما أن العدد فيهما مئة وألف، وقد نصّ السيوطي (٩١١ هـ)^(٦) على أن تمييز المئة والألف يجوز جرُّهما بـ(من)، وظاهر كلامه أنه لا خلاف في ذلك^(٧)، ويوهن الاستدلال بالبيت الثاني أن قائله مولد؛ فلا يُحتجُّ بكلامه.

(١) يُنظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمعاً ودراسة وتقويمًا) ٣٤٤. ويُنظر: في أصول اللغة ٣ / ١١٣.

(٢) آل عمران: (١٢٥).

(٣) الحجر: (٨٧).

(٤) البيت منسوب إلى أعرابي لم يُعَيَّن اسمه. يُنظر: الفاضل ٣٢، وخزانة الأدب ٨ / ٢٨٢.

(٥) البيت لعلي بن الجهم. يُنظر: الأغاني ١٠ / ٣٨٤.

(٦) يُنظر: همع الهوامع ٤ / ٧٦.

(٧) يُنظر هذان الجوابان في: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ٣٤٥.

وقد وقفتُ على بعض شواهد الشُّعر التي تنتمي إلى زمن الاحتجاج، وجاء فيها
المعدود مجروراً بـ(من)، ومنها:

١- قول ذي الرُّمة (١١٧ هـ):

كَأَنَّهُ حِينَ نَرْمِي خَلْفَهُنَّ بِهِ حَادِي ثَمَانٍ مِنَ الْحُقُبِ السَّامِحِجِ^(١)

٢- وقوله أيضاً:

مُنَاخُ قَرُونِ الرُّكْبَتَيْنِ كَأَنَّهُ مُعَرَّسُ خَمْسٍ مِنْ قَطَا مُتَجَاوِرِ^(٢)

وجاء ذلك أيضاً في أساليب بعض العلماء والأدباء المتقدمين، ومن الأمثلة عليه:

١- قول الأصمعي (٢١٦ هـ): «ما رأيتُ خمسة من العلماء قَطُّ إلا وأربعة منهم
يُقَدِّمون امرأ القيس....»^(٣).

٢- قول الجاحظ: (٢٥٥ هـ): «وولي منبر البصرة أربعة من القضاة؛ فكانوا
أمراء....»^(٤).

والذي أميل إليه في هذه المسألة عمومًا هو التفصيل، وبيان ذلك أنَّ (من) الداخلة
على المعدود تحتل أن تكون للجنس، وأن تكون للبعض؛ فإذا قيل: (أقبل خمسة من
الرجال)، فإنه يحتمل أنَّ المقصود بالرجال هم الجنس، أي: خمسة رجال، ف(الرجال)
إذن تمييز؛ لأنه على معنى (من) الجنسية^(٥)، ويحتمل التبويض، أي: أنَّ ثمة رجالاً أكثر
من خمسة، وقد أقبل منهم خمسة^(٦).

(١) ديوان ذي الرمة ٢ / ٩٨٨.

(٢) ديوانه ٣ / ١٦٨٦.

(٣) محاضرات الأدباء ١ / ١٠٨.

(٤) البيان والتبيين ١ / ٢٤٣.

(٥) يُنظر: التصريح على التوضيح ١ / ٦١٧.

(٦) يُنظر: معاني النحو ٣ / ٢٨٠.

فعلى اعتبار (من) جنسية؛ يكون جرُّ المعداد بها قليلاً والأكثر هو الجرُّ بالإضافة، وعلى اعتبار (من) للتبعيض، يُقدَّر المعداد، أي: خمسة رجال من رجال.

وصفيُّ الرأي - بناءً على ما سبق - هو صَحَّة الترجمات المختارة في دخول (من) فيها على المعداد، إلَّا أنَّ الأكثر في ذلك هو الجرُّ بالإضافة.

القضية الثانية: مجيء (من) بعد أفعل التفضيل المقترن بـ(ال).

نماذج الترجمات:

This is the best part when working with us.	النص (١)
الأفضل من ذلك كله عندما تعمل معنا.	الترجمة
It is best to be truthful.	النص (٢)
وأنَّ الأحسن من الصدق: قائله.	الترجمة
Well, you also taught me to respect my elders.	النص (٣)
علمتني أيضًا أن أحترم الأكبر مني سنًا.	الترجمة

المناقشة:

يأتي أفعل التفضيل على أحوال، أحدها (وهو موضوع المسألة) أن يكون مقترنًا بـ(ال)، نحو: «زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهنود الفضليات أو الفضل»^(١).

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٠.

وهذا يوجب له حُكمين^(١):

الأول: أن يكون مطابقاً من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع لما قبله.

الثاني: عدم مجيء (من) الجارة للمفضول بعده؛ لأنه لا يُذكر في هذا القسم أصلاً^(٢).

وقد اختلف في تعليل عدم مجيء (من) داخلةً على المفضول، ف قيل: إنَّ (ال) تفيد التعريف، و(من) تفيد التخصيص، والجمع بينهما يُفْضي إلى التراجع عمّا حملوا عليه من قوّة التعريف إلى ما هو دونه، وقيل: إنما لزمّت الألف واللام في (الأفضل) و (الفضلى)؛ لتكون عوضاً من لزوم (من) في النكرة^(٣).

وقد تواردت الترجمات المختارة على خلاف هذه القاعدة؛ فجاءت (من) فيها بعد أفعّل التفضيل المقترن بـ(ال)، والصواب يكون بحذف أحدهما^(٤).

وقد جاء هذا الخطأ في بعض أساليب الأدباء المعاصرين البصريين بمذاهب الكلام، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قول المنفلوطي (١٣٤٣ هـ): «وعندي أنَّ الأفضل من هذا الرياء الكاذب والدهان المصنوع أن يقول له....»^(٥).

(١) يُنظر: المقتضب ٣ / ٣٧٧، والأصول في النحو ١ / ٢٢٨، والإيضاح العضدي ٢٨٢، والخصائص ١ / ١٨٥، ٣ / ٢٣٧، والمفصل ٢٩٨، وشرح المفصل ٤ / ١٢٧-١٢٨، وشرح ابن الناظم ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ق ٢-ج ١ / ٧٧١، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٣، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٠، والتذييل والتكميل ١٠ / ٢٦٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٣٦، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٧٨.

(٢) يُنظر: النحو الوافي ٣ / ٤١٢.

(٣) يُنظر: الخصائص ٣ / ٢٣٧، وشرح المفصل ٤ / ١٢٨، وشرح درة الغواص للشهاب ١٠.

(٤) وقد أشارت إلى هذا الخطأ عدد من كتب التصويب اللغوي المعاصرة، ومنها: تذكرة الكاتب ٨٨، ولغة الجرائد ٤١، وتقويم اللسانين ١٨، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ٣٢٨، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ١٢٧، ١٣٠.

(٥) النظرات ٢ / ٨٩.

٢- قول زكي مبارك (١٣٧٠ هـ): «دنيا صاحبة هي العوض الأنفس من كُلِّ ما يفوته من الأنس بالمجتمعات»^(١).

٣- قول دريني خشبة (١٣٨٥ هـ): «والأجمل من ذاك أن يكون هذا التعاون في ناحية الخير....»^(٢).

٤- قول نجيب محفوظ (١٤٢٧ هـ): «والأعجب من هذا أنهما جريا معاً وراء تلك العاطفة»^(٣).

وذكرت بعض المصادر النحوية^(٤) أنَّ الجاحظ (٢٥٥ هـ) أجاز اقترن (ال) بـ(من) في أفعل التفضيل، محتجاً لذلك بقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي وَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلْكَائِرِ^(٥)

وهذا البيت مدفوع بإمكان حمله على وجوه أخرى من التخريج، وإذا طرق الدليل الاحتمال بطل به الاستدلال، ومن تلك الوجوه: أنَّ (ال) في أفعل التفضيل زائدة، والزائد - كما هو مقرر - لا اعتبار به، أو أنَّ (من) للتبيين لا ابتداء الغاية، أو أنها بمعنى: (في)، أو أنها معلقة بمحذوف دلَّ عليه المذكور^(٦).

وقد أجاز الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) اقتران (ال) بـ(من) في بعض الأساليب المعاصرة؛ بحمل (ال) فيها على الموصولة، وفي هذا الرأي نظر؛ لأنَّ المقصود من

(١) مجلة الرسالة (ع: ٣٩٦، ص: ١١٧).

(٢) مجلة الرسالة (ع: ٥٥٢، ص: ١٠٦).

(٣) مجلة الرسالة (ع: ٤٢٣، ص: ١٢٣).

(٤) يُنظر: الخصائص ١ / ١٨٥، ٣ / ٢٣٧، وشرح المفصل ٤ / ١٣٩، ومغني اللبيب ٧٤٤.

(٥) البيت للأعشى، وهو في: ديوانه ١٩٣.

(٦) يُنظر: المسائل البصريات ١ / ٥٦٩، والمفصل ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٥، والتصريح على التوضيح ٢ / ١٠٠.

مجيء (من) بعد أفعل التفضيل ذكر المفضول، وهو عند اتصال (ال) بأفعل التفضيل في حُكم المذكور ظاهراً؛ لأنَّ (ال) إشارة إلى مُعَيَّن تقدّم ذكره لفظاً أو حُكماً؛ فلا تكون (ال) حينئذٍ إلّا عهديّة^(١).

وممّا يجب الإشارة إليه في هذا المقام أنّ (من) إذا كانت داخلة على غير المفضول، فإنه يجوز الجمع بينها وبين أفعل التفضيل^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك في نصوص الترجمات محلّ الدراسة:

Thus, this is the better option both in terms of price and quality.	النص (١)
هذا هو الخيار الأفضل من حيث السعر والجودة.	الترجمة
The best insight, though, does not come from the experts.	النص (٢)
ولكنّها ليست الأفضل من وجهة نظر الخبراء.	الترجمة
I try to get the best out of each one of them.	النص (٣)
أنا أحاول استخلاص الأفضل من كلّ منهم.	الترجمة

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ق ٢-ج ١ / ٧٧١، وحاشية الصبان ٣ / ٦٥.

(٢) يُنظر: النحو الوافي ٣ / ٤١٢.

المبحث السابع: مجيء الكاف دون أن يكون هناك تشبيه.

نماذج الترجمات:

النص (١)	We as humanitarians can help our fellow human beings.
الترجمة	وبإمكاننا نحن كموظفين في المجال الإنساني مساعدة إخواننا البشر.
النص (٢)	served as a speaker, sharing his knowledge and expertise in his field.
الترجمة	وعمل كمتحدث، وتقاسم معرفته وخبرته في مجال عمله.
النص (٣)	and we'll always look forward to your visits as a friend.
الترجمة	ونحن سنتطلع دوماً إلى زيارتك كصديق.

المناقشة:

من الأساليب المعاصرة التي شاعت على الأقلام وذاعت على الألسنة، وكانت وما زالت دريئة لسهام النقد: استعمال كاف التشبيه دون أن يكون ثمة تشبيه في الحقيقة؛ لأنَّ المشبَّه به هو عين المشبَّه^(١)، فيؤول الكلام إلى تشبيه الشيء بنفسه^(٢)، والتشبيه - كما هو مقرر - يقوم على إلحاق شيء بشيء آخر في وجه شَبَّهٍ يحدِّد أدوات التشبيه، نحو: (زيد كالأسد)^(٣).

وهذه الأسلوب قد تواردت عليه الترجمات المختارة وغيرها الكثير ممَّا يفوت إحصاؤه ذرع العاديين؛ فالضمير (نحن) - في الترجمة الأولى مثلاً - هو نفس الموظَّفين، والتشبيه يقتضي المغايرة بين جزأيه؛ فسقط حينئذٍ أصل التشبيه، وكذا الأمر نفسه في الترجمتين الأخريين.

(١) يُنظر: مقال الكاف التمثيلية (مجلة اللسان العربي، ج: ٩، ع: ١، ص: ١٣٠-١٣٢).

(٢) يُنظر: تقويم اللسانين ١٨٦.

(٣) يُنظر: علوم البلاغة ٢١٣.

وبناءً على ذلك؛ أرى هذا الأسلوب بعضُ اللغويين المعاصرين، ومنهم: محمد النجار (١٣٨٥ هـ)^(١)، وتقي الدين الهلالي (١٤٠٧ هـ)^(٢)، والدكتور رمضان عبد التواب (١٤٢٢ هـ)^(٣).

وقد رمى تقي الدين الهلالي الكاف في هذا الأسلوب بأنها دخيلة واستعمارية، ويحسن أن أسوق شيئاً من نص كلامه؛ لنقف على كلماته المفصحة عن معارضته الشديدة لاستعمال هذه الكاف، قال: «أما تسميتها دخيلة فلا إشكال فيه؛ لأنها لا توجد في الإنشاء العربي الذي قبل هذا الزمان. وأما تسميتها استعمارية؛ فلأنها دخلت في الإنشاء العربي مع دخول الاستعمار البلدان العربية.... وهذا الاستعمال دخيل لا تعرفه العرب، ولا يستسيغه ذوق سليم، وليس له في قواعد اللغة العربية موضع.... وإنما وقع جهلة المترجمين في هذا الاستعمال الفاسد لضعفهم في اللغتين أو إحداهما، فلا يستطيعون إدراك معنى الجملة مجتمعة؛ ليصوغوا في اللغة الأخرى جملة تؤدي المعنى المطلوب بألفاظ جيدة الاستعمال، واقعة في مواضعها التي يقتضيها النظم الفصيح»^(٤).

ولا يخفى - بالنظر في نصوص الترجمات المختارة - أن أصحابها أرادوا بالكاف مقابلة كلمة (as) في النص الإنجليزي، وهذه الكلمة لها في اللغة الإنجليزية وجوه من الاستعمال، ويعيننا في هذا المقام استعمالان^(٥):

الأول: استعمالها باعتبارها (Conjunction)، وهي حينئذٍ تدخل على (clause)، و (preposition phrase)، ومن الأمثلة على ذلك:

Nobody knows her as I do.

On Friday, as on Tuesday, the meeting will be in the hall.

(١) يُنظر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ٢ / ٤٢.

(٢) يُنظر: تقويم اللسانين ١٠-١٣.

(٣) يُنظر: لحن العامة ٣٤٤. ويُنظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ٢٣٣.

(٤) يُنظر: تقويم اللسانين ١٠، ١٣.

(٥) يُنظر: Practical English Usage pp.306-307.

الثاني: استعمالها باعتبارها (Preposition)، وهي تختص حينئذٍ بالدخول على (Nouns)، ومن الأمثلة عليها:

As your brother, I must warn you to be careful.

فهذه الجملة تشير إلى أن المتكلم هو أخو المخاطب؛ فهي بمعنى:

I'm your brother.

وبالموازنة بين الاستعمالين؛ نجد أن (as) في الاستعمال الأول تدلُّ على المشابهة؛ ولذا يسوغ مقابلتها بالكاف، في حين أن ما بعدها في الاستعمال الثاني هو عين ما قبلها، وإنما جيء بها لإيضاح وظيفته أو عمله أو نحو ذلك؛ ولذا لا تُعدُّ الكاف مقابلاً دقيقاً لها.

ومالت طائفة من اللغويين المعاصرين إلى الأخذ بهذا الأسلوب، ومنهم: أسعد داغر (١٣٥٣ هـ)^(١)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ)^(٢)، ومحمد رفعت فتح الله (١٤٠٤ هـ)^(٣)، وعبد الله كئون (١٤٠٩ هـ)^(٤)، والدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٥)، وبه أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واصفاً إياه بأنه تعبير فصيح يجري وفق الضوابط العامة^(٦).

(١) يُنظر: تذكرة الكاتب ٣٣.

(٢) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٥٦٤، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٦٨.

(٣) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٦٨.

(٤) يُنظر: مقال الكاف التمثيلية (مجلة اللسان العربي، ج: ٩، ع: ١، ص: ١٣٠-١٣٢).

(٥) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨.

(٦) يُنظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ٢٣٤ ح (٢٤٣)، والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ٢٤٣.

وقد اختلفوا في توجيه هذه الكاف على أقوال، وهي:

١- أنَّ الكاف زائدة تفيد الكلام فضل تأكيد، ومن شواهد زيادتها قول الله تعالى:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)، والتقدير: ليس مثله شيء^(٢).

٢- أنَّ الكاف للتمثيل^(٣)، قال أسعد داغر: «.... وهي هنا للتمثيل بما لا مثيل له،
ويُقال لها: كاف الاستقصاء»^(٤).

٣- أنه «إذا قلنا: (فلان كسفير يمثِّل بلاده أحسن تمثيل)، فالمراد: فلان نفسه،
وإنما عدَلنا إلى هذا التعبير قَصْدَ الكناية التي هي أبلغ من التصريح»^(٥)، وهذا
في عِلْمِ البلاغة هو فنُّ التجريد، ويُقصد به «أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر
مِثْلُه فيها مبالغةً لكمالها فيه.... نحو قولهم: (لي من فلان صديق حميم)، أي:
بلغ فلان من الصداقة حدًّا صحَّ معه أن يُستخلص منه آخر مِثْلُه فيها»^(٦).

٤- أنَّ ثَمَّةَ موصوفاً محذوفاً، فإذا قيل: (أنا كمسؤول كذا)، فالتقدير: أنا كشخص
مسؤول^(٧)؛ فيكون حينئذٍ المشبَّه به أعمَّ من أن يُراد به المشبَّه نفسه^(٨).

٥- أنَّ الكاف تفيد التعليل، فإذا قيل مثلاً: (فلان كوزير لا ينبغي أن يتعاطى
التجارة)، فالمعنى: لا ينبغي له تعاطي التجارة؛ لأنه وزير^(٩).

(١) الشوري: (١١).

(٢) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٦٧-٢٦٨، ومعجم الصواب اللغوي ٦١٤.

(٣) يُنظر: تذكرة الكاتب ٣٣، والكاف التمثيلية (مجلة اللسان العربي، ج: ٩، ع: ١، ص: ١٣٠-١٣٢).

(٤) تذكرة الكاتب ٣٣.

(٥) الكاف التمثيلية ١٣٠-١٣٢.

(٦) عروس الأفراح ٢ / ٢٥٦.

(٧) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٦٨.

(٨) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٦١٤.

(٩) يُنظر: مقال الكاف التمثيلية (مجلة اللسان العربي، ج: ٩، ع: ١، ص: ١٣٠-١٣٢).

٦ - أن الكاف اسمية بمعنى: مثل، مع نصبها على الحالِّية^(١).

وهذه الأقوال في توجيه كاف هذا الأسلوب لا تخلو من واردة نظر أو أكثر، وذلك على النحو الآتي:

أمّا القول بالزيادة، فيردُّ عليه أن الزيادة - عمومًا - وجه ضعيف لا يُسلم به إلا عند تعذُّر التأصيل؛ ولذا كان من القواعد الكليَّة في التوجيه الإعرابي للنصوص: أنه «إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمِّله على التأصيل أولى»، وهو متحقِّق في التوجيهات الأخرى.

وأمّا القول بأن الكاف للتمثيل، فيدفعه بأنه ليس في هذا الأسلوب تمثيل يسوغ به مجيء الكاف^(٢)، وقد تعقَّب الدكتور رمضان عبد التَّواب تسمية داغر هذه الكاف كاف الاستقصاء بقوله: «ولست أدري أين عثر أسعد داغر على هذه الكاف التي يُقال لها: (كاف الاستقصاء) عنده؟ فلم أجد لها أثرًا في كُتب النحو، ولم أعثر لها على مثال في الأدب العربي القديم على طول تقليب»^(٣).

وأمّا القول بالتجريد، فيأتي عليه أن هذا أسلوب يُقصد به تحقيق نكتة بلاغيَّة، وهي: «إفادة المبالغة بادِّعاء كمال الصفة في ذلك الأمر»^(٤)، ولا أحسب أن هذه النكتة يستدعيها المقام في كثير من أمثلة هذا الأسلوب؛ فإنه ليس من مقصد القائل مثلاً: (أنا كطالب كذا وكذا) أنه يريد أن يجردَّ من نفسه شخصًا آخر طلبًا للمبالغة.

وأمّا حمْل الكاف على التعليل، فيُعترَض عليه بأنه خلاف المعنى المقصود في النصِّ الإنجليزي وهو المعتبر، بالإضافة إلى أنه غير مطَّرد في جميع السياقات التي يتردَّد فيها هذا الأسلوب؛ ولو أجريناه على الترجمات المختارة في أول المسألة لما وجدناه يصحُّ في أحد منها.

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٦١٤.

(٢) يُنظر: محاضرات عن الأخطاء الشائعة ٢ / ٤٢.

(٣) لحن العامة ٣٤٤. ويُنظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ٢٣٤.

(٤) علوم البلاغة ٣٣٤.

وأما القول بأن الكاف اسميَّة بمعنى: مثل، فأرى أنه لا يدفع الإشكال المترتب على دخول الكاف في هذا الأسلوب؛ «وذلك أن معنى الكاف ومثل سواء»^(١) في التشبيه.

ومن وجوه الترجمة المقترحة التي يمكن أن يُقابل بها هذا الأسلوب:

١- بعض العبارات، نحو: (بصفته) أو (باعتباره) أو (بكونه)^(٢)؛ فيكون إصلاح الترجمات المذكورة بناءً عليها:

— وبإمكاننا نحن بصفتنا أو باعتبارنا أو بكوننا موظفين

— وعمل بصفته أو باعتباره أو بكونه متحدثاً

— ونحن سنتطلع دوماً إلى زيارتك بصفتك أو باعتبارك أو بكونك صديقاً

ولست أميل إلى الأخذ بهذا الوجه إلا عند تعذر غيره؛ وذلك لأنه يتضمن حشواً يمكن الاستغناء عنه بالوجهين الآتين؛ ولذا عدَّ أسعد داغر استعمال هذه العبارات ونحوها من الدخيل في اللغة، وهي في غنى عنه بما هو أطف وأصوب (٣).

٢- إجراء الاسم بعد (as) على أسلوب الاختصاص، وهو لا يصحُّ إلا في الترجمة الأولى؛ فتكون بناءً عليه: وبإمكاننا نحن الموظفين

٣- إجراء الاسم بعد (as) على أسلوب الحال، وهو جائز في الترجمتين الثانية والثالثة؛ فتصيران بعد التصحيح:

— وعمل متحدثاً

— ونحن سنتطلع دوماً إلى زيارتك صديقاً

(١) شرح الكتاب للسيرا في ١ / ٢٣٨.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٦١٤.

(٣) يُنظر: تذكرة الكاتب ٣٣.

والذي يَخْلُص إليه الرأي أَنَّ مجيء الكاف في هذا الأسلوب - على استركاكه - جائز بأحد توجيهين:

التوجيه الأول: أن يُقصد بما بعد الكاف عمومُ الصفة؛ فيكون المشبّه به أعمّ من المشبّه نفسه، وهذا التوجيه يَفْضُلُ القول الرابع؛ بسلامته من دعوى حذف الموصوف^(١).

وقد يَرُدُّ عليه أَنَّ الاسم بعد كلمة (as) في النصّ الإنجليزي هو عين ما قبله؛ في حين أَنَّ المشبّه به في النصّ العربي - بناءً على هذا القول - أعمّ من المشبّه نفسه.

التوجيه الثاني: أن يكون هذا الأسلوب من قبيل تشبيه الشيء بنفسه باختلاف الاعتبار، فإذا قيل: (أنا كطالب كذا وكذا)، فإنَّ التشبيه يلاحظ فيه اعتبار كون المشبّه طالباً، وقد نصَّ أبو حيان (٧٤٥ هـ)^(٢)، والمرادي (٧٤٩ هـ)^(٣) على جواز تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين.

(١) هذا التوجيه كان قد فُرق لي، ثُمَّ وقفتُ على مضمونه في بعض مناقشات منتديات الإنترنت.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ١١ / ٢٥٨.

(٣) يُنظر: الجنى الداني ٨٥.

الفصل الثاني

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالواو

- ◆ المبحث الأول: إقحام الواو بين الفعل والفاعل.
- ◆ المبحث الثاني: دخول الواو على خبر (كان).
- ◆ المبحث الثالث: إقحام الواو بين (لأبَدَّ) والمصدر المؤوَّل بعدها.
- ◆ المبحث الرابع: مجيء الواو بعد (لاسيِّما).
- ◆ المبحث الخامس: إقحام الواو بين الاسم الموصول وموصوفه.
- ◆ المبحث السادس: مجيء الواو بعد (كما).
- ◆ المبحث السابع: دخول الواو على (حتى).



الفصل الثاني

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالواو

المبحث الأول: إقحام الواو بين الفعل والفاعل.

نماذج الترجمات:

I've already read this book as well.	النص (١)
هذا الكتاب سبق وأن قرأته أنا أيضاً.	الترجمة
Have I seen you in the club before?	النص (٢)
هل سبق وأن رأيتك في النادي؟	الترجمة
However, these rules were altered.	النص (٣)
رغم ذلك، حصل وأن تبدّلت هذه القوانين.	الترجمة
On one occasion we undertook a 45-minute boat ride.	النص (٤)
حصل وأن خرجنا على متن القارب لمدة ٤٥ دقيقة.	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على إقحام الواو بين الفعلين (سبق)، و(حصل) وفاعليهما (أَنْ) مع صلتها^(١)، وهذا يفضي إلى إشكال، وهو: خلو الفعل من الإسناد إلى الفاعل، وهذا غير جائز عند جمهور النحويين؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد^(٢)؛ ولذا إذا حُذِفَ الفاعل وجب أن ينوب منابه اسمٌ آخر.

(١) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين ١ / ٢٠٥، ومعجم الصواب اللغوي ٤٣٥.

(٢) يُنظر: الكتاب ١ / ٧٩، ٤ / ٧٨، والمقتضب ١ / ١٩، ٢ / ٦٠، وعلل النحو: ٢٧٧، وشرح الكتاب ٣ / ٣٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٢١، وشرح المفصل ١ / ٢٠٧، ٢ / ٣٩١، وشرح التسهيل ٢ / ١١٨، والبحر المحيط ٢ / ٣٠٧.

قال أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ): «فإن قيل: فَلِمَ إذا حُذِفَ الفاعل وجب أن يُقام اسمُ آخرُ مقامه؟ قيل: لأنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعل؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً من غير محدث عنه، فلمَّا حُذِفَ الفاعل -ههنا- وجب أن يُقام اسمُ آخرُ مقامه؛ ليكون الفعل حديثاً عنه»^(١).

وقد أجاز «ناس من أهل النظر في العربية»^(٢) حذف الفاعل، وعُزِيَ ذلك إلى الكسائي (١٨٩ هـ)^(٣)، واختاره ابن مضاء (٥٩٢ هـ)^(٤)، واستدلُّوا لقولهم بأدلة، منها:

١- قول الله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾^(٥)

٢- قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾^(٦).

٣- قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالُ فَبَذَتْ نَبَاهُهم وَكَلَيْبُ^(٧)

ووجه الاستشهاد أنه أعمل عاملين (تعفَّق) و(أرادها) في معمول واحد، ولم يُضمِر فاعلاً لا للعامل الأول ولا للثاني.

(١) أسرار العربية ٨٨.

(٢) كتاب الشعر ٤٣٨.

(٣) يُنظر: المسائل الحليّات ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠، والتذييل والتكميل ٦ / ٢١٧، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥٨٥.

(٤) يُنظر: الرد على النحاة ٨٦.

(٥) إبراهيم: (٤٥).

(٦) طه: (١٢٨).

(٧) البيت لعلمة بن عبدة الفحل. يُنظر في ديوانه ٣٨، والرد على النحاة ٨٧، وشرح التسهيل ١ / ١٢٧، والمقاصد الشافية ٣ / ١٩٤.

٤- أنَّ (ما) تكفَّ الفعل (قلَّ) وأشباهه عن العمل في نحو: «قلماً يفعل»^(١)؛ فيخلو الفعل من فاعل.

٥- أنَّ الفاعل يُشبه المبتدأ من جهة أنَّ كليهما مخبر عنه؛ فكما جاز حذف المبتدأ كذلك يجوز حذف الفاعل^(٢).

وقد أُجيبَ عن هذه الأدلة بما يأتي:

١- أمَّا الآيتان، فقد جعل الفاعل فيهما ضميراً مستترًا اختلف في مرجعه، فقدَّر في الآية الأولى: تبين لكم حالهم أو خبرهم أو هلاكهم^(٣)، وقدَّر في الآية الثانية: أفلم يهد الله تعالى، أو النبي صلى الله عليه وسلَّم أو ما دلَّ عليه الكلام بعده، أي: الأمر بإهلاك من قبلهم من القرون^(٤).

٢- وأمَّا البيت، فإن الضمير فيه عائد على الجمع، «ولم يُقل: (تعفقوا) على لفظ الجمع؛ لأنه يجوز أن يُنوى مفرداً على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور»^(٥).

٣- وأمَّا الدليل الثالث، فإنه لا يُسلَّم فيه بأنَّ (ما) المتصلة بـ(قلَّ) كافَّة له عن العمل؛ لاحتمال أن تكون مصدرية، وهي مع صلتها فاعل الفعل^(٦)، وهذا

(١) يُنظر: المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٩. والقول بأن (ما) كافَّة هو ظاهر قول سيبويه. يُنظر: الكتاب ١١٤ / ٣.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات ٢٣٩.

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٧٣، والدر المصون ٧ / ١٢٤.

(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٠٧، والدر المصون ٨ / ١١٧-١١٨. ولا يجوز أن تكون (كيف) ولا (كم) فاعلين؛ لأنهما من ألفاظ الصدارة، فلا يعمل فيهما ما قبلهما.

(٥) التصريح على التوضيح ١ / ٤٥٨. ويُنظر: شرح التسهيل ٢ / ١٧٤.

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٩-٥٥٠، وحاشية الصبان ٢ / ٦٤.

«يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلياً فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل»^(١).

٤- وأما قياس الفاعل على المبتدأ ففيه نظر؛ لأنَّ اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ بالخبر^(٢)، ولذا نصَّ النحويون على أنَّ «الفعل والفاعل كالشيء الواحد»^(٣).

ولا شكَّ عندي أنَّ قول المانعين لحذف الفاعل أوفى رجحاناً من قول المجيزين له؛ لأنه لا يتصور خلو الفعل من الفاعل، ولأنَّ «كلَّ موضع أُدعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن؛ فلا ضرورة إلى الحذف»^(٤).

وقد خرَّج الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤هـ) هذا الأسلوب على زيادة الواو، قال: «.... ولكن يمكن تخريج المثال المرفوض على زيادة الواو لإفادة التأكيد، وهذه الواو- كما قال ابن هشام- دخولها كخروجها، وقد أجاز الكوفيون وقوعها زائدة»^(٥). وللحكم على صحة هذا التخريج، أرى أنه لا بُدَّ من النظر في أدلة المجيزين لزيادة الواو؛ لنعرضها على محكِّ النقد، ومن تلك الأدلة^(٦):

١- ﴿حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾^(١٦) وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخْصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُواِ يَتَوَلَّوْنَ قَدَّ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا

(١) النحو الوافي ٢ / ٧٢.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٤٦.

(٣) يُنظر: علل النحو ٢٠٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠.

(٥) معجم الصواب اللغوي ٤٣٥. وقد نُسب المنع إلى البصريين أو جمهورهم. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٧، والجنى الداني ١٦٦.

(٦) يُنظر: دراسات لأساليب القرآن ٣ / ٥١٢ - ٥١٣.

ظَلَمِينَ ﴿١٧﴾^(١)، حيث إنَّ جواب (إذا) جملة (واقترَب)، ولا يكون ذلك إلا بزيادة الواو^(٢).

٢- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوُهَا﴾^(٣)، كأنه قيل: إذا جاؤوها فُتحت أبوابها^(٤).

٣- ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(٥)، وذلك على جعل اللام متعلّقة بالفعل (نُري)، كأنه قيل: وكذلك نُري إبراهيم ليكون من الموقنين.

٤- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللّٰهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَآءَ ٱلْعَكْفِ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يَرِدْ فِيهِ بِٱلْحِكْمِ يُظْلَمْ نُذْقُهُ مِّنْ عَذَابِ ٱلْإِمْۢرِ﴾^(٦)، أي: إنَّ الذين كفروا يصدُّون^(٧).

٥- جاء في الحديث: «رَبَّنَا وَلَكَ ٱلْحَمْدُ»^(٨)، أي: لك الحمد.

٦- قول الشاعر:

فَلَمَّا أَجْزَنَّا سَاحَةَ ٱلْحَيِّ وَٱتَّخَىٰ بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقْنَـۢقِلٍ^(٩)

أراد: فلَمَّا أَجْزَنَّا انتحى^(١٠).

(١) الأنبياء: (٩٦-٩٧).

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٨، ٢ / ٢١١، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٨٣.

(٣) الزمر: (٧٣).

(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٧-١٠٨، ٢٣٨، ومشكل إعراب القرآن ٦٣٣.

(٥) الأنعام: (٧٥).

(٦) الحج: (٢٥).

(٧) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٦.

(٨) رُوي الحديث بالواو وبدونها. يُنظر: صحيح البخاري ١ / ٢٤٤، ٢٥٣.

(٩) البيت لامرئ القيس، وهو في: ديوانه ٣٩.

(١٠) يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال ٥٥، والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ٣ / ٢١٧.

ويظهر لي أنَّ قول المانعين لزيادة الواو أرجح؛ لأنَّ الواو موضوعة في الأصل لمعنى العطف، ولا يصحُّ تجريدها من معناها بالحكم عليها بالزيادة مع إمكان حملها على ما وُضعت له أصالةً؛ ولذا كان من القواعد المقررة أنه «إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمّله على التأصيل أولى - وهو عدم الزيادة -؛ لأنه الأصل في الكلام»^(١).

وبالنظر في الشواهد المذكورة وغيرها؛ نجد أنها ليست قاطعة الدلالة بزيادة الواو؛ وذلك لإمكان حملها على الحذف، ووجه الحذف - وإن قاسم الزيادة في مخالفة الأصل - أكثر دوراً في الكلام من الزيادة؛ فصار الأخذ به أولى.

فالآية الأولى يكون جواب الشرط فيها: (يا ويلنا) على تقدير فعل القول، أي: قالوا: يا ويلنا، ويجوز أن يكون الجواب جملة ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)؛ وبهذا تسلم الآية من الحذف والزيادة، ويُقدَّر جواب (إذا) في الآية الثانية بـ«حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها وكان كيت وكيت فازوا ونالوا المني وما أشبه ذلك»^(٣)، وتحمّل الآية الثالثة على تقدير متعلّق للام، أي: وليكون من الموقنين أريناه الملكوت^(٤)، والظاهر في الآية الرابعة أنَّ الواو عاطفة، ويدفع إشكال عطف المضارع على الماضي أمور، «أحدها: أنَّ المضارع لا يُقصد به الدلالة على زمن معيّن من حال أو استقبال، وإنما يُراد به مجرد الاستمرار. الثاني: أنه مُؤوّل بالماضي لعطفه على الماضي. الثالث: أنه على بابه، وأنَّ الماضي قبله مؤوّل بالمستقبل»^(٥).

وتحتل الواو في الحديث المذكور أن تكون للحال، أي: أدعوك والحال أنَّ الحمد لك لا لغيرك، وأن تكون عاطفة على فعل مقدّر متقدّم، أي: حمدناك ولك الحمد^(٦).

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين ٢ / ٤٩٥.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٥٧.

(٣) النكت في القرآن ٤٣١. ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٦٣-٣٦٤، وأملّي ابن الشجري ٢ / ١٢٠.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨.

(٥) الدراصون ٨ / ٢٥٥.

(٦) يُنظر: عقود الزبرجد ٢ / ٣٥١.

وأما البيت، فإنه محمول على تقدير جواب لـ (لَمَّا)، أي: فلمَّا أجزنا وانتجى بنا بطن خَبَّتِ جزنا، أو أَمِنَّا، أو نَلتْ مأمولي، أو غير ذلك من التقديرات التي يحتملها السياق^(١).

وبناءً على ما سبق؛ أرى وجوب إصلاح نصوص الترجمات المختارة ونحوها بحذف الواو الفاصلة بين الفعل و(أَنْ) المصدرية بعدها، وإلا أصبح تأويل الترجمة الأولى مثلاً: سبق وقراءته، وتأويل الترجمة الثالثة: حصل وتبدل القوانين، وهذا لا يصح معنى ولا صناعةً.

المبحث الثاني: دخول الواو على خبر (كان).

نماذج الترجمات:

النص (١)	If you must criticize, do it gently.
الترجمة	إن كان ولا بُدَّ من انتقاد، فافعل ذلك بلطف.
النص (٢)	Someone really should respond to these lies.
الترجمة	ولكن كان ولا بُدَّ أن يتصدَّى أحدهم لهذه الأكاذيب.
النص (٣)	The system was announced officially at the E3 2011 during Nintendo's Press Conference on June 7, 2011.
الترجمة	كان وقد عُرِضت في إي ٣ ٢٠١١، وخلال المؤتمر الصحفي لنينتندو في ٧ يونيو، ٢٠١١.

المناقشة:

يُلاحظ في نصوص الترجمات المختارة دخول الواو على خبر (كان)، وهذا موضع إشكال؛ ولذا أثبت الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) هذا الأسلوب ضمن قضايا التصويب اللغوي التي ناقشها في كتابه^(٢).

(١) يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال ٥٥، وخزانة الأدب ١١ / ٤٣.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٨٥، ٦١٤.

وقد منع ذلك جمهور النحويين^(١)، وحجّتهم أنه كما لا يجوز دخول الواو على الخبر، كذلك لا يجوز دخولها على خبر (كان) أو إحدى أخواتها؛ لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل^(٢).

وخالفهم الفراء (٢٠٧ هـ)^(٣)، والأخفش (٢١٥ هـ)^(٤)، وابن مالك (٦٧٢ هـ)^(٥)؛ فأجازوا دخول الواو على خبر (كان) محتجّين لذلك بالقياس والسماع.

أمّا القياس، فهو أنّ الخبر مشبّه بالحال، قال ابن جنّي (٣٩٢ هـ) في إيضاح ذلك: «ألا ترى أنّ قولك: (كان زيد قائماً)، مُشَبَّه من طريق اللفظ بقولهم: (جاء زيد راكباً)، وكما جاز أن يُشَبَّه خبر (كان) بالمفعول فيُنصَّب، فغير مُنكَر أيضاً أن يُشَبَّه بالحال في نحو قولهم: (جاء زيد وعلى يده بان)؛ فتزاد فيه الواو»^(٦).

وأمّا السماع، فقد استدلّوا بشواهد، منها:

١- جاء في الحديث: «كان الله ولم يكن شيء غيره»^(٧).

(١) يُنظر: مع الهوامع ٢ / ٨٦. وقد نُسب المنع إلى البصريين. يُنظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٦٧.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٠٧.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٣.

(٤) يُنظر: الخصائص ٢ / ٢٦٤، والتذييل والتكميل ٤ / ٢١٠.

(٥) يُنظر: التسهيل ٥٥.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٩٤. ويُنظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢١٠.

ولا يذهلن عن نظرك أنّ الكوفيين - إن صحَّ النقل عنهم - يرون أن خبر (كان) منصوب على الحال؛ ولذا لا إشكال على قولهم في دخول الواو.

يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٧٦، وشرح المقاصد الشافية ٢ / ١٣٧.

(٧) الحديث في: صحيح البخاري ٣ / ١١٦٦، وجاء بألفاظ مختلفة.

٢- قال الشاعر:

فَظَلُّوا، وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعِهِ لَّهُ وَأَخْرَيْتَنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ^(١)

٣- وقال الشاعر:

إِنَّ الْجَمِيلَ يَكُونُ وَهُوَ مَقْصَرٌ وَالْقَوْمُ فِيمَا تَمَّ غَيْرُ سَوَاءٍ^(٢)

٤- وقال الشاعر:

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الْخَلِيلَةَ بَعْلَهَا فَالْيَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى^(٣)

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو صحّة دخول الواو على خبر (كان) على أحد وجهين، أحدهما: أن تُجَعَلَ (كان) تامّة مستغنية عن الخبر والواو للحال، أو أن تبقى ناقصة مع تقدير خبر لها^(٤).

ولا يلزم من أن «الحال ضرب من الخبر»^(٥) أن يجري خبر (كان) على غرار الحال في جواز دخول الواو عليها؛ فإن «كون الشيء بمعنى شيء لا يقتضي أن يُعطى جميع أحكامه»^(٦)، و«العلّة إذا وُجِدَتْ، ووجه القياس إذا ظهر، لا يُعتبر إلّا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض.... وهذا ليس كذلك»^(٧)؛ فإن النصوص المحتجّ بها على دخول الواو على خبر (كان) قليلة لا يُعتدُّ بمثلها في الاعتراض على القاعدة المستمرة، ويمكن ردها إلى القاعدة بأحد الوجهين السابقين.

(١) البيت لذي الرمة، وهو في: ديوانه ١ / ١٤١. ويُنظر أيضاً: ضرائر الشعر ١٧١، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٠٩، والمساعد ١ / ٢٦٧.

(٢) أنشد البيت أبو صدقة الزهري، ولم أقف على قائله. يُنظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٠٩.

(٣) البيت للرخيم العبدي. يُنظر: عيون الأخبار ٤ / ٧٩، وضرائر الشعر ٧٢، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٠٩.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٠٩-٢١٠، وحاشيتان لابن هشام ١ / ٣٧٠.

(٥) حاشيتان لابن هشام ١ / ٣٧٠.

(٦) التحرير والتنوير ٢٦ / ٥٤.

(٧) المقاصد الشافية ٤ / ١٨٢.

المبحث الثالث: إقحام الواو بين (لا بُدَّ) والمصدر المؤوَّل بعدها.

نماذج الترجمات:

You must come visit me when you do.	النص (١)
لا بُدَّ وأن تأتي لزيارتي عندما تذهبين هناك.	الترجمة
Knowledge must be coupled with action.	النص (٢)
فَطَلِبُ الْعِلْمِ لا بُدَّ وأن يقترن بالعمل.	الترجمة
He must have left with the other truck.	النص (٣)
لا بُدَّ وأنه غادر مع الشاحنة الأخرى.	الترجمة

المناقشة:

من الأساليب التي يكثر دورانها في النصوص: «لا بُدَّ أن....»، أي: لا فرار أو لا محالة أولاً مفراً^(١)، وهذا الأسلوب مُكوِّن نحوياً من (لا) النافية للجنس واسمها: (بُدَّ)، والمصدر المسبوك من (أنَّ) وصلتها المجرور بحرف جرٍّ محذوف، تقديره: (من)^(٢)، وهو متعلّق بخبر محذوف أيضاً، والتقدير: لا بُدَّ كائن من كذا وكذا.

وقد جاء هذا الأسلوب في نصوص الترجمات المختارة، ولكنَّ يشكل فيها إقحام الواو بين (لا بُدَّ) والمصدر المؤوَّل بعدها، ووجه الإشكال في ذلك هو الفصل بين المبتدأ والخبر بالواو، وإذا كان لا يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر، فمن باب أولى ألاَّ يجوز بين اسم (لا) وخبرها؛ لأنه فرع عن الأول.

(١) يُنظر: الصحاح ٢ / ٤٤٥، ٤ / ١٦٨١، والمعجم الوسيط ١ / ٣٤.

(٢) وحذف حرف الجر قبل (أنَّ) المصدرية مقيس لا خلاف فيه. يُنظر: البحر المحيط ٢ / ١٣٣، ومغني اللبيب ٨٣٨.

وبناءً على ذلك؛ خطأ بعض الباحثين^(١) وجود الواو في هذا الأسلوب، وخالفهم آخرون فأجازوه، ومنهم: صلاح الدين الزعبلاني (١٤٢٢ هـ)^(٢)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ)^(٣)، والدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٤).

وقد ورد هذا الاستعمال في كتابات بعض كبار اللغويين والأدباء، ومن أمثلة ذلك:

١- قال الراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ): «وقيل: البرُّ إذا أكل لا بُدَّ وأن يداس ويُذرى ويُغربَل ويُعجن ويُخمر»^(٥).

٢- قال ابن الأثير (٦٣٧ هـ): «وقد علم أنه نبي صادق، وأن كلَّ ما يعدُّهم به لا بُدَّ وأن يصيبهم، لا بعضه»^(٦).

٣- قال الصَّغاني (٦٥٠ هـ): «فإنه إذا مُدَّ لا بُدَّ وأن يُكْتَبَ بهمزة بعد الألف»^(٧).

وقد جاء تخريج هذا الاستعمال بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الواو زائدة^(٨).

والقول بزيادة الواو عمومًا دعوى لا مُعْتَمَد لها إلا شواهد قليلة محتملة الدلالة على الزيادة، وقد سلفت مناقشة بعضها في المبحث الأول من هذا الفصل.

(١) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين ٣ / ١٧٣، والمعياري في التخطئة والتصويب: ١٥٢، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٦٣٠، ٢ / ٩٤٣.

(٢) يُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٤١.

(٣) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٤٧.

(٤) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٦٣٠، ٢ / ٩٤٣.

(٥) محاضرات الأدباء ٢ / ٦١٤.

(٦) المثل السائر ٢ / ٢٠٦.

(٧) التكملة والذيل والصلة ٦ / ٤٣١.

(٨) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٦٣٠، ٢ / ٩٤٣.

الوجه الثاني: أن الواو جاءت لتأكيد لصوق الخبر بالمبتدأ^(١)، قياساً على ما ذهب إليه الزمخشري (٥٣٨ هـ) في توجيه الواو في قول الله تعالى: ﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلِمَتٌ﴾^(٢) من أن فائدتها هو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على ثبات الصفة^(٣).

وقد اعترض أبو حيان (٧٤٥) الزمخشري فيما ذهب إليه بأن «كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف، وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تُعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة»^(٤)؛ وعليه إذا بطل الأصل كان الفرع أولى بالبطلان.

الوجه الثالث: أن الواو بمعنى (من)؛ استناداً إلى ما نُسب إلى أبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) من أن الواو قد تجيء في الكلام بمعنى (من)^(٥).

وهذا الوجه غير وجيه؛ لأمرين:

الأول: أنه يخالف صحة نسبة هذا القول إلى السيرافي شك كبير؛ إذ لم أقف عليه في شيء من كتبه التي بلغتنا.

الثاني: أنه - على التسليم بنسبته إليه - يبقى قولاً مغموراً غير معروف لدى الجمهور، وادعاء لا يتكئ على دليل مبين.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن إقحام الواو بين (لا بُدَّ) والمصدر المؤوَّل بعدها غير جائز، وهو أسلوب مولد لسنا مدفوعين اضطراراً لتسويغه بالتشبُّث بنحو هذه التخريجات المتهاكمة؛ ولذا أرى وجوب تصحيح الترجمات المختارة ونحوها بإسقاط الواو منها.

(١) يُنظر: الكليات ٤١٨.

(٢) الكهف: (٢٢).

(٣) يُنظر: الكشف ٢ / ٧١٣. ويُنظر الحديث عن هذه الواو في: الجنى الداني ١٦٨، ومغني اللبيب ٤٤٧.

(٤) البحر المحيط ٦ / ١١٠.

(٥) يُنظر: الكليات ٩٢٣، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٦٣٠، ٢ / ٩٤٣.

المبحث الرابع: مجيء الواو بعد (لاسيماً).

نماذج الترجمات:

Especially since the adoption of reliable trading platforms for currency withdrawal services is critical to the overall adoption of digital currencies.	النص (١)
لاسيماً وأنَّ تَبَيَّنَ منصات التداول الموثوقة لخدمات سحب العملات النقدية أمر بالغ الأهمية نحو التَّبَيُّنِ الشامل للعملات الرقمية.	الترجمة
... especially as the project is designed to be an architectural icon.	النص (٢)
لاسيماً وأنَّ المشروع مُصمَّم ليكون أيقونة معمارية.	الترجمة
especially that it has an official exclusive recognition by the international bodies.	النص (٣)
لاسيماً وأنَّ النادي يتمتَّع بصفة رسمية بالاعتراف الحصري في المؤسسات الدولية.	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على استعمال تعبير (لاسيماً)، وهو بمعنى: لا مثيل^(١)؛ فقد قال سيبويه: «وسألتُ الخليل رحمه الله عن قول العرب: (ولاسيماً زيد)، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثيلَ زيدٍ، و(ما) لغو»^(٢).

ويُراد بهذا التعبير أنَّ ما بعده مُنبَه على أولويته بالحُكم؛ فقولك: (أحبُّ العلماء ولا سيماً العاملين) معناه: أنَّ العاملين من العلماء أولى بمحبَّتكَ ممَّن تقدَّمهم^(٣).

(١) يُنظر: المفصل ١٠٧، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٠، والتذييل والتكميل ٨ / ٣٦٥، ومغني اللبيب ١٨٦.

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٦.

(٣) يُنظر: معاني النحو ١ / ٣٨٥. ويُنظر: التسهيل ١٠٧، والنحو الوافي ١ / ٤٠١.

ولا ينبو عن الناظر في الترجمات المختارة اتفاقها على اقتران الجمل بعد (لا سيَّما) بالواو، وقد ورد ذلك في مؤلَّفات كثير من النحويين واللغويين والأدباء^(١)، وتداولته أيضاً أشعار بعض المولَّدين^(٢).

ولكنَّ عدَّه أبو حيَّان (٧٤٥هـ) تركيباً غير عربي، قال أبو حيَّان: «وما يوجد في كلام المصنِّفين من قولهم: (لا سيَّما والأمر كذلك) تركيب غير عربي، وكذلك حذف (لا) من (لا سيَّما) إنما يوجد في كلام الأدباء المولَّدين لا في كلام من يُحتجُّ بكلامه»^(٣).

وقال أيضاً: «ومن أحكامها: أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو: ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنِّفين من قولهم: (لا سيَّما والأمر كذلك)، أو: (لا سيَّما والحالة هذه)، وما أشبه هذا التركيب»^(٤).

وذهب الرضي (٦٨٦هـ)^(٥)، والصَّبَّان (١٢٠٦هـ)^(٦) إلى جوازه.

وممَّا يلطف ذكره أنَّ أبا حيَّان قد هفا قلمه في مواضع من كتابيه (البحر المحيط) و(التذيل والتكميل)؛ فوقع فيما نهى عنه من دخول الواو على الجملة بعد (لا سيَّما)، ومن الأمثلة على ذلك:

— قوله في (البحر المحيط): «ولا ينبغي أن يُقدَّم على الحكم في ذلك بالخطأ، لا سيَّما وهي معزَّوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة»^(٧)، وقوله أيضاً: «لا سيَّما وقد تقدَّم ذكرهم»^(٨).

(١) يُنظر مثلاً: رسائل الجاحظ ١ / ٢٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٥ / ١٣٠، والخصائص ٢ / ١٦٥، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢٨٨، والمخصَّص ٢ / ٢٣٤، والكشاف ١ / ١٠٢، والمقاصد الشافية ١ / ٥٥٢.

(٢) يُنظر مثلاً: ديوان أبي نواس ٣٥٤، وديوان الشريف الرضي ٤١٨، وديوان ابن سهل الأندلسي ٢٥، وديوان البهاء زهير ٢٨١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٢.

(٤) التذيل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

(٥) يُنظر: شرح الكافية ق ١-ج ٢ / ٧٩٣.

(٦) يُنظر: حاشية الصبان ٢ / ٢٤٩.

(٧) يُنظر: البحر المحيط ١ / ٦١١.

(٨) البحر المحيط ٣ / ٥١٤.

— وقوله في (التذييل والتكميل): «لا سيَّما ورفَّعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذَّة»^(١).

وقد درست لجنة الأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الأسلوب، وراجعت أقوال العلماء فيه، ثمَّ فرغت إلى أنه أسلوب عربي يجري على الأصول النحوية، وأنَّ الجملة المقرونة بالواو بعد (لا سيَّما) قد تصحُّ أن تكون حائلاً فيه^(٢).

ولعلَّ الأشبه بالصواب هو عدم جواز هذا الأسلوب؛ لأنَّ القول بجوازه يستترد دليلاً، ولم أقف له على دليل من سماع معتبر أو قياس.

المبحث الخامس: إقحام الواو بين الاسم الموصول وموصوفه.

نماذج الترجمات:

One of the major sport complexes of the University which includes a soccer field, indoor and outdoor pools, tennis courts, etc.	النص (١)
تقع أحد المجمعات الرياضية الرئيسية في الجامعة والتي تضمُّ ملعباً لكرة القدم ومساح داخلية وخارجية وملاعب تنس وما إلى ذلك.	الترجمة
between groups of people that were usually in conflict with each other.	النص (٢)
بين مجموعات من الأشخاص والذين في العادة توجد خلافات فيما بينهم.	الترجمة
you could make lots of useful stuff that at the moment you have to buy.	النص (٣)
بإمكانك القيام بالكثير من الأشياء المفيدة والتي في هذه اللحظة عليك شراؤها.	الترجمة
The ongoing experiences now being documented will provide substantive lessons.	النص (٤)
وستوفر التجارب الجارية والتي يجري توثيقها حالياً دروساً جوهرية.	الترجمة

(١) التذييل والتكميل ١٠ / ٢٦٣.

(٢) يُنظر: كتاب الألفاظ والأساليب ١ / ٨٨.

المناقشة:

تجري هذه الترجمات على أسلوب عصري ذائع قد نال حظّه من التخطئة^(١)، وهو الوصف بالاسم الموصول المسبوق بواو العطف، وذلك في المواضع الآتية:

- «في الجامعة والتي تضم».
- «من الأشخاص والذين».
- «من الأشياء المفيدة والتي».
- «التجارب الجارية والتي».

ووجه الخطأ في هذا الأسلوب هو أنّ وجود الواو يفضي إلى محذور، وهو عطف الصفة (الاسم الموصول) على الموصوف، وهذا غير جائز؛ لأنّ العطف يقتضي أن يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه في المعنى، والصفة - كما قرّر النحويون - هي الموصوف في المعنى^(٢)، «والدليل على أنّ الصفة هي الموصوف في المعنى أنك إذا قلت: (جاءني رجل)، طلب في الرجال، فإن قلت: (جاءني رجل فقيه) طلب في الرجال الفهاء، وكلّما زدت صفة قلّ العموم»^(٣).

قال ابن جنّي (٣٩٢ هـ): «.... ولم تُعطف الصفة على الموصوف من حيث كان الشيء لا يُعطف على نفسه؛ لفساده»^(٤).

وقد جرت على هذا الأسلوب أسلات أقلام بعض كبار الكتّاب المعاصرين، وخاصّة إذا طال الفصل بين الصفة وموصوفها، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٨٢، ٤٥٦، ٩٤٥، ٩٨٨.
(٢) يُنظر كون الصفة هي الموصوف من حيث المعنى في: المسائل البصريّات ٢ / ٧٨٠، وشرح التسهيل ٤ / ٧٣.
(٣) توجيه اللمع ٢٥٩.
(٤) المحتسب ٢ / ١٠١. ويُنظر أيضاً: شرح ديوان الحماسة ١١٠، وتوجيه اللمع ٢٦٥، والبحر المحيط ٥ / ٣٩١.

١- قول أحمد أمين (١٣٧٣ هـ): «قد قرأتُ هذا العدد، وراجعتُ بعض موادّه على الأصل الإنكليزي، ووافقتُ الأستاذ إسماعيل مظهر على بعض وجوه النقد المنشورة في هذا العدد والتي ستُنشر في العدد التالي»^(١).

٢- قول محمد الخضر حسين (١٣٧٨ هـ): «وصرفُ آيات الله عن معانيها المفرغة في لفظها العربي المبين والتي عرفها المسلمون منذ نزل بها الروح الأمين متضافرين عليها»^(٢).

٣- قول محمود شاكر (١٤١٩ هـ): «إنَّ الأديب الحرَّ ينتفض تقزُّراً واشمئزاًزاً كما انبعثت روح حقارة المجتمع من وراء الرَّمم الأخلاقية المموَّهة بالنفاق، والتي أُقيمت عليها أصنام منصوبة للعظمة الباطلة الجوفاء»^(٣).

٤- وقوله أيضاً: «أليس هذا واضحاً جداً فيما اختصرته لك بألفاظه من مقدّمتي لكتابي عن (المتنبّي)، والتي جعلتها أساساً لقصة هذا الكتاب الذي نشرته في يناير سنة ١٩٣٦»^(٤).

وقد جاء عن بعض النحويين توجيهات إعرابية قد يُستظهر منها إجازتهم للفصل بين الصفة والموصوف بالواو، ومن ذلك ما ذهب إليه الكسائي (١٨٩ هـ)^(٥) في توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٦) من أن (الفرقان) صفة لـ (الكتاب)، والواو مُقحّمة.

(١) مجلة الرسالة (ع: ١٩، ص: ٣٨).

(٢) موسوعة الأ عمال الكاملة ١ / ١٤٩.

(٣) جمهرة مقالاته ١ / ٥٨.

(٤) جمهرة مقالاته ٢ / ١٣٤٢.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ١ / ٣٦٠.

(٦) البقرة: (٥٣).

وأثبت الزمخشري (٥٣٨ هـ) ^(١) وأوَّاد تدخل على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها بأنَّ اتصافه بها أمر ثابت، وحمل عليها قول الله تعالى: ﴿وَتَأْمَنُ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ﴾ ^(٢).

وصرَّح فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) بجواز عطف الصفة على الموصوف بالواو، ولكنَّ عدَّ ذلك ضعيفاً، قال: «وَعَطْفُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ النَّادِرَةِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ بَعِيدٌ عَنْ وَجْهِ الْفَصَاحَةِ» ^(٣).

وقد وجدتُ هذا الأسلوب قليلاً في بعض كتابات القدماء، ومن ذلك:

١- قول ابن السَّرَّاج (٣٢٨ هـ): «ويجيء نظيره من بنات الياء والواو والتي هي لام على (فَعْلَة)، نحو: قاضٍ وقضاة....» ^(٤).

٢- وقول الفارسي (٣٧٧ هـ): «وقوله: (وهي ممَّا يثبت)، أي: الواو الساكنة والتي هي من نفس الكلمة» ^(٥).

وجوَّز الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) ^(٦) هذا الأسلوب إذا كان الاسم الموصول المعطوف مسبقاً بوصف مشتق، كما في الترجمتين الأخيرتين:

الترجمة (١)	بإمكانك القيام بالكثير من الأشياء المفيدة والتي في هذه اللحظة عليك شراؤها.
الترجمة (٢)	وستوفر التجارب الجارية والتي يجري توثيقها حالياً دروساً جوهرية.

وذلك على اعتبار أنَّ (ال) في هاتين الترجمتين موصولة؛ فتكون الواو حينئذٍ عاطفة للاسم الموصول (التي) على (ال) الموصولة.

(١) يُنظر: مغني اللبيب ٤٧٧. ويُنظر: الكشف ٢ / ٧١٣.

(٢) الكهف: (٢٢). وقد سبقَت الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٣) التفسير الكبير ٧ / ١٣٣. ويُنظر: ١٩ / ٥٥.

(٤) الأصول في النحو ١ / ٣١٦.

(٥) التعليقة على الكتاب ٤ / ٥٩.

(٦) يُنظر: الصواب اللغوي ٨٢، ٤٥٦، ٩٤٥، ٩٨٨.

وهذا التخريج مبني على أنَّ (ال) الداخلة على الوصف المشتق اسم موصول، وقد خالف ذلك الأخفش (٢١٥ هـ)^(١)، فذهب إلى أنه حرف تعريف؛ وعليه لا يجوز العطف في هذه الترجمات، لأنه لا يُعطف الاسم على الحرف.

وهذا القول في ظني أرجح؛ للأسباب الآتية^(٢):

١- أنَّ عمل الإعراب يتخطاها، ولو كانت اسمًا ما تخطاها الإعراب؛ فتقول: (مررت بالضارب)، و(جاء الضارب)، فالإعراب يكون على (ضارب) لا على (ال).

٢- استدللَّ مَنْ قال بموصوليَّة (ال) بأنه لو كانت حرف تعريف لمنعت إعمال اسم الفاعل والمفعول؛ لأنها من خصائص الأسماء. وهذا استدلال غير قوي؛ لأنَّ النداء لا يمنع من إعمال اسم الفاعل والمفعول، مع أنه من خصائص الأسماء؛ فيُقال مثلاً: (يا طالعاً جبلاً).

٣- ما استدللَّ به القائلون بالموصوليَّة من عود الضمير على (ال) في نحو: (قد أفلح المتقي ربَّه) يداخله نظر؛ وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على (ال) في الجملة السابقة، فعلى مَنْ يعود في نحو: قولنا: (ما متَّ ربُّه مضيع) ممَّا ليس فيه (ال)؟ فالضمير هنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتَّقي نفسه.

والذي يميل إليه الرأي هو جواز إقحام الواو بين الاسم الموصول وموصوفه، وذلك بتخرجه على تقدير مبتدأ بعد الواو العاطفة، أي: وهو الذي وهي التي؛ فتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٣ / ١٠، ٥٩ / ٣٣٦، والتصريح على التوضيح ١ / ١٦٠.

(٢) وقد أحسن كلَّ الإحسان كتابُ معاني النحو ١ / ١٢٩ في مناقشة هذه المسألة باختصارٍ مُحسب. وتُنظر المسألة في الموارد النحوية الآتية: شرح التسهيل ١ / ٢٠٠، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٣٤، والتذييل والتكميل ٣ / ١٠، ٥٩ / ٣٣٦، وشرح الأشموني على الألفية ١ / ١٣٩.

ويقوِّي هذا التخریج اطِّرادَه في صُورتي الأسلوب الواردتين في نصوص الترجمات المختارة (أي: إذا كان الاسم الموصول المعطوف مسبوقةً بوصف مشتق أو اسم غير مشتق)، بخلاف التخریج الذي أشار إليه الدكتور أحمد مختار عمر، فإنه - إن سلَّم بموصوليَّة (ال) - لا يصحُّ إلَّا في حالة كون الاسم الموصول المعطوف مسبوقةً بوصف مشتق، كما في الترجمتين الأخيرتين.

المبحث السادس: مجيء الواو بعد (كما).

نماذج الترجمات:

And he's exceptionally skilled in martial arts.	النص (١)
كما وأنه ماهر جداً بالفنون القتالية.	الترجمة
Besides, it calls for a lot of maintenance.	النص (٢)
كما وأنها كانت تتطلب الكثير من الصيانة.	الترجمة
And she has a strong record of accomplishments.	النص (٣)
كما وأنَّ لها تاريخاً حافلاً بالإنجازات.	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تضمُّنها لـ (كما)، وهي مكوَّنة من كلمتين: حرف الجرِّ (الكاف) و(ما) التي تحتمل من حيث الإعراب أن تكون مصدريةً أو موصولةً أو زائدةً أو كافَّةً^(١).

وممَّا لا تفوت ملاحظته في هذه الترجمات مجيء الواو بعد (كما)، وربَّما كان ذلك من أثار وجود (And) في النصِّ الإنجليزي المترجم.

(١) تُنظر الإشارة إلى (كما) في: الكتاب ٣ / ١٤٠، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٠٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤٤٧، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٢-١٧١٥، والتذيل والتكميل ١١ / ٢٦٦-٢٦٧، والجنى الداني ٤٨٠-٤٨٣، والدر المصون ٨ / ٢١١-٢١٣، ومغني اللبيب ٢٣٥-٢٣٦.

وليس لهذه الواو هنا وجه معنوي أو صناعي؛ ولذا سُلِكَ هذا التركيب في عداد ما خُطئ من التراكيب المتداولة^(١).

ويؤيد ذلك ورودُ (كما) في القرآن الكريم في (٥٨) آيةً من غير أن تتلوها الواو، وعلى ذلك جاءت كتابات كثير من العلماء والأدباء، ومن الأمثلة الشاهدة في نصوصهم:

١- قول الفراء (٢٠٧ هـ): «والأثاث لا واحد له، كما أنَّ المتاع لا واحد له»^(٢).

٢- قول الجاحظ (٢٥٥ هـ): «كما أنَّ طاعة السلطان غير طاعة السادة»^(٣).

٣- قول الزجاج (٣١١): «ويجوز أن يكون (السماء) جمعاً كما أنَّ (السموات) جمع»^(٤).

٤- قول أبي حيان التوحيدي (٤٠٠ هـ): «إنَّ العِلْمَ - حاطك الله - يُراد للعمل، كما أنَّ العمل يُراد للنجاة»^(٥).

٥- قول ابن رشيقي القيرواني (٤٦٣ هـ): «وكان أهل العالية لا يعدلون بالنابعة أحدًا، كما أنَّ أهل الحجاز لا يعدلون بزهير أحدًا»^(٦).

وقد وقفتُ في كتاب سيبويه (١٨٥ هـ) على نصٍّ مفردٍ جاءت فيه الواو بعد (كما)، وهو قوله: «كما وأَنَّك لو حَقَّرت (شيئاً) و(عدةً) لم تُلحقه ببناء المحقَّر الذي أصل بنائه على ثلاثة أحرف بشيء ليس منه وتدع ما هو منه»^(٧).

(١) يُنظر: كتاب اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٢ / ٣٢٥، ومعجم الصواب اللغوي ٢ / ٩٤٣.

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٧١.

(٣) رسائل الجاحظ ٤ / ١٨٨. ويُنظر أيضاً: ١ / ٢٠٣، ٢ / ٢١، ٣ / ١٤٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٠٧.

(٥) معجم الأدباء ٥ / ١٩٣٠.

(٦) العمدة ١ / ٩٨.

(٧) الكتاب ٣ / ٣١٨.

ويبدو أنَّ هذا سهو من سيبويه أو من تصرف النَّسَّاح، ويقوِّي ذلك أني تعقَّبتُ باستقراءٍ - أرجو ألا يكون عذب عني معه شيء - مواضع استعمال سيبويه لـ (كما) في الكتاب، وقد بلغت - حسب إحصائي - أربى من (٢٣٠) موضعاً^(١)؛ فلم أجده فيها قد أتى بالواو بعد (كما).

وقد وجَّه الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٢) هذه الواو بحملها على الزيادة، مستنداً في ذلك إلى رأي الكوفيين الذين يُجيزون زيادة الواو؛ لقصد تأكيد المعنى.

وهذا التوجيه في نظري غير وجيه؛ لأنَّ الحمل على الزيادة ممَّا لجأ إليه النحويون، لتوجيه ما خرج من الشواهد المعتبرة عن القاعدة، ومجيء الواو بعد (كما) لم يرد في شاهد مُعتبر؛ فتُلتمَس له وجوه التخريج ولو كانت غير قوية.

ولذا فالأشبه بالصواب في رأيي أنَّ هذا التركيب غير جائز؛ وبناءً على ذلك، أرى إصلاح الترجمات المذكورة وأمثالها بحذف الواو التالية لـ (كما).

المبحث السابع: دخول الواو على (حتى).

نماذج الترجمات:

They include men and women, youths and even children.	النص (١)
ويشملون الرجال، والنساء، والشباب، وحتى الأطفال.	الترجمة
With SpyMyFone, you can also track all the social media activities of your kids, family members, and even employees.	النص (٢)
باستخدام SpyMyFone، يمكنك أيضاً تتبُّع جميع أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي لأطفالك، وأفراد عائلتك، وحتى الموظفين.	الترجمة
You can choose interlocutors for cities and even countries.	النص (٣)
يمكنك اختيار المحاورين للمدن وحتى الدول.	الترجمة

(١) يُنظر: ١ / ١٦، ٢، ٩٥، ١٥٧، ٢، ٤٤٠ / ٣، ٢٢ / ٣، ١٥٠، ٢٦٩، ٤، ٤٠ / ٤، ١٠٥، ١٠٩.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٢ / ٩٤٣.

المناقشة:

جاء استعمال (حتى) في كُتِبَ النحويين على أربعة أوجه^(١):

الأول: أن تكون عاطفة.

الثاني: أن تكون حرف جرّ.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء، ولا يكون مدخولها إلّا جملة.

الرابع: أن تكون ناصبة للفعل المضارع، وهذا الوجه منسوب إلى الكوفيين^(٢).

وبالنظر في الترجمات المختارة؛ نجد أنها اشتملت على (حتى) مسبوقاً بالواو، وقد أشارت بعض كُتُب التصويب اللغوي^(٣) إلى عدم جواز هذا التركيب؛ لأنه يترتب عليه اجتماع حرفي عطف، ومن قواعد النحويين المتفق عليها أنّ حرف العطف لا يدخل على مثله^(٤).

قال ابن السراج (٣٢٨ هـ): «واعلم أنّ حروف العطف لا يدخُل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق»^(٥).

(١) يُنظر: الكتاب ١ / ٩٧، والإيضاح العضدي ٢٥٧، والمسائل البصريات ١ / ٦٨٢-٦٩١، وأسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ٤ / ٤٧١، وشرح التسهيل ٣ / ١٦٦، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٠٠، والجنى الداني ٥٤٦-٥٥٨، ومغني اللبيب ١٦٦.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٥٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٧٩.

(٣) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ١٤٤، ومعجم الصواب اللغوي ٧٨٩.

(٤) يُنظر: المسائل البصريات ١ / ٦٨٦، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٦، والتذييل والتكميل ٩ / ١٧٨، والمقاصد الشافية ٥ / ١٣٢.

وذهب الشاطبي إلى جواز ذلك في ضرورة الشعر. يُنظر: المقاصد الشافية ٥ / ١٣٢.

(٥) الأصول في النحو ٢ / ٥٩. ويُنظر بعض كلامه في: شرح المفصل ٥ / ٢٤.

وقد استعمل النحويون هذه القاعدة في ردّ بعض التراكيب أو تضعيف بعض الأقوال، ومن ذلك:

— امتناع واو الحال بعد حرف العطف في نحو: «جاء زيد ماشياً أو هو راكب»؛ فلا يجوز أن يُقال: «.... أو وهو راكب»؛ لما فيه من اجتماع حرفي عطف في الصورة^(١).

— تضعيف كون (إمّا) عاطفة في نحو: «إمّا زيد وإمّا عمرو»؛ لما يلزم منه من اجتماع حرفي عطف^(٢).

— تضعيف كون (لكن) عاطفة في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو»^(٣).

ويظهر لي أن دخول الواو على (حتى) - كما في الترجمات المختارة - جائز بأحد توجيهين:
الأول: أن تكون (حتى) حرف جرٍّ فينتفي بذلك اجتماع حرفي عطف، وقد نصّ غير واحد من النحويين على أنّ كلّ موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجرُّ^(٤).

الثاني: أن تكون (حتى) حرف ابتداء؛ فتدخل على جملة، وإذا كانت الجملة اسميّة، فإن الاسم بعد (حتى) يُرْفَع بالابتداء، ولا بدّ من تقدير خبر إذا لم يكن ظاهراً؛ فيكون التقدير في الترجمات المختارة:

— وحتى الأطفال يشملونهم.

— وحتى الموظفون يمكن تتبّع جميع أنشطتهم.

— وحتى الدول يمكن اختيار المحاورين لها.

(١) يُنظر: الكشف ٢ / ٨٧، والتذييل والتكميل ٩ / ١٧٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٢٧٩.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ١٠ / ٢٧، والمقاصد الشافية ٥ / ١٣٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٤٣، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٦.

(٤) يُنظر: الجنى الداني ٥٠٠.

وبهذا الوجه خُرج قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

قال ابن يعيش (٦٤٣ هـ): «ف (حتى) حرف ابتداء؛ ألا ترى أنها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها، وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها، وهو الواو....»^(٢).

وأجاز الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٣) تخريج هذا التركيب بحمل الواو فيه على الزيادة، ولست أرى سداد هذا التخريج؛ لأنَّ الزيادة وجه ضعيف، ولا يحتمل الكلام عليها إلا عند تعذر غيرها من وجوه التخريج.

(١) ديوانه ١٦١.

(٢) شرح المفصل ٤ / ٤٦٩. ويُنظر: الإيضاح العضدي ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٧ / ٣٢٠-٣٢١، ومغني اللبيب ١٧٤.

(٣) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٧٨٩.

الفصل الثالث

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بأدوات الاستفهام

- ◆ المبحث الأول: دخول (هل) على الشرط.
- ◆ المبحث الثاني: دخول (هل) على النفي.
- ◆ المبحث الثالث: دخول (هل) على حرف الاستقبال.
- ◆ المبحث الرابع: دخول (هل) على اسم مُخْبِر عنه بجملة فعليّة.
- ◆ المبحث الخامس: دخول (هل) على المضارع المراد به الحال.
- ◆ المبحث السادس: مجيء (أم) المتصلة بعد (هل).
- ◆ المبحث السابع: استعمال (إنّ) أو (إذا) بدلاً من أداة الاستفهام.



الفصل الثالث:

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بأدوات الاستفهام

المبحث الأول: دخول (هل) على الشرط.

نماذج الترجمات:

If you saw the house, would you recognize it?	النص (١)
هل إذا رأيْتَ البيت ستتعرف عليه؟	الترجمة
Wait, is it - but if I do, you're on board?	النص (٢)
مهلاً، هل إذا قمتُ بإقناعها هل أنت موافق؟	الترجمة
But if I did, would that satisfy you?	النص (٣)
ويحك، هل إن فعلتُ ذلك سترضينه؟	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تضمُّنها لأسلوب الاستفهام، ولكنَّ يشكل عليها دخول (هل) على الشرط^(١)؛ فقد ذكر ابن هشام (٧٦١ هـ)^(٢)، وغيره^(٣) أنَّ من وجوه الفرق بين (هل) وهمزة الاستفهام عدم جواز دخول (هل) على الشرط، بخلاف

(١) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٥١٦، ص: ٤١٩-٤٢٠)، ومعجم الصواب اللغوي ٢ / ٩٣٩.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب ٤٥٨.

(٣) يُنظر: المساعد ٣ / ١٦٦، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٤٧٨، والبرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٤٩، وبصائر ذوي

التمييز ٣٣٤ / ٥.

الهمزة فإنه يجوز دخولها عليه ، كما في قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا طَاعِكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾^(١).

وبناءً على ذلك ؛ لم يُجزأ ابن مالك (٦٧٢ هـ) في نحو: (هل من يأتينا نأتيه) جزم الفعلين ؛ لأنه يلزم منه دخول (هل) على جملة الشرط ، قال : « فليس لك في نحو هذا إلا الرفع ؛ لأن (من) موصولة ، ولا يجوز جعلها شرطية ؛ لأن (هل) لا يُستفهم بها عن الشرطية ؛ فلا يُقال : (هل إن أقم تقم) »^(٢).

وأجاز الفراء (٢٠٧ هـ) دخول (هل) على الشرط ؛ فقد نقل أبو حيان (٧٤٩ هـ)^(٣) أن الفراء أجاز رفع الفعل (أزورك) وجزمه في نحو: (هل إن تزرنى أزرك).

وقد وقع هذا التركيب في أساليب بعض كبار الكتاب المعاصرين ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- قال أحمد أمين (١٣٧٣ هـ) : « هل إذا كثُر الصُّنَاع الماهرون في بلدة سميتهم كلهم نوابغ ؟ أم هل إذا كثُر القانونيون البارعون في فرنسا سميتهم كلهم نوابغ ؟ »^(٤).

٢- قال العقاد (١٣٨٣ هـ) : « وهل إذا قال القائل : (إنَّ النهار مضى والليل مظلم) نحسبه من أصحاب اللغات الغنية التي يتكلمها المتصرفون ؟ »^(٥).

ووجدتُ هذا التركيب قد ورد في بيت لابن الخياط (٥١٧ هـ) ، وهو قوله :

وَهَلْ إِنْ وَفَى لِي بِعَهْدِ الْوَصَالِ أَيْتَقُصُ هَذَا الْجَوَى أَمْ يَزِيدُ^(٦)

(١) يس : (١٩).

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٨٨.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٥.

(٤) مجلة الرسالة (ع : ٢٠٦ ، ص : ٤٦٩).

(٥) مجلة الرسالة (ع : ٢٢٨ ، ص : ١٨٤٤٠).

(٦) ديوانه ٣٢٦.

ولست أميل إلى منع دخول (هل) على الشرط؛ لأنه لا يكون منعٌ إلاً بدليل يوجبه، ولم أقف - مع طول تفتيش - على شيء من أدلة المنع في مظان أحكام الاستفهام من كُتب النحويين، وعبارة ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) تُشعر بعدم وجود علة ماثورة للمنع، وأن ما ساقه لتعليل جواز مباشرة الهمزة للشرط دون (هل) إنما هو استظهار منه، قال: «والظاهر أن العلة في ذلك إنما هو أصالة الهمزة في الاستفهام، وانضمَّ إلى ذلك كوئها على حرف واحد؛ فكان في النطق بها سهولة إذا انضمت إلى غيرها»^(١).

وبناء على ما سبق؛ أرى صحة التراجم المختارة وما جرى مجراها في دخول (هل) على الشرط، ولكني أقترح استبدال همزة الاستفهام بـ(هل)؛ حملاً للكلام على ما لا خلاف فيه.

المبحث الثاني: دخول (هل) على النفي.

نماذج الترجمات:

Should I not have done that?	النص (١)
هل ليس من المفترض أن أفعل ذلك؟	الترجمة
Don't you think I would like to sell more?	النص (٢)
هل لن أرغب في بيع المزيد؟	الترجمة
But you did not know I was here?	النص (٣)
ولكن هل لا يعرفون كنت هنا؟	الترجمة

(١) تمهيد القواعد ٤ / ٤٤٧٨.

المناقشة:

من خواص (هل) دخولها على الجملة المثبتة فقط، بخلاف همزة الاستفهام؛ فإنه يسوغ دخولها على كلتا الجملتين: المثبتة والمنفية^(١)، نحو قول الله تعالى: ﴿الَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢).

وقد جاءت الترجمات السابقة على خلاف ذلك، حيث باشرت فيها (هل) النفي، وقد نصّ النحويون على عدم جواز ذلك، فقال الزجاجي (٣٣٧ هـ): «... لأنه يستحيل دخول (هل) على حرف النفي»^(٣)، وقال الرضي (٦٨٦ هـ): «وأما (هل) فلا تدخل على النافي أصلاً»^(٤)؛ ولذا وجب إصلاح هذه التراجم وأمثالها بالإتيان بهمزة الاستفهام بدلاً من (هل).

ولم يعرف من هذا الخطأ بعضُ أساليب العلماء المعاصرين المعتنين بعلوم العربية، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قول محمد الخضر حسين (١٣٧٧ هـ): «... ولكن أبرز هذه النصوص التي كانت غير معروفة تماماً، ولا أدري بالضبط هل لم يُكشف عنها من قبل؛ لأنه في الوثائق الرسمية يُسمَح بالاطلاع عليها»^(٥).

٢- وقول ابن عاشور: (١٣٩٣ هـ): «والتقدير: هل لا تُجْزَوْنَ إلّا ما كنتم تعملون»^(٦).

(١) يُنظر: مغني اللبيب ٤٥٧، وبصائر ذوي التمييز ٥ / ٣٣٣.

(٢) الزمر: (٣٦).

(٣) حروف المعاني والصفات ٣٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ق ٢-ج ١٣٩٣. ويُنظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٦٥، والجنى الداني ٣٤١، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٤٧٦. ويُنظر أيضاً: لغة الجرائد ٣١، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٥٩، ومعجم الخطأ والصواب ٣٥٦، واللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٢ / ٣٣٢، ومعجم الصواب اللغوي ٢ / ٩٣٩.

(٥) موسوعة الأعمال الكاملة ١٥ / ٢ / ١٠٠.

(٦) التحرير والتنوير ١٩ / ٣٢٤.

ولا إشكال في دخول (هل) على (لا) في (لا زال)؛ لأنَّ الفعل (زال) يدلُّ بذاته على النفي، فإذا سبق بنفي استحال المعنى إلى الإثبات؛ فلا تكون (هل) حينئذٍ داخلة على نفي.

المبحث الثالث: دخول (هل) على حرف الاستقبال.

نماذج الترجمات:

النص (١)	Are you going to tell the Marshal what those men did?
الترجمة	هل سوف تخبر المارشال ما الذي فعله هؤلاء الرجال؟
النص (٢)	So, are you coming with me or not?
الترجمة	إذن، هل سوف تذهبن معي أم لا؟
النص (٣)	Will you listen to me?
الترجمة	هل ستسمعين لي؟

المناقشة:

ممَّا تفترق فيه (هل) عن الهمزة تخصيُّصُها الفعل المضارع بعدها بزمن الاستقبال، نحو: (هل يحضر زيدٌ؟)؛ ولذا لا يجوز أن يُقال: (هل يحضر الآن؟) ^(١)، ولا أن يُقال في التوبيخ: (هل تضرب زيداً وهو أخوك؟)؛ لأنَّ التوبيخ لا يكون على المستقبل وإنما يكون على الحال أو الماضي ^(٢)، وهذا بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لزمن الحال والاستقبال.

وبناءً على ما سبق؛ حُطِّت الترجمات المذكورة ونحوها؛ لأنَّ (هل) تَصْرِفُ المضارع إلى الاستقبال؛ فلا حاجة حينئذٍ إلى حرف الاستقبال بعدها ^(٣).

(١) يُنظر: مغني اللبيب ٤٥٧، ومعاني النحو ٤ / ٢٤٢.

(٢) يُنظر: عروس الأفراح ١ / ٤٣٦.

(٣) يُنظر: تذكرة الكاتب ٦٨، ومعجم الصواب اللغوي ٧٧٩.

وقد جاء دخول (هل) على السين أو (سوف) قليلاً جداً في أساليب بعض الكتاب المعاصرين، كالكتور شوقي ضيف (١٤٢٦ هـ) ^(١).

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٦ هـ) ^(٢) إلى تسويغ هذا التركيب بأنه من قبيل تأكيد معنى الاستقبال بوسيلتين، هما: (هل) وحرف الاستقبال.

وهو ما أميل إليه، وقد يؤنس به أن العرب «قد يجمعون بين الحرفين إذا اختلف اللفظان» ^(٣)، ومن ذلك جَمْعُهُم بين اللام و(كي)؛ لتأكيد الاستقبال ^(٤).

المبحث الرابع: دخول (هل) على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعلية.

نماذج الترجمات:

Jojo, is the red car yours?	النص (١)
جوجو، هل السيارة الحمراء تخصك؟	الترجمة
Is this man one of yours ... or not?	النص (٢)
هل هذا الرجل يَتْبَعُكُمْ؟	الترجمة
Third, does the taxi driver accept credit cards?	النص (٣)
هل سائقو التاكسي يقبلون الدفع بالبطاقات الائتمانية؟	الترجمة

(١) يُنظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٣١، ١٠ / ٦٨٤.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٧٧٩.

(٣) التذييل والتكميل ١١ / ٢٤١.

(٤) يُنظر: النكت في القرآن ١٨٩.

المناقشة:

يُلاحظ في الترجمات المسوقة اشتمالها على (هل) داخليةً على اسم قد أُخبر عنه بجملة فعلية، وهذا التركيب قد أشار إلى عدم صوابه بعضُ كُتُب التصويب اللغوي المعاصرة^(١).

وأصل ذلك أن سيبويه (١٨٠ هـ) قد قبّح دخول (هل) وبقيّة أدوات الاستفهام عدا الهمزة على الجملة الاسميّة المخبر عنها بجملة فعلية إلّا في ضرورة الشّعْر، قال: «واعلم أن حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: (هل زيدٌ قام؟)، و(أين زيدٌ ضربته؟)، لم يجز إلّا في الشّعْر....»^(٢).

وهو يُفرّق بين (هل) وهمزة الاستفهام في ذلك، فعنده إذا قيل: (أزيد قام؟) جاز ارتفاع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً، وإذا قيل: (هل زيد قام؟) فإنه يجب رفع الاسم بفعل مُقدّر^(٣)، ويقبّح رفعه بالابتداء، ولم يجز تقديمه هنا إلّا في الشّعْر^(٤).

ووافقه المبرّد (٢٨٥ هـ)، حيث قال: «ولو قلت: (هل زيد قام؟) لا يصلح إلّا في الشّعْر؛ لأنّ السؤال إنما هو عن الفعل وكذلك (متى زيد خرج؟)، و(أين زيد قام؟) وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلحُ فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إلّا تقديم الفعل إلّا أن يضطرّ الشاعر»^(٥).

(١) يُنظر: تذكرة الكاتب ٥٢، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٥٩، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦٩٩، ومعجم الخطأ والصواب ٢٦٢-٢٦٣، واللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٢ / ٣٩٨، ومعجم الصواب اللغوي ٧٨٠.

(٢) الكتاب ١ / ١٠١. ويُنظر أيضاً: ١ / ٩٩.

(٣) وقيل: إنه لا يجيز دخول (هل) على الاسم ولو على تقدير الفعل. يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٦٥.

(٤) يُنظر: شرح الفصل ١ / ٢١٧ ببعض التصرف. ويُنظر: التذييل والتكميل ٦ / ٣٠٩.

(٥) المقتضب ٢ / ٧٥.

وقد علَّل ذلك بأنَّ «(هل) إذا لم تر الفعل في حيَّرها تَسَلَّتْ عنه ذاهلة، وإن رآته في حيَّرها حنَّت إليه لسابق الألفة، فلم ترض حينئذٍ إلَّا بمعانقته!»^(١).

وبناءً على ما سبق؛ منع بعض المعربين أن تكون جملة (يرزُقكم) في قول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) خبراً؛ لما يترتب عليه من مباشرة (هل) لاسم مُخْبِر عنه بفعل^(٣).

وذهب الكسائي (١٨٠ هـ)^(٤) إلى جواز أن يلي (هل) الاسم وإن جاء بعده الفعل جوازاً حسناً، وأجاز أن يرتفع بالابتداء.

وقد أخذ بقوله مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٥)، ومحمد النجَّار (١٣٨٥ هـ)^(٦)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ) في رأيه الثاني^(٧)، وإميل بديع يعقوب^(٨).

ويميل الرأي إلى الأخذ بقول سيبويه؛ لأنَّ السماع لم يجرَّ بدخول (هل) على الاسم المخبر عنه بفعل إلَّا في الضرورة^(٩)؛ ولذا أقترح استبدال همزة الاستفهام في نصوص الترجمات المذكورة بـ(هل).

(١) شرح الأشموني على الألفية ١ / ٣٨.

(٢) فاطر: (٣).

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه ٨ / ١٢٢. ويُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البضاوي ٧ / ٢١٤.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٦٦، والتذييل والتكميل ٦ / ٣٠٩، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٤٣.

(٥) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٧٠٠.

(٦) يُنظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ٢ / ٣٩٨-٣٩٩.

(٧) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦٩٩-٧٠٠.

(٨) يُنظر: معجم الخطأ والصواب ٢٦٢-٢٦٣.

(٩) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٤٥، ففيه شاهد شعر محمول على الضرورة.

المبحث الخامس: دخول (هل) على المضارع المراد به الحال.

نماذج الترجمات:

Do you have what it takes to wear that suit?	النص (١)
هل تظن بأنك تملك ما يتطلبه الأمر لترتدي تلك البذلة؟	الترجمة
Do you like living in a city? Why?	النص (٢)
هل تحب أن تعيش في الريف؟ لماذا؟	الترجمة
Do you now know with certainty the average selling price?	النص (٣)
هل تعرف الآن على نحو أكيد متوسط سعر البيع؟	الترجمة

المناقشة:

نصّ النحويون على أنّ (هل) تُخصّص المضارع بعدها بالاستقبال؛ ولذا لا يجوز دخولها على ما يُراد به الحال^(١)، كدخولها على (ما) النافية؛ لأنها مختصة بنفي الحال^(٢)؛ فلا تجتمع و(هل).

وبناءً على ذلك؛ خطأت بعض كُتب التصويب اللغوي استعمال (هل) في نصوص الترجمات المذكورة^(٣)؛ لأنها جمعت بين (هل) وما يفيد الحال، وتصويبها يكون باستبدال همزة الاستفهام ب(هل).

وقد خالف الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) هذا القول، فصَحّح دخول (هل) على المضارع مطلقاً؛ «لأنّ (هل) تصرف المضارع إلى الاستقبال إذا لم توجد قرينة للحال فإذا وجدت كان الزمن للحال»^(٤).

(١) يُنظر: المبحث (٣).

(٢) يُنظر كونها لنفي الحال في: شرح المفصل ١ / ٢٧٠.

(٣) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين ٣ / ١٢٠، ومعجم الصواب اللغوي ٧٧٩.

(٤) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٧٧٩.

والذي يظهر لي أنَّ تخصيص (هل) المضارع بالاستقبال أمر غالب لا لازم^(١)؛ بدليل قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَقُومُونَ﴾^(٣)؛ ولذا لا أرى إشكالاً في دخول (هل) على المضارع المقصود به الحال في التراجم المذكورة ونحوها.

المبحث السادس: مجيء (أم) المتصلة بعد (هل).

نماذج الترجمات:

You want it, or you want to stay with me?	النص (١)
هل تريدينها، أم تريدين البقاء معي؟	الترجمة
Would you like to rest today, or would you like to join the group?	النص (٢)
هل تحب أن تستريح اليوم، أم أنك تحب أن تنضم للمجموعة؟	الترجمة
Has it come back or has it been there the whole time?	النص (٣)
هل عاد، أم كان موجوداً هناك طوال الوقت؟	الترجمة
Did you meet with Mr. Simon or Mr. Schuster?	النص (٤)
هل قابلت السيد سيمون، أم السيد شوستر؟	الترجمة

المناقشة:

نصّ النحويون على أنَّ همزة الاستفهام يُسأل بها عن طلب التصديق (أي: الوقوع)، نحو: (أقام زيد؟)، ويُسأل بها أيضاً عن طلب التعيين، نحو: (أزيد حاضر أم هند؟)، وأمّا (هل) فلا يُسأل بها إلا عن التصديق الذي لا يكون جوابه إلا بـ (نعم) أو (لا).

(١) يُنظر: معاني النحو ٤ / ٢٤٢.

(٢) الأنعام: (٥٠).

(٣) المائدة: (٥٩).

ولمّا كانت (هل) مختصة بالسؤال عن التصديق، امتنعت معادلتها بـ(أم) المتصلة بعدها؛ فلا يُقال مثلاً: (هل زيد قائم أم عمرو؟)؛^(١) «لأنّ (أم) المتصلة هنا إنما هي للسؤال عن التعيين، والسؤال عن التعيين إنما يكون مع العلم بالوقوع، ومع العلم بالوقوع يمتنع السؤال بـ(هل)»^(٢).

وبالنظر إلى الترجمات المختارة؛ نجد أنها قد جرت على خلاف ذلك، حيث جاءت (أم) بعد (هل)، وهذا من المواضع التي نَبّهت إلى خطئها بعض كُتّب التصويب اللغوي المعاصرة^(٣)، ويكون إصلاحها باستبدال الهمزة بـ(هل).

وذهب المألقي (٧٠٢ هـ)^(٤) إلى جواز وقوع (أم) المتصلة بعد (هل) إذا وقع الاستفهام عن كلّ جملة، نحو قول الشاعر:

هل ما عَلِمْتَ وما اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أم حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ^(٥)

وقد وجّه المانعون البيت على جَعْلِ (أم) فيه منقطعةً^(٦)، و«هي التي تقع في الغالب بين جملتين مستقلّتين في معناهما، كلّ منهما معنى خاصّ يخالف الآخر، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني»^(٧).

(١) يُنظر: الكتاب ٣ / ١٧٦-١٧٧، والمقتضب ٣ / ٢٩٠، والأصول في النحو ٢ / ٥٧، وشرح الكتاب ٣ / ٤٥٢، واللمع في العربية ٩٤، والأزهية ١٢٦، وأمالى ابن الشجري ٣ / ١٠٧، والمفصل ٤٣٧، وشرح المفصل ٢ / ١٤٩، ٥ / ٩٩-١٠٠، وشرح التسهيل ٤ / ١٠٩-١١٠، والجنى الداني ٣٠-٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٢١٦.

(٢) تمهيد القواعد ٩ / ٤٤٧٦.

(٣) يُنظر: قل ولا تقل ١٢٢، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦٩٩، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ٣٥٦، ومعجم الصواب اللغوي ٧٧٩.

(٤) يُنظر: رصف المباني ٩٤.

(٥) البيت لعقمة الفحل. يُنظر: ديوانه ٥٠.

(٦) يُنظر: اللمع ٩٤، وأمالى ابن الشجري ٣ / ١٠٧، والمقاصد الشافية ٥ / ١٠٢.

(٧) النحو الوافي ٣ / ٥٩٧. هذا مع اختلاف النحويين في معناها على قولين: أحدهما أنها بمعنى بل والهمزة، والقول الآخر: أنها بمعنى بل فقط. يُنظر: التذييل والتكميل ٢ / ١٠٠٤.

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) ^(١) في بعض كتبه إلى جواز دخول (أم) المتصلة بعد (هل) مطلقاً، مستنداً في ذلك إلى حديث: «هل تزوّجت بكراً أم ثيباً؟» ^(٢)، وأضاف غيره ^(٣) حديثاً آخر، وهو: «سألتك هل يزيدون أم ينقصون؟» ^(٤).

وأجاز ذلك الرضي (٦٨٦ هـ) على الشذوذ، قال: «وربّما تجيء (هل) قبل المتصلة على الشذوذ» ^(٥).

ويظهر لي أنّ قول الجمهور بامتناع مجيء (أم) المتصلة بعد (هل) أقرب إلى الصواب؛ لأنه يتأخى وما تختصّ به (هل) من التصديق، بخلاف الهمزة التي تكون للتصور والتصديق.

وما جاء خلاف ذلك في بعض الشواهد كالحديثين المستدلّ بهما لا مَقْنَع فيه للاحتجاج بجواز معادلة (أم) المتصلة لـ (هل)؛ وذلك لقلّة تلك الشواهد بل ندورها، وإمكان حمل (أم) فيها على القطع ^(٦).

وممّا يحسُن إيرادُه إتماماً للمناقشة أنّ (أو) يجوز مجيئها بعد (هل)؛ فيقال مثلاً: (هل حضر زيد أو عمرو؟)، ويُخطئ من يجيب عن ذلك بالتعيين، فيقول: (حضر زيد)، أو (حضر عمرو)؛ وذلك لأنّ السؤال بـ (أو) لا يقصد به التعيين، وإنما يقصد به التصديق بـ (نعم)، أو (لا) ^(٧).

(١) يُنظر: شواهد التوضيح ٢٦٥. ويُنظر أيضاً: عقود الزبرجد ١ / ٢٧٤.

(٢) صحيح البخاري ٣ / ١٠٨٣.

(٣) يُنظر: إرشاد الساري ١ / ١٤٢. ويُنظر: النحو الوافي ٣ / ٦٠٩.

(٤) صحيح البخاري ١ / ٢٨.

(٥) شرح الرضي ق٢-ج٢ / ١٣٣٦.

(٦) يُنظر: إرشاد الساري ١ / ١٤٢ وفيه حمّل الحديث الثاني على القطع.

(٧) يُنظر: معاني النحو ٣ / ٢٥٦.

المبحث السابع: استعمال (إن) أو (إذا) بدلاً من أداة الاستفهام.

نماذج الترجمات:

النص (١)	and I don't know if you heard....
الترجمة	ولا أدري إن سمعتم....
النص (٢)	So, I do not know they can be trusted.
الترجمة	لذا لا أعلم إن كان يمكن الوثوق بهم.
النص (٣)	Ask him if he has any soldiers to spare.
الترجمة	اسأله إذا كان لديه أي جنود احتياط.

المناقشة:

يُلاحظ أن مترجمي هذه النصوص قد استعملوا (إن) أو (إذا) الشرطيتين في مقابلة كلمتي (If) أو (Whether) ^(١)، وقد ردَّ هذا التركيب بعض اللغويين المعاصرين، ومنهم: إبراهيم اليازجي (١٣٢٤هـ) ^(٢)، وأحمد العوامري (١٣٧٤هـ) ^(٣)، والدكتور محمد العدناني (١٤٠١هـ) ^(٤)، وإلى ذلك انتهى مؤتمر مجمع القاهرة في دورته المتَّمة للأربعين ^(٥).

وكأنَّ الذي أدَّى إلى هذا التركيب ما يُرى في فصيح الكلام من نحو: (افعل هذا إن استطعت)، ولا شكَّ أنَّ ثمة فرقاً بين التركيبين وإن تشابها في الظاهر؛ لأنَّ قول: (افعل هذا) هو في معنى الجواب لـ(إن)، وهذا بعيد في الترجمات المذكورة ونحوها؛ لأنَّ المعنى

(١) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٤٨، ومجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٦١).

(٢) يُنظر: لغة الجرائد ٢٧.

(٣) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٦٠-١٦٢).

(٤) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦١٦.

(٥) يُنظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٦١-٢٦٢، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦١٦، ومعجم الصواب اللغوي ٩٧٧.

ليس على: إن سمعتم فلا أدري، وإن كان يمكن الوثوق بهم فلا أعلم، وإذا كان لديه جنود احتياط فاسأله^(١).

وقد خَرَّجه المجيزون على تقدير جواب شرط، واعترضه أحمد العوامري بقوله: «قد يدافع مدافع عن بعض هذه التراكيب؛ فيخرِّجها على حذف جواب الشرط، ونحن نقول: إنه دفاع عن ترجمة سقيمة....، وما لنا ولهذا التكلف؟! وأما الأساليب العربية الناصعة، على أن من يقول مثلاً: (لا أدري إن كان....) لا يقصد معنى الشرطية في (إن) أو (إذا) مطلقاً، بل لا يمكن أن يُقصد»^(٢)؛ لأنَّ المعنى على الاستفهام.

ولذا ذهب الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٣) إلى تقدير أداة استفهام قبل (إن)، مع تقدير جواب للشرط.

وممَّا يُؤخَذ على هذا التركيب أنه لم يذكر أحد أن (إن) أو (إذا) من أدوات التعليق للفعل القلبي^(٤)، كما في الترجمتين الأولى والثانية.

وقد استند المجيزون إلى ما ذكره الدماميني (٨٢٧ هـ) من أن كُلَّ ما له الصدارة فإنه يُعلَّق، وأدوات الشرط من ألفاظ الصدارة^(٥).

وظاهر كلام النحويين اقتصار التعليق على ألفاظ مُعيَّنة لا يتعدَّها، ويدلُّ على ذلك خلافهم في بعض المعلقات مع إجماعهم على ملازمتها للصدر^(٦).

(١) يُنظر: لغة الجرائد ٢٧.

(٢) ح (١) في مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٦٠-١٦٢).

(٣) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٩٧٧. وينظر: ٦٢٩.

(٤) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٦٢).

(٥) يُنظر: حاشية الصبان ٢ / ٤٣. ويُنظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٦١.

(٦) يُنظر: الصدارة في النحو العربي ٤٠١.

وخلاصة القول - فيما أرى - أنَّ هذا التركيب ضعيف معنًى وصنعاً؛ ولذا أميل إلى إصلاحه في نصوص الترجمات؛ بالإتيان بأداة الاستفهام بدلاً من أداة الشرط؛ فتكون على النحو الآتي:

- ولا أدري هل سمعتم...؟
- لذا لا أعلم هل كان يمكن الوثوق بهم؟
- اسأله هل كان لديه أي جنود احتياط؟

الفصل الرابع

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بالنفي

- ◆ المبحث الأول: دخول (سوف) على الفعل المنفي.
- ◆ المبحث الثاني: دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا).
- ◆ المبحث الثالث: دخول أداة النفي على غير المقصود بالنفي.
- ◆ المبحث الرابع: الجمع بين (لم) و(لن)، أو (لا) و(لن).
- ◆ المبحث الخامس: دخول (لا) على الفعل الماضي.
- ◆ المبحث السادس: حذف (لا) قبل (سيّما).

موسسة اللغة العربية

التصويب اللغوي في الحروف

الفصل الرابع

قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بالنفي

المبحث الأول: دخول (سوف) على الفعل المنفي.

نماذج الترجمات:

النص (١)	That debate won't end today.
الترجمة	هذا نقاش سوف لن ينتهي اليوم.
النص (٢)	I'll never forget your kindness.
الترجمة	سوف لن أنسى أبداً كرمك معنا.
النص (٣)	I'm not going back to the wagon.
الترجمة	أنا سوف لا أرجع إلى العربة.

المناقشة:

تتفق نصوص هذه الترجمات على «خطأ شائع عند المبتدئين والمتأدبين»^(١)، وهو دخول (سوف) على فعل منفي بـ(لن) كما في الترجمتين الأوليين، أو منفي بـ(لا) كما في الترجمة الثالثة، وقد جاء هذا التركيب في أساليب بعض كبار الأدباء والباحثين المعاصرين، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قول أحمد أمين (١٣٧٣ هـ): «ولكنه سوف لا ينعدم»^(٢).

٢- وقول طه حسين (١٣٩٣ هـ): «سوف لا يكون»^(٣).

(١) مجلة الرسالة (ع: ٤٢١، ص: ٩٦٦).

(٢) مجلة الرسالة (ع: ٣٧، ص: ٤٤٥).

(٣) مجلة الرسالة (ع: ٩٦١، ص: ١٣٧٧).

٣- وقول جواد علي (١٤٠٨ هـ): «سوف لا ترى في مزاعم (شمس الدين) شيئاً كثيراً بالنسبة إلى تلك المزاعم»^(١).

ويشكل على هذا التركيب أمران^(٢):

الأمر الأول: الفصل بين (سوف) والفعل، وقد نصَّ النحويون على أنه لا يجوز الفصل بينهما؛ لأنَّ (سوف) بمنزلة السين الداخلة على الفعل.

قال ابن السراج (٣١٦ هـ): «ومن هذه الحروف (سوف يفعل) لا يجوز أن تفصل بين (سوف) وبين (يفعل)؛ لأنها بمنزلة السين في (سيفعل) وهي إثبات لقوله: (لن يفعل)»^(٣).

وقد سلك ابن عصفور (٦٦٩ هـ) الفصل في ضرائر الشعر، واستشهد له بقول الشاعر:

عليك سلامٌ بعدَ - سَوْفَ - سلامِها تَمْرُسُنُونُ بَعْدَها وشُهُورُ^(٤)

قال: «يريد: بعد سلامها سوف تمر سنون وشهور (بعدها)؛ ففصل بين (سوف) والفعل بمخفوض (بعد)، وفصل بين (بعد) ومخفوضها ب (سوف)»^(٥).

ووقفتُ على بيت لابن الرومي (٢٧٦ هـ) قد تضمَّن ذلك، وهو:

أبى الخطرُ والجَنَاءُ حَرَبَكَ إِنَّهُ بدا لهما أن سَوْفَ لاشكَّ تَظْهَرُ^(٦)

(١) مجلة الرسالة (ع: ٧٩٩، ص: ١٢٠٢).

(٢) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٣٩)، وقل ولا تقل ١٢٤، ومعجم الأخطاء الشائعة ١٢٣، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ٣١٤، ومعجم الصواب اللغوي ٤٥٥، ٨٩١.

(٣) الأصول في النحو ٢ / ٢٣٣. ويُنظر: الكتاب ٣ / ١١٥، والصحاح (سوف) ٤ / ١٣٧٨، وشرح المفصل ١ / ٤١٧، ورسف المباني ٣٩٨.

(٤) لم أقف على نسبة البيت، وقد انفرد به - حسب بحثي - كتاب ضرائر الشعر ٢٠٢.

(٥) ضرائر الشعر ٢٠٢.

(٦) يُنظر: الدر الفريد وبيت القصيد ٣ / ١٠١، والذي في ديوان ابن الرومي ٢ / ١٦٦: «بدا لهما لاشكَّ سوف تَظْهَرُ» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ)^(١) وغيره^(٢) إلى جواز الفصل بين (سوف) ومصحوبها بالفعل القلبي الملقى، كما في قول الشاعر:

وما أدري وسَوْفَ إخالُ أدري أقومُ آلَ حصنٍ أم نساءً^(٣)

وقد حمل الدكتور محمد العدناني (١٤٠١ هـ)^(٤) هذا البيت على الضرورة.

الأمر الثاني: أن في هذا التركيب جمعاً بين نقيضين؛ لأنَّ (سوف) للتقرير والإثبات، و(لا) و(لن) للنفي؛ فبينهما تدافُع.

قال سيبويه (١٨٠ هـ) عن (سوف): «وإنَّما هي إثبات لقوله: لن يفعل»^(٥).

ونظير ذلك لام الابتداء؛ فإنها موضوعة لتوكيد الإثبات، كما أنَّ الباء في نحو: (ما محمد بحاضر) موضوعة لتوكيد النفي، وبناءً على ذلك؛ لا يجوز دخول اللام على النفي؛ فيُقَال مثلاً: (إنَّ محمدًا لما حضر)^(٦).

ولم أقف على أحد أجاز هذا التركيب سوى عباس خضر^(٧)؛ فإنه أجازته في سياق ذُوِّده عن طه حسين عندما تعقَّبه أحمد محمد بريري بالتلحين في مواضع من كلامه، ومنها قوله: «سوف لا يكون»^(٨).

(١) يُنظر: شرح التسهيل ٢ / ٨٧.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢١١٠، والتذييل والتكميل ٦ / ٦٩، ومغني اللبيب ١٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٦٥.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في: شرح شعره ٦٥.

(٤) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ١٢٣-١٢٤.

(٥) الكتاب ٣ / ١١٥. ويُنظر: المقتضب ١ / ٤٧، والإيضاح العضدي ٣٠٩، والفوائد والقواعد ٢٢، وشرح المفصل ٥ / ٩٥.

(٦) يُنظر: معاني النحو ٣ / ٣٥٩.

(٧) ومما يجدر ذكره أن العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة ١٢٣-١٢٤) قد نسب وهماً إلى الدكتور عباس حسن إجازته لهذا التركيب، وذلك بناءً على ما فهمه من كلامه في (النحو الوافي ١ / ٦٠)، وهو ممَّا نسبته إليه براء.

(٨) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٩٦١، ص: ١٣٧٧).

قال عَبَّاس خضري جوابه: «(سوف لا يكون) أسأل هنا أيضاً: ما المانع من هذا التركيب؟ وإذا كنا نُسَوِّف في وقوع الفعل فلماذا لا نُسَوِّف في عدم وقوعه؟ وهل للكاتب الفاضل أن يأتي بنصٍّ صريح بمنع دخول (سوف) على المنفي؟»^(١).

قلتُ: نصوص النحويين متضافرة على ذلك، ومنها قول المألفي (٧٠٢ هـ): «ولا تجتمع (يعني: لن) مع السين؛ لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لن) مختصة بالنفي؛ فتناقضا»^(٢).

وقال عَبَّاس خضري موضع آخر من مجلَّة الرسالة: «وأما إنكاره على الدكتور طه حسين قوله: (سوف لا يكون) فالذي أفهمه أن الاعتراض - إن وُجد - إنما يكون على الفصل بين (سوف) وفعلها لا على نفي المسوِّف بها، وحتى هذا لا أرى ما يبرِّره، كيف فصل الشاعر بينها وبين فعلها في قوله: وما أدري وسوف إخال أدري...»^(٣).

قلتُ: ليس في هذا البيت حُجَّة صريحة على جواز الفصل؛ لإمكان اعتراضه بثلاثة أمور، وهي:

- ١- أن الفصل فيه قد ألجأت إليه داعية الضرورة، والضرورة لا يُقاس عليها.
- ٢- أن الفصل مختصٌّ بالفعل القلبي الملغي وليس مَطْرَدًا في سائر الأفعال، وهذا ظاهر كلام ابن مالك ومَن تابعه.
- ٣- أن الفصل قد جاء في هذا الشاهد فقط، وهو من النادر المسموع الذي لا يُعتدُّ بمثله في قياس.

(١) يُنظر: مجلة الرسالة (ع: ٩٦١، ص: ١٣٧٨).

(٢) رصف المباني ٢٨٥.

(٣) مجلة الرسالة (ع: ٩٦٣، ص: ١٤٣٣).

وبناءً على ما سبق؛ أميل إلى إصلاح التراجم المختارة وما جرى مجراها بحذف (سوف) فيها، فتكون على النحو الآتي:

- هذا نقاش لن ينتهي اليوم.
- لن أنسى أبداً كرمك معنا.
- أنا لا أولن^(١) أرجع إلى العربية.

المبحث الثاني: دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا).

نماذج الترجمات:

Money can't buy happiness but it does make life easier.	النص (١)
قد لا يشتري المال السعادة، ولكنه حتماً يجعل الحياة أسهل.	الترجمة
It's not much but it may be all we have.	النص (٢)
قد لا يكون كافياً، ولكنه كل ما لدينا.	الترجمة
Gifts can mean lot, but true kindness and care are priceless.	النص (٣)
الهدايا قد لا تعني شيئاً، ولكن الصداقة الحقّة تعني أشياء.	الترجمة

(١) أمّا (لن)، فقد اتفق النحويون على أنها تخلّص الفعل المضارع للاستقبال، وأمّا (لا)، فقد اختلفوا في دلالتها عند دخولها على الفعل المضارع، فذهب جمهور النحويين إلى أنها تخلّصه للاستقبال، وذهب ابن مالك إلى أن الفعل بعدها صالح للحال والاستقبال. يُنظر: الكتاب ٣ / ١١٧، والمقتضب ١ / ٤٧، وشرح التسهيل ١ / ١٧، ومعاني النحو ٣ / ٣٦٠، ودراسات لأسلوب القرآن ٢ / ٥٦٠.

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا)، وقد ذهب كثير من الباحثين^(١) إلى تخطئة هذا التركيب، مستندين في ذلك إلى نصّ النحويين^(٢) على أن (قد) لا تباشر إلا الفعل المثبت، وقد نُسب ذلك إلى جماهير النحويين^(٣).

وكان أول من أشار إلى تخطئة هذا التركيب - حسب اطلاعي - هو أحمد العوامري (١٣٧٤هـ) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قال: «نسمع كثيراً، ونرى في الصحف نحو: (قد يجيء محمد اليوم)، و (قد لا يجيء)، ونحو: (قد لا نكون منصفين إذا قلنا كذا...)، وهو ما لم يرد في كلام العرب؛ فقد قال ابن هشام في المغنى: «وأما (قد) الحرفية، فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء؛ فلا تنفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم أ. هـ....»^(٤)، وتابعه في ذلك عضو المجمع عطية الصوالحي (١٣٩٧هـ)^(٥).

ويمكن إرجاع عدم إجازتهم لدخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا) إلى علّتين، وهما:

العلّة الأولى: أن (قد) حرف يُثبت الحال؛ فدخولها على (لا) يفضي إلى اجتماع تناقض من جهتين:

(١) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٣٨)، ومجلة الرسالة (ع: ٣٤٠، ص: ٥١-٥٣)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٥٣٧، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٠٠، ومعجم الخطأ والصواب ٢١٧، والقرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ١٠٦ (الحاشية)، ومعجم أخطاء الكتاب ٤٨٢، ومعجم الصواب اللغوي ٦٠١.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب ٢٢٧، والقاموس المحيط ٣٠٩ (قدد)، والإتقان في علوم القرآن ٢ / ٢٥١، والكليات ٧٣٦.

(٣) يُنظر: تاج العروس ٩ / ١٩ (قدد).

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١، ص: ١٣٨).

(٥) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١٨، ص: ٦٣-٥٨).

الجهة الأولى: أنَّ (لا) تفيد النفي؛ فلا يجوز- بناءً على ذلك- أن يكون الفعل منفياً ومُثَبِّتاً في حال واحدة^(١)، وقد ذكر سيبويه (١٨٠ هـ)^(٢) أنَّ (أَفْعَل؟) جوابه (قد فعل) في الإثبات، و(لَمَّا يفعل) في النفي؛ فهي «لا تُستعمل إلَّا في طرف الإثبات؛ لأنها لتقرير حدوث الفعل وتحقيقه»^(٣).

الجهة الثانية: أنَّ (لا) النفي عند جمهور النحويين تَخَلَّص الفعل المضارع بعدها للاستقبال^(٤)، و(قد) تقرَّب الماضي من الحال^(٥)؛ فتعارَضا.

العلَّة الثانية: أنَّ «منزلة (قد) في الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم»^(٦)؛ وذلك لقوَّة اتصالها به^(٧)، فلا يجوز الفصل بينهما بشيء غير القسَم، وما جاء خلاف ذلك من الفصل بالأسماء في بعض الشواهد القليلة، فهو قبيح أو مسلوک في ضرائر الشَّعر^(٨).

وقد اختلف المانعون في إصلاح هذا التركيب على أقوال، ومنها:

١- ذهب العوامري^(٩) إلى أنَّ الصواب هو استعمال (رُبَّما) بدلاً من (قد)؛ فيُقَال في الترجمة الأولى (قد لا يشتري المال السعادة) مثلاً: (رُبَّما لا يشتري المال السعادة).

وقد اعترضه صلاح الدين الزعبلأوي (١٤٢٢ هـ)^(١٠) بأنَّ (رُبَّما) حرف إثبات؛ فلا يجوز دخوله على منفيٍّ.

(١) يُنظر: الفوائد والقواعد ٢١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣ / ١١٥. ويُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١١٠-١١١).

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١٨، ص: ٥٥-٦٣).

(٤) يُنظر: الكتاب ٣ / ١١٧، والمقتضب ١ / ٤٧، وشرح التسهيل ١ / ١٧.

(٥) يُنظر: المسائل البصريات ١ / ٧٠٠، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢٨٥، والمفصل ٤٣٣.

(٦) شرح الكتاب ٣ / ٣٢٤.

(٧) يُنظر: المثل السائر ٣ / ٤٨.

(٨) يُنظر: الخصائص ٢ / ٢٩٢-٢٩٣، وضرائر الشعر ٢٠١، والجنى الداني ٢٦٠، ومغني اللبيب ٢٢٧.

(٩) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١٠، ص: ١٣٨).

(١٠) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ٩٧).

وفي ذلك نظر؛ فقد جاءت بعض الشواهد متضمنةً لدخول (ربَّما) على نفي، ومنها مثلاً قول جرير (١١٠هـ):

أَلَرَّبَّمَا لَمْ نُعْطِ زِيْقًا بِحُكْمِهِ وَأَدَّى إِلَيْنَا الْحُكْمَ وَالْفُلَّ لَا زِبْ^(١)

٢- ذهب الصوالحي إلى مقابلة هذا التركيب بـ(قلَّ أن)؛ فيُقال في الترجمة الثالثة مثلاً: «الهدايا قلَّ أن تعني شيئاً».

وهذا المقابل يلابسه إشكال، وهو أنَّ ثَمَّةَ فرقاً دلالياً بين (قد لا يكون)، و(قلَّ أن يكون)؛ فإنَّ المقصود بالتركيب الأول هو أنَّ احتمال وقوع الأمر كاحتمال عدم وقوعه، في حين أنَّ التركيب الثاني يتجاذبه معنيان، الأول: نفي وقوع الأمر والآخر: تقليل وقوعه^(٢).

٣- ذهب الدكتور محمد العدناني (١٤٠١هـ)^(٣) إلى الإتيان بفعل يناقض معنى الفعل الذي بعد (قد)؛ فيُقال في: (قد لا أعلم): (قد أجهل).

وهذا المقابل إن صحَّ في بعض المواضع، فإنه لا يطرّد في جميعها، ثمَّ إنه «ليس ثبوت نقيض الفعل بمنزلة نفيه في كُلِّ وجه»^(٤).

ورأى بعض الباحثين أنه لا حاجة إلى هذا التركيب؛ لأنَّ (قد يكون) هو في معنى (قد لا يكون)؛ ومن ثمَّ لا حاجة إلى إقراره؛ لأنه لا فائدة منه ولا ضرورة له.

وهذا الرأي غير وجيه؛ لأنَّ اقتضاء احتمال الحدوث لاحتمال عدم الحدوث لا يلزم الاستغناء بذكر أحدهما عن الآخر؛ لأنَّ القصد من جمعهما إفادة التسوية بين احتمالين، أي: كون وقوع الأمر وعدمه في الاحتمال سواء^(٥).

(١) ديوان جرير ٢ / ٨٠٩. ونظيره بيت للأخطل في ديوانه: ٣١٠.

(٢) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٣).

(٣) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٥٣٧.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٤-١٠٥).

(٥) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ٩٣-٩٤).

وذهبت جماعة من اللغويين المعاصرين إلى جواز دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا)، ومنهم: محمد النشاشيبي (١٣٦٧هـ)^(١)، ومحمد النجار^(٢)، والدكتور عباس حسن (١٣٩٨هـ)^(٣)، وصالح الدين الزعبلوي^(٤)، والدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤هـ) في أحد قوليهِ^(٥)، وهو اختيار مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٦).

وقد استدُلُّوا على ذلك ببعض النصوص التي تضمَّنت دخول (قد) على (لا)، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أولاً: نصوص من كلام العرب نثراً وشعراً:

١- قول العرب في أمثالها: «قد لا يُقَادِ بي الجمل»^(٧).

وقد تعقَّب الصوالحي^(٨) الاستدلال بهذا المثل؛ فاعترضه بثلاثة أمور:

(١) تُنظر: مقالة بعنوان (قد لا يكون) في مجلة الرسالة (ع: ٣٤٠، ص: ٥١-٥٣)، ولم تُثبت المجلة اسم راقم المقالة، مكتفيةً بنسبتها إلى «أستاذ جليل» غير مُعيَّن الاسم، وهو في أكثر ظني الأستاذ محمد النشاشيبي؛ فإن أسلوبه الذي جرت عليه ينمُّ عليه وطريقته فيها تنادي عليه، وقد ذهب إلى هذا الظن من قبلُ صلاح الدين الزعبلوي في: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٥).

(٢) يُنظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ١٨٤-١٨٥.

(٣) يُنظر: النحو الوافي ٤ / ٢٧٤ ح (١).

(٤) يُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٤٨٢-٤٨٣، ومجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٩-١١٧).

(٥) للدكتور أحمد مختار عمر في هذا التركيب قولان: المنع ثَمَّ الجواز، وكلا القولين جاء في: مجلة الرسالة (ع: ٩٢٠، ص: ٢٣٤)، (ع: ٩٦٣، ص: ١٤٣٢)، وظاهر كلامه في: معجم الصواب اللغوي (٦٠١) الميل إلى إجازته.

(٦) يُنظر: القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ١٠٦.

(٧) يُنظر: النحو الوافي ٤ / ٢٧٤ (الحاشية). ويُنظر المثل في: أمثال العرب للمفضَّل ٧٥، وجمهرة الأمثال ١١٨ / ٢.

(٨) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١٨، ص: ٦٠).

الأول: أن هذا المثل ساقه الميداني (٥١٨ هـ) ^(١) بروائتين لا شاهد فيهما، وهما: «قد كنتُ وما يُقَادُ بي البعير»، و: «قد كنتُ ولا يُقَادُ بي الجمل»، والدليل إذا تعارضت رواياته بطل الاستدلال به.

الثاني: أن الأمثال لا يصحُّ الاستدلال بها؛ لعدم أطراد القياس فيها.

الثالث: أن أبا هلال العسكري (٣٩٥ هـ) في بيانه لمعنى المثل قد قدَّر فعلاً مُثَبَّتاً بعد (قد)، قال: «معناه: قد صرْتُ لا يُقَادُ بي الجمل» ^(٢)، وكأنَّه لمح بذلك ثغرة في تركيب المثل؛ فأصلحها بهذا التقدير.

وهذا التعقُّب لا مَقْنَع فيه؛ لما يأتي:

أما الأمر الأول، وهو أن تعدُّ روايات المثل مُبطل للاستدلال به؛ فيدفعه أن المثل برواية (قد لا يُقَادُ بي الجمل) قد جاء في أمثال المفضَّل الضبي (١٦٨ هـ)، وهو لتقدمه أقرب إلى مصادر رواية المثل من الميداني، وهو من قبلُ ومن بعدُ ثقة صدوق، «ولا يُعرَف في تاريخ البصريين مَنْ روى الشَّعر عن الكوفيين للشَّاهد، إلَّا أبا زيد الأنصاري؛ فإنه روى عن المفضَّل الضبي؛ لثقته في الشَّعر وتحرَّيه» ^(٣).

وأما الأمر الثاني، فيُجاب عنه بما يأتي ^(٤):

— أن الأمثال وإن نصَّ النحويون على «أنه يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشَّعر» ^(٥)، فإنَّ عدد الأمثال المخالفة للقياس قليل جدًّا مقارنةً بمجموع الأمثال المروية عن العرب؛ ولذا فإنَّ الأصل هو موافقة الأمثال لقواعد العربية.

(١) يُنظر: النحو الوافي ٤ / ٢٧٤ (الحاشية). ويُنظر المثل في: كتاب الأمثال ٧٥، وجمهرة الأمثال ٢ / ١١٨.

(٢) يُنظر: جمهرة الأمثال ٢ / ١١٨.

(٣) تاريخ آداب العرب ١ / ٤١٣.

(٤) تُنظر: رسالة الأمثال العربية القديمة التي خالفت القواعد النحوية والتصريفية ٢٥-٢٧.

(٥) المقتضب ٤ / ٢٦١.

— أن الحكم على الأمثال بمخالفة القياس لا يصح أن يكون سبباً في إهدار الاعتداد بها في الاحتجاج والتععيد؛ لأنها في أقل أحوالها كالشعر؛ فيجب النظر حينئذٍ إلى المثل وما يوافقه من الشواهد؛ فقد يجتمع منها ما لا يصح أن يُنسب بمجموعه إلى الضرورة، أو إلى الشذوذ.

وأما الأمر الثالث من تعقبات الصوالحي، فيُدفع بأن أبا هلال العسكري قد أورد المثل ولم يرفيه مزيلة لمورد القياس، ولورأى ذلك لنبه عليه ^(١)، وتقديره لفعل مُثبت بعد (قد) ليس بلازم أن يكون من تقدير الصناعة الذي يقصد به رد المثل إلى طريق القياس، وإنما هو من قبيل تفسير المعنى الذي يبتغي به مزيداً من إيضاح المعنى.

٢- قول الشاعر:

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْ نَفْسِي وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا ^(٢)

وقد دفع الصوالحي الاحتجاج بهذا البيت بأن الفعل (تَعْدَم) هونفي بصيغته، ودخول النفي عليه يحيله إلى إثبات، وبناءً عليه؛ يكون معنى: (لَا تَعْدَم): تجدد؛ فتكون (قد) حينئذٍ قد دخلت على فعل مُثبت.

وأرى أن الصوالحي قد ركب في توجيه البيت مَرَكبًا مُتَكَلِّفًا؛ لأنه يلزم منه أن يكون النحويون قد اشترطوا في حظر دخول (قد) على الفعل المنفي ألا يؤدي الفعل مؤدًى فعل مُثبت يحلُّ محله ويفيد معناه ^(٣)، وهذا لم يؤثر عن أحد منهم.

(١) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ٩٣-٩٤).

(٢) البيت للأعشى، وهو في: ديوانه ٣٠٧.

(٣) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٨).

٣- قول الشاعر:

وَأَحِبُّ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوِيْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمًا^(١)

ثانياً: نصوص من كلام النحويين والأدباء والعلماء^(٢):

١- رُوي عن الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) قوله: «الأمور على ثلاثة أنحاء، يعني على ثلاثة أوجه، شيء يكون البتة، وشيء لا يكون البتة، وشيء قد يكون وقد لا يكون»^(٣).

٢- قال ابن جني (٣٩٢ هـ): «كما أنَّ القول قد لا يَتِمُّ معناه إلَّا بغيره»^(٤).

٣- وقال العُكْبَرِي (٦١٦ هـ) في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(٥) «.... وقيل: أن مصدرية وقد لا تمنع مع ذلك»^(٦).

قلتُ: هذا النصُّ لا يصحُّ الاستدلال أو التمثيل به على دخول (قد) على المضارع المنفي بـ(لا)؛ لأنَّ العُكْبَرِي أراد أنَّ وجود (قد) لا ينافي وجود (أنَّ)؛ فـ(قد) - من حيثُ الإعراب - مبتدأ، والجملة بعدها خبر^(٧).

٤- وقال ابن مالك (٦٧٢ هـ) في ألفتِه: «.... والمصروف قد لا ينصرف»^(٨).

(١) البيت للنمر بن تولب، وهو في: مجمع الأمثال ١ / ٢٠٩، والتذييل والتكميل ١ / ١٠٨، وجاء الشطر الثاني في غالب مصادر البيت بروايتين لا شاهد فيهما، وهما: «لئلا يعولك أن تصرماً»، و: «فليس يعولك أن تصرماً». يُنظر: كتاب الأمثال لأبي عبيد ١٧٨، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٣٩.

(٢) وسوف أقصر على نصوص النحويين. ويُنظر غيرها في: مجلة الرسالة (ع: ٣٤٠، ص: ٥١-٥٣).

(٣) تهذيب اللغة ١٤ / ٢٥٩.

(٤) الخصائص ١ / ٢١.

(٥) المائدة: (١١٣).

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٧٣. ولعلَّ الصواب هو: (من)، لا (مع).

(٧) وقد جاء هذا الاستدراك في صفحة التعقيبات في: مجلة الرسالة (ع: ٣٤١، ص: ١١٤).

(٨) الألفية ١٥١.

وقد عَقَّب الدكتور أحمد مختار عمر على قول ابن مالك فقال: «.... فهل يُفهم من ذلك أنَّ ابن مالك لا يرى مانعاً من دخول (قد) على الفعل المنفي؟ أم أنه أخطأ فقال هذا من غير قصد؟ الظاهر الثاني»^(١).

٥- وقال الرضي (٦٨٦ هـ): «.... وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهام»^(٢).

وعمد المانعين في إنكار دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا) قول ابن هشام (٧٦١ هـ): «وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس»^(٣)، وأخذ ذلك عنه لاحقوه.

ولذا ذهب محمد النجار^(٤) إلى أنَّ اشتراط الإثبات في المضارع قد انفرد به ابن هشام، ولم يشترطه أحد ممن تقدمه، وإنما نصوا على وجوب خلو المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس؛ فقد قال ابن مالك: «وتكون حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مُجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه»^(٥)، وقال الرضي: «.... وتدخل أيضاً على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس»^(٦).

وقد وافقه على ذلك صلاح الدين الزعبلوي^(٧)؛ فذكر أنَّ النحويين اشترطوا لدخول (قد) على الماضي أن يكون متصرفاً خبرياً مُثبتاً، وأوجبوا لدخولها على المضارع أن يكون مُجرداً من الناصب والجازم وحرف التنفيس؛ فجاء شرط الإثبات للماضي دون المضارع، إلا أنَّ ابن هشام جمع شروط الماضي إلى المضارع؛ فتوهم لاحقوه أنَّ شرط الإثبات يشمل المضارع.

(١) مجلة الرسالة (ع: ٩٦٣، ص: ١٤٣٢).

(٢) يُنظر: شرح الكافية ق ٢-ج ٢ / ١٣٣٦.

(٣) مغني اللبيب ٢٢٧.

(٤) يُنظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ١٨٣.

(٥) التسهيل ٢٢٤.

(٦) يُنظر: شرح الكافية ق ٢-ج ٢ / ١٣٨٩.

(٧) يُنظر: معجم أخطاء الكتاب ٤٨٢-٤٨٣، ومجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١٠٩-١١٠).

وتعقّب ذلك الصوالحي بأنّ ابن هشام يجلّ عن مثل هذا النقد، وذهب إلى أنه لم يشترط هذا الشرط إلّا بعد نظره الدقيق في أقوال النحويين، واستقرائه الشامل لمواضع (قد) في العربية، ثمّ قال مستدلاً على صحّة تعقّبه: «يدلّ على هذا قول شارح القاموس عند قوله: (المثبت): اشتراطه الجماهير»^(١).

وما ذهب إليه الصوالحي يماري حقيقة الواقع؛ فقد جاءت بعض نصوص النحويين صريحة بجواز توسّط (لا) بين (قد) والمضارع، ومن ذلك:

— قول أبي حيّان (٧٤٥ هـ) تعليقاً على قول الشاعر: (وأحبّ حبيبك....): «أدخل (قد) على المنفي كما أدخلها على الموجب، وإنما يجوز هذا في التي في معنى (رُبّما)، ولا تدخل على الماضي، نحو: قد لا قام»^(٢).

— وقول المألقي (٧٠٢ هـ) في دلالة (قد) الداخلة على المضارع «... وإن نفيت فقلت: قد لا يقوم توقّعت العدم»^(٣).

وظاهر كلام الفراء (٢٠٧ هـ) أنّ شرط الإثبات مختصّ بالفعل الماضي، قال: «إذا رأيتَ (فَعَلَ) بعد (كان) ففيها (قد) مُضمّرة، إلّا أن يكون مع (كان) جحد؛ فلا تُضمّر فيها (قد) مع جحد؛ لأنها تؤكد والجحد لا يؤكّد؛ ألا ترى أنك تقول: (ما ذهبت)، ولا يجوز (ما قد ذهبت)»^(٤).

وقد يؤيّد ذلك أنّ ابن هشام نفسه قد ورد في أسلوبه توسّط (لا) بين (قد) والمضارع، قال: «.... وسادس: وهو أنها قد لا تُضاف....»^(٥)، ويبيّن أن يكون ذلك بادرة قلم منه مع تكرّره في مواضع من كتبه.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ١٨، ص: ٥٩).

(٢) التذييل والتكميل ١ / ١٠٨.

(٣) رصف المباني

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٨٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٠٨. ويُنظر أيضاً: مغني اللبيب ٨٨٩، وحاشيتان لابن هشام ١٠٧١، ١٠٧٢.

ويلا بس صحّة نسبة المنع إلى جماهير النحويين شكّ من جهة أنها نسبة متأخرة لم يُؤثّر أصلها عن أحد من السابقين؛ فقد انفرد بها محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ)^(١) في تاج العروس، وظاهر سياق الكلام أنه أفادها من شيخه أبي الطيّب الفاسي (١١١٠ هـ).

وما استدللّ به المانعون من عدم جواز الفصل بين (قد) والفعل يمكن الجواب عنه بأمريّن:

الأول: أنّ (لا) شديدة الاتصال بالفعل بعدها؛ فالفصل بها كلا فصل^(٢).

الثاني: أنّ سيبويه (١٨٠ هـ) قد عرض لـ (قد) في الحروف التي لا يليها إلّا الفعل، وأشار إلى أنّ (قد) تباشر الفعل؛ فلا يفصل بينهما فاصل، وقد أراد أنّ (قد) إنما تختصّ بالفعل؛ فلا يليها سواه وهي تطلبه دون الاسم، ودليل ذلك أنه ذيل الباب بأدوات تليها الأفعال والأسماء، ولكنّها أولى بالفعل دون الاسم، مثل: (كيف) و(هل) و(من)، كما أتبع ذلك باب الحروف «الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال»، وهي (لكن) و(إنما) و(كأنما) و(إذ)، ونحو ذلك^(٣).

وبناءً على هذه المناقشة؛ أرى صحّة الترجمات المذكورة وما جرى مجراها في دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ (لا).

(١) يُنظر: تاج العروس ٩ / ١٩ (قدد).

(٢) يُنظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ١٨٣-١٨٤.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣ / ١١٤-١١٦. ويُنظر: مجمع اللغة العربية بدمشق (ع: ١، ص: ١١٠-١١١).

المبحث الثالث: دخول أداة النفي على غير المقصود بالنفي.

نماذج الترجمات:

You aren't supposed to be here, you're a rogue.	النص (١)
لا يجب أن تكون على هذه المنصة، فأنت محتال.	الترجمة
A web portal should not manipulate or conceal information.	النص (٢)
لا يجب أن تتلاعب البوابة الإلكترونية بالمعلومات أو تخفيها.	الترجمة
You shouldn't base your happiness on someone else.	النص (٣)
لا يجب عليك أن تبني سعادتك على شخص آخر.	الترجمة

المناقشة:

من القواعد المقررة أنه إذا وقع الفعل في حيِّز النفي كان منفيّاً، وإن لم يقع في حيِّزه كان مُثَبِّتاً^(١)، وقد عزب ذلك عن مترجمي النصوص المختارة؛ فأدخلوا النفي على فعل الوجوب، مع قصدهم إيجاب النفي.

قال بعض الباحثين: «لقد نقل الخطأ الشائع وأضرابه بادئ ذي بدء من لم يكن متمكناً من اللغة العربية التي ترجم إليها، ثم استعمله من بعده، ولم يلبث أن انتقل إلى أقلام الخاصة»^(٢).

ويبدو أن باعث هذا الخطأ هو اقتران النفي بما يقابل الفعل (يجب) في النصّ الإنجليزي، «ولا يخفى الفرق بين نفي الوجوب ووجوب النفي؛ فإنه يبقى الفعل جائزاً، وبخلافه على الثاني»^(٣).

(١) يُنظر: معاني النحو / ١ / ٢٢٤.

(٢) مجلة الرسالة (ع: ٦١٩ ص: ٤٩٦).

(٣) لغة الجرائد ٣٧.

وإيضاح ذلك يبدو في نحو: «(يجب ألا تحضر)، و(لا يجب أن تحضر)؛ ففي الأولى ألزمه بعدم الحضور، وفي الثانية لم يوجب عليه الحضور، بل أجاز له الحضور وعدم الحضور، ومثله: (يجوز ألا تفعل)، و(لا يجوز أن تفعل)؛ ففي الجملة الأولى جوّز له عدم الفعل، وجوّز له الفعل»، وفي الجملة الثانية لم يحزله الفعل^(١).

وبناءً على ذلك؛ يكون معنى الترجمة الأولى: ليس واجباً أن تكون على المنصة، ولكنّه غير محظور، وهذا خلاف المراد؛ بدليل قوله: «فأنت محتال»، ويكون معنى الترجمة الثانية: ليس واجباً أن تتلاعب البوابة الإلكترونية بالمعلومات؛ فكأن المترجم يُجيز للبوابة أن تتلاعب، وليس هذا - بلا شك - هو المراد بالجملة، ويستلزم تسليط النفي في الترجمة الثالثة على الوجوب الجواز؛ فيكون المعنى: ليس واجباً عليك أن تبني سعادتك على شخص آخر، ولكن يجوز لك ذلك.

ويمكن تصحيح هذه الترجمات ونحوها بتأخير النفي ليتسلط على الفعل الموجب؛ فيُقَال في الترجمة الأولى مثلاً: يجب ألا تكون في هذه المنصة، أو بإبقاء النفي في موضعه مع إيلائه فعلاً يفيد المنع؛ فيُقَال مثلاً: لا يصح، أو لا يجوز أن تبقى في المنصة^(٢).

وقد وقع هذا الخطأ في موضع لدى المنفلوطي (١٣٤٣ هـ)، حيث قال: «... ولكنهم كانوا يرون أن الدين سلعة تُباع وتُشتري، وأن سلعته مُلك لهم ووقف عليهم، لا يجب أن تُعرض في حانوت غير حانوتهم»^(٣).

(١) معاني النحو / ١ / ٢٢٥.

(٢) يُنظر: لغة الجرائد ٣٧، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ٣٥٨، ومعجم أخطاء الكتاب ٦٥٣، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ١٨٩، ومعجم الصواب اللغوي ٦٣٣.

(٣) النظرات ٣ / ١٠٧.

المبحث الرابع: الجمع بين (لم) و (لن)، أو (لا) و(لن).

نماذج الترجمات:

We have not and will not flinch from taking such action when it is right to do so.	النص (١)
ونحن لم ولن نُحْجِم عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات متى كان من الصواب فعل ذلك.	الترجمة
Personally, I wouldn't vote for either one of them.	النص (٢)
وأنا شخصياً لم ولن أُصَوِّت لأيٍّ منهم.	الترجمة
No, and I never will.	النص (٣)
لا ولن أفعل أبداً.	الترجمة
We do not and will not sell or rent your data unless this is required in the context of a change to our business structure.	النص (٤)
إننا لا ولن نبيع أو نُؤجِّر بياناتك ما لم يكن ذلك مطلوباً في سياق أيِّ تغيير في هيكل أعمالنا.	الترجمة

المناقشة:

جرت هذه الترجمات ونظيرها على أسلوب من الأساليب العصرية التي لم تُؤثِّر عن العرب، وهو الجمع بين حرفي النفي (لم) و(لن)، أو (لا) و(لن)، ويبدو الإشكال في هذا الأسلوب من وجهين:

الأول: أنَّ فيه جمعاً بين حرفين متنافيين زماناً؛ فإنَّ (لم) تقلب المضارع بعدها إلى الماضي، و(لن) تقلبه إلى المستقبل^(١).

الثاني: أنَّ المتبادر في توجيه هذا الأسلوب أنه من قبيل عطف حرف على حرف، وهذا ليس بمعروف في العربية^(٢).

(١) يُنظر: تيسيرات لغوية ١٤٤.

(٢) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٦٩.

وقد وُجِّه هذا الأسلوب بأحد توجيهين، وهما:

التوجيه الأول: أنه من قبيل حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وبيان ذلك أنَّ مدخول (لم) في الترجمة الأولى مثلاً قد حُذف؛ استغناءً بمدخول (لن)، والتقدير: ونحن لم نُحِجَم ولن نُحِجَم، وكذا الأمر نفسه في الترجمة الرابعة مثلاً، والتقدير فيها: إننا لا نبيع ولن نبيع؛ فيكون الأسلوب - بناءً على هذا التوجيه - من قبيل عطف جملة على جملة^(١).

التوجيه الثاني: ذهب الدكتور شوقي ضيف (١٤٢٦ هـ)^(٢) إلى أنَّ الأسلوب محمول على باب التنازع، وبذلك أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ فقد جاء في قراره ما نصُّه: «ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً؛ أخذاً برأي البصريين الذي يجعل العمل للعامل الثاني»^(٣).

ويشكل على التوجيه الثاني أنَّ التنازع إنما يكون بين فعلين، أو اسمين عاملين، أو فعل واسم عامل فقط، ولا يكون بين الحروف، قال ابن هشام (٧٦١ هـ) في تعريف التنازع: «أن يتقدَّم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يُشبهه، ويتأخَّر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكلِّ منهما من حيث المعنى»^(٤).

وقد نصَّ غير واحد من النحويين على أنَّ التنازع لا يكون بين حرفين^(٥)، ولا بين حرف وغيره^(٦)، وقد استدلُّوا لذلك بأدلة، وهي:

١- أنَّ الحروف لا دلالة لها على الحدث؛ فتطلب لذلك المعمولات^(٧).

(١) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ٢٦٩، ومعجم الصواب اللغوي ٦٣٣، ٨٥٥.

(٢) يُنظر: تيسيرات لغوية ١٤٤، والعربية الفصحى الحديثة ٢٦٩.

(٣) في أصول اللغة ٣ / ١٥٦.

(٤) أوضح المسالك ١ / ١٦٤.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٥٤، وأوضح المسالك ١ / ١٦٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٥٨،

والمساعد ١ / ٤٤٨، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٠٤، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٧٨.

(٦) يُنظر: شرح الأشموني للألفية ١ / ٤٥٣.

(٧) يُنظر: التصريح على التوضيح ١ / ٤٧٨.

٢- أن الحروف ضعيفة.

٣- انتفاء شرط صحّة الإضمار في المتنازعين؛ إذ الحروف لا يُضمَر فيها.

وقد أُجيبَ عن هذا الدليل بأنّ المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه، كما في نحو قولهم: (ضربتُ وضربني زيد)، وهذا يتأتّى في الحروف كما في (أَنْ) المخففة^(١).

ونُسب إلى أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، وابن العِلج (من نحاة القرن السابع)^(٢) جواز التنازع بين الحروف.

ومن الشواهد على ذلك:

١- قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾^(٣)؛ فقد تنازع (إِنْ) و(لَمْ) الفعل (تفعلوا).

واعترض على هذا الشاهد بأنّ (إِنْ) تطلب الفعل مُثَبِّتاً، و(لَمْ) تطلبه منفيّاً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى^(٤)، وأنه يمكن تخريجه على أنّ (لَمْ) ومجزومها في محلّ جزم بـ(إِنْ)^(٥).

٢- قول الراجز:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ
أَعْنَاقَهُمَا مَشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ^(٦)

(١) يُنظر الدليلان الأخيران والجواب عن الثاني في: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ١٤٦.

(٢) يُنظر: المقاصد الشافية ٣ / ١٧٤، ١٧٨، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٧٧-٤٧٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ١٤٦.

(٣) البقرة: (٢٤).

(٤) يُنظر: التصريح على التوضيح ١ / ٤٨٧.

(٥) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ١٤٦.

(٦) اختلف في نسبته، فقليل: لخَطَام المجاشعي، وقيل: للأغلب العجلي. يُنظر: لسان العرب ١٣ / ١٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٨٣، وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٣، والمقاصد الشافية ٣ / ١٧٤، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٧٨.

قال الفارسي^(١): ينبغي أن يكون البيت على إعمال الحرف الثاني (كأن)، ولو أعمل الحرف الأول لقال: وكأنَّ وكأثَّهَنَّ، ولا يجوز حمله على التوكيد؛ للفصل بواو العطف.

وخرَّج ابن خروف (٦٠٩ هـ)^(٢) البيت على حذف اسم (كأنَّ) وخبرها؛ لدلالة مدخول (كأنَّ) الثانية عليهما.

ولباب الرأي في هذه المسألة أنه لا يوجد شاهد يُسلِّم بجواز تنازع الحروف، ولكنَّ القياس في ظني لا يأباه؛ لأنَّ علَّة التنازع ليست الدلالة على الحدث، وإنما هي طلب العاملين المتنازعين للمعمول من حيث المعنى، وهذا متحقِّق في الحروف^(٣).

وبناءً على ذلك؛ لا أرى مانعاً من الجمع بين (لم) و (لن)، أو (لا) و (لن) كما في الترجمات المذكورة وغيرها، ولعلَّ حَمَلَهَا على الوجه الأول - وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه - أرجح؛ لأنه لا خلاف في جواز ذلك بين النحويين، بخلاف التنازع بين الحروف؛ فإنه موضع خلاف، ومن القواعد المقرَّرة أنَّ حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف، وقد يشكل على كلا الوجهين أنَّ حذف مجزوم (لم) مخصوص لدى أكثر النحويين بضرورة الشُّعر^(٤).

(١) يُنظر: شرح المقاصد الشافية ٣ / ١٧٨.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٥ / ١٧٣.

(٣) يُنظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمعاً ودراسة وتقويماً) ١٢١.

(٤) يُنظر: ضرائر الشعر ١٨٣، ومغني اللبيب ٣٦٩.

المبحث الخامس: دخول (لا) على الفعل الماضي.

نماذج الترجمات:

Men still hold most of the top jobs.	النص (١)
لكنَّ الرجال لا زالوا يشغلون أغلب المواقع العليا.	الترجمة
You're still under my care.	النص (٢)
وأنت لا زلتَ تحت رعايتي.	الترجمة
It means I can still accomplish something.	النص (٣)
هذا يعني أنه لا زال بإمكاننا القيام بشيء ما.	الترجمة

المناقشة:

قد جاء نفي الفعل الماضي في غالب وروده بـ(ما) النافية^(١)، نحو قول الله تعالى:
﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾^(٢)، و﴿مَا تَرَكْ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ ذَابْتَةٍ﴾^(٣).

وبالنظر في الترجمات المختارة، نجد أنها قد اتفقت على دخول (لا) على الفعل الماضي، وقد خطأت بعض كُتُب التصويب اللغوي هذا التركيب^(٤)؛ لأنَّ دخول (لا) على الماضي قد يلتبس فيه قصد النفي بقصد الدعاء^(٥)، نحو: «لا زلتَ مرغوباً إليك»؛ ولذا وجب تصويب الترجمات بنفي الفعل بـ(ما) بدلاً من (لا)، أو استعمال الفعل المضارع بدلاً من الماضي.

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية ٣٠٣.

(٢) الأعراف: (١٠٢).

(٣) فاطر: (٤٥).

(٤) يُنظر: قل ولا تقل ٩٨، ومعجم الأخطاء الشائعة ١١٤، ومعجم الخطأ والصواب ١٥٧، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ١٦٧، ومعجم الصواب اللغوي ٦٣١.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو ٢ / ٦٠، وحروف المعاني والصفات ٣٠.

والنحويون مجمعون^(١) على جواز دخول (لا) على الماضي إذا كُرِّت، نحو قول الله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صُلِيَ﴾^(٢)؛ وذلك لأنَّ التَّكرار «وسيلة لغوية لبقائها على معنى النفي، أو دلالة على أنها للنفي؛ لأنها إذا دخلت على الماضي ولم تكن مُكرَّرة كان لها معنى آخر، وهو الدعاء»^(٣).

واختلفوا في دخول (لا) على الفعل الماضي من غير تكرر، فظاهر عبارة الفراء (٢٠٧ هـ) أنَّ ذلك نادر، قال: «... لأنَّ العرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر»^(٤)، وعدَّه الزَّجاج (٣١١ هـ)^(٥)، والمالقي (٧٠٢ هـ)، والمرادي (٧٤٩)^(٦) قليلاً، ووصفه الزَّجاجي (٣٣٧ هـ)^(٧) بالقبح، وخصَّه الرضي (٦٨٦ هـ)^(٨) بالشَّعر قليلاً، وجعل ابن هشام (٧٦١ هـ)^(٩) ما جاء منه في الشواهد شاذًّا إلا إذا كان بمعنى الاستقبال.

وأجازه بعض النحويين من غير تقبيح ولا تقليل، ولكنَّه خلاف الأجود والأغلب، ومن أولئك النحويين: ابن الشجري^(١٠) (٥٤٢ هـ)، وابن عقيل (٧٦٩ هـ)^(١١).

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٢٩، ودراسات لأسلوب القرآن ٢ / ٥٣٣، وغيرها من المصادر المذكورة في دراسة هذه المسألة.

(٢) القيامة: (٣١).

(٣) بناء الجملة العربية ٣٠٣.

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٦٤.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٢٩.

(٦) يُنظر: الجنى الداني ٢٩٧.

(٧) يُنظر: حروف المعاني والصفات ٨.

(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢ج / ١٢٠٨.

(٩) يُنظر: مغني اللبيب ٣١٩.

(١٠) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٢٤.

(١١) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٣٢.

وذهب ابن السراج (٣١٦ هـ) إلى جوازه إذا لم يلتبس بمعنى الدعاء، قال: «.... فإن لم يلتبس جاز عندي»^(١)، وظاهر عبارة ابن فارس (٣٩٥ هـ)^(٢) جوازه مُطلقاً.

وقد جاءت بعض الشواهد التي دخلت فيها (لا) على الفعل الماضي من غير تكرر، ومن ذلك:

١- ﴿فَلَا أَقْتَحِمُ الْعُقْبَةَ﴾^(٣).

وقد أُجيبَ عن الآية بأجوبة، أشهرها أنَّ (لا) فيها «متكررة في المعنى؛ لأنَّ معنى (فلا اقتحم العقبة) فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعم مسكيناً»^(٤).

٢- وقول الراجز:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا^(٥)

٣- وقول الراجز:

وكان في جاراتِه لا عهدَ لَه فأَيُّ أُمْرِ سَبَّيْ لا فعَلَه^(٦)

(١) الأصول في النحو ٢ / ٦٠.

(٢) يُنظر: الصاحبي ٢٥٧.

(٣) البلد: (١١).

(٤) الكشف ٤ / ٧٥٦. وأصله في: معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٢٩. ويُنظر: البحر المحيط ٨ / ٤٧١.

(٥) اختلف في نسبة هذا الرجز، ف قيل: لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٢٦٥، ٣٦٤، وقيل: لأبي خراش الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٣٤٦. ويُنظر: حروف المعاني والصفات ٨، والصاحبي ٢٥٧، وأمالِي ابن الشجري ١ / ٢١٨، والأزهية ١٥٨.

(٦) نُسب إلى شهاب العبدي، وقيل غير ذلك. يُنظر: أمالِي ابن الشجري ٢ / ٣٢٤، ومغني اللبيب ٣٢٠، وخزانة الأدب ١٠ / ٨٩.

وقد وجّه بأنّ العموم فيه قائم مقام التكرار^(١).

وهذا الأسلوب كثير الدوران في أساليب المعاصرين من أدباء وغيرهم، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قول ابن عاشور (١٣٩٣ هـ): «ولكنّا لما وازنّا بين هاته المصلحة النادرة والمفسدة الكبرى التي كانت ولا زالت تتضاءل من اضطهاد الأفكار السامية....»^(٢).

٢- وقول محمد عبد الله عنان (١٤٠٨ هـ): «ويُدوّنون مشاهداتهم في كتب لا زالت حُجّة عصرها»^(٣).

٣- وقول محمود شاكر (١٤١٩ هـ): «فلو اجتمع له كلّ أصحاب الرأي ممّن يحبّ أن يساهم في شأن التعليم مساهمة الدرس والكفاح للمستقبل، لأمكنهم أن يُنقذوا وزارة المعارف من البلبلة التي لا زالت تتساقط بها من ذلك العهد القديم»^(٤).

ولعلّ قول ابن السراج في هذه المسألة هو أوسط الأقوال؛ لأنّ الحكم دائر مع علته وجوداً وعدماً، فإذا أُمِن اللبس من قصد الدعاء، وتعيّن معنى النفي؛ فلا مانع من دخول (لا) على الماضي.

وهذا متحقّق في التراجم المذكورة؛ ولكنّي أستحسن الإتيان بـ(ما) بدلاً من (لا) فيها؛ أخذاً بالرأي المتفق عليه، وحملاً للكلام على ما لا خلاف فيه.

(١) يُنظر: روح المعاني ٣٠ / ١٣٨.

(٢) جمهرة مقالاته ورسائله ١ / ٢٥٠.

(٣) مجلة الرسالة (ع: ٥٦، ص: ١٢٤٨).

(٤) جمهرة مقالاته ١ / ١٥٢.

المبحث السادس: حذف (لا) قبل (سيِّما).

نماذج الترجمات:

Yet relations, especially at the public level, are still far from cosy.	النص (١)
مع ذلك، لا تزال العلاقات، سيِّما على المستوى الجماهيري، بعيدة كُلَّ البعد عن الدفء.	الترجمة
Domestic tourism is important for employment creation and domestic value chains, especially in developed economies.	النص (٢)
والسياحة الداخلية مهمة لخلق الوظائف والسلاسل القيمة المحلية سيِّما في الاقتصادات المتقدمة	الترجمة
Education of young people to respect the customs and traditions of eastern culture, especially the history of his country and his nation.	النص (٣)
تربية النشء على احترام عادات الثقافة الشرقية وتقاليدها، سيِّما تاريخ بلده وأمته.	الترجمة

المنافشة:

من الأساليب المأثورة عن العرب: (ولا سيِّما)، وهو «تعبير معناه: (لا مثْلَ)؛ فقولك: (أحبُّ أصدقائي ولا سيِّما محمد) معناه (ولا مثْلَ محمد)، أي: أن محبتك له تفوق محبتك لأصدقائك الآخرين»^(١).

ويُلاحظ في الترجمات المختارة حذفُها لحرف النفي (لا) قبل (سيِّما)، وقد جاء ذلك مبكراً في أساليب «بعض الخاصّة من الكُتّاب والأدباء والشعراء»^(٢)، و«أولع بذلك كثيرٌ من المصنِّفين أيضاً»^(٣).

(١) معاني النحو / ١ / ٣٨٥.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٢١٧.

(٣) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

ولذا كان ذلك محلّ نقد متقدّمِي النحويين، وفي طليعتهم ثعلب (٢٩١ هـ)؛ فقد نُقل عنه قوله: «مَنْ قاله بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس، فقد أخطأ»^(١)، أي: بغير (لا)^(٢)، ونصّ أبو جعفر النحاس (٣٣٧ هـ) على عدم جوازه، قال: «ولا يجوز أن تقول: (جاءني القوم سيّما زيد) حتى تأتي بـ(لا)»^(٣)، ونُقل عن أبي بكر الزبيدي (٣١٦ هـ) نحو ذلك^(٤).

ويؤيد موقفهم ما يأتي:

١- أن حذف (لا) في هذا التركيب يؤدّي إلى مخالفة السماع الذي أطبق على إثبات (لا). قال أبو حيان (٧٤٩ هـ): «ولم يُسمَع حذف (لا) من قولهم: (لاسيّما) في كلام مَنْ يُحتجُّ به؛ فلا يجوز حذفها، وإنما سُمع ذلك في أشعار المولّدين»^(٥).

٢- أن حذف الحرف خارج عن القياس، وبيان ذلك أن الحروف قد وُضعت بدلاً من الأفعال؛ طلباً للاختصار، وما كان كذلك، فإنّ الحذف لا يناسبه^(٦)؛ لأنه يؤدّي إلى اختصار المختصر، وفي ذلك إجحاف.

٣- أن (لا) و(سيّما) تركّبا وصارا كالكلمة الواحدة^(٧)، ولا يجوز حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها.

وخالف ذلك الرضي (٦٨٦ هـ)، فأجاز حذف (لا) في هذا التركيب، قال: «وتُصَرّف في هذه اللفظة تصرّفات كثيرة؛ لكثرة استعمالها، فقليل: (سيّما) بحذف (لا)»^(٨)، وخصّه بعض النحويين بالشّعراً قليلاً^(٩).

(١) الصاحبي ٢٣١. ويُنظر: مغني اللبيب ١٨٦.

(٢) يُنظر: تاج العروس (سوو) ٣٨ / ٣٢٧.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ٨.

(٤) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٢١٧.

(٥) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

(٦) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

(٧) يُنظر: تاج العروس (سوو) ٣٨ / ٣٢٧.

(٨) شرح الكافية ١-ج ٧٩٣.

(٩) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١ / ١٦٠.

ولم أقف على سماع من عصر الاحتجاج يعضد الحذف، وإنما ورد في كلام من لا يُحتجُ بمثله من بعض الأدباء والشعراء المحدثين، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قول الحسين بن الضحَّاك (٢٥٠هـ):

سَيِّمًا مَنْ حَالَتِ الْأَحْمَرُ — رَأْسٌ مِنْ دُونَ مُنَاهُ^(١)

٢- وقول الجاحظ: «فإذا كان من تقع عليه الشريطة معدومًا - سيِّمًا - من يُوثق بجلمه وعقله، وأمانته ونصحه»^(٢).

٣- وقول المرزوقي (٤٢١هـ) في شرح أحد أبيات الحماسة: «لا تطلبُ التزوج بالمرأة التي خطبتها يا ابن كوز؛ فلك في سائر النساء مندوحة، سيِّمًا ومنذ بعث الله عز وجل النبي عليه السلام، وقام بأداء الرسالة عنه، ربي الناس البنات وتركوا وَأَدَهْنَ فَكُثُرْنَ»^(٣).

٤- وقول أبي حيَّان (٧٤٥هـ): «.... ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم به؛ لأنه ليس من قبيل ما يعمل، سيِّمًا إن كان جزءًا»^(٤).

والذي يخلص إليه الرأي في هذه المناقشة أن القول بعدم الجواز أقوى؛ لأنه لم يقم على الحذف دليل من سماع أو قياس، ولأنَّ تركيب (لا سيِّمًا) يفيد من حيث المعنى أن ما بعده له مزية على ما قبله، ولو قيل: (سيِّمًا) بغير نفي اقتضى التسوية وبقي المعنى على التشبيه، وهذا خلاف المعنى المراد^(٥).

وبناءً على ذلك؛ أقترح إضافة (لا) قبل (سيِّمًا) في التراجم المذكورة ونحوها.

(١) يُنظر: الأغاني ٧ / ١٥٩، والتذييل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

(٢) الرسائل ١ / ١٥٢.

(٣) شرح الحماسة ١٧٧.

(٤) البحر المحيط ٨ / ٤٥٧. وقد يكون هذا من عبث الورَّاقين وجهل النَّسَّاح؛ لأنه قد نصَّ في غير موضع من كتبه على المنع. يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٢، والتذييل والتكميل ٨ / ٣٧٤.

(٥) يُنظر: تاج العروس (سو) ٣٨ / ٣٢٧.

الفصل الخامس

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بالاستثناء

- ◆ المبحث الأول: الإخبار بجملّة مصدّرة بـ(إلا).
- ◆ المبحث الثاني: مجيء الاستثناء في مقام الجمع بين صفتين.
- ◆ المبحث الثالث: استعمال (عدا) بمعنى الزيادة، لا الاستثناء.



الفصل الخامس

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بالاستثناء

المبحث الأول: الإخبار بجملّة مصدّرة بـ(إلا).

نماذج الترجمات:

They correctly observe a correlation between religious freedom and prosperity and democracy in some countries, but then mistakenly attribute the latter to the former.	النص (١)
وهم وإن كانوا يربطون على نحو صحيح بين الحرية الدينية والازدهار والديمقراطية في بعض الدول <u>إلا أنهم</u> يرجعون على نحو خاطئ الديمقراطية إلى الحرية الدينية.	الترجمة
Even if he does not mention it, it is very clear.	النص (٢)
هذا الموضوع وإن كان لا يُطرح <u>إلا أنه واضح جداً</u>	الترجمة
While we have made significant progress toward making that goal a reality, we are more intent than ever to give back the equivalent of all the water that we use to communities and nature.	النص (٣)
<u>ونحن</u> وإن كنّا قد حقّقنا تقدّماً مهماً على صعيد تحويل هذا الهدف إلى حقيقة <u>إلا أننا مُصرون</u> أكثر من أيّ وقت مضى على إعادة ما يساوي جميع المياه التي نستخدمها إلى المجتمعات والطبيعة.	الترجمة

المناقشة:

بالنظر في الترجمات المختارة؛ نجد أنها تتفق تركيباً في كونها مُكوّنة من مبتدأ - وهو في الترجمة الأولى (هم)، وفي الثانية (هذا)، وفي الثالثة (نحن) - يليه شرط معترض، ثمّ خبر مسبوق بأداة الاستثناء (إلا).

ونظير ذلك في أساليب بعض كبار الأدباء المعاصرين:

١- قول المنفلوطي (١٣٤٣ هـ): «وهو وإن كان ثوباً شفافاً يَنُمُّ عمّا وراءه إلا أنه يكفيهم للذود عن أنفسهم في مواقف الجدل والمناظرة»^(١).

٢- وقول الرافعي (١٣٥٦ هـ): «ونحن وإن لم نكن أَفْضَا في ذلك، إلا أن هذا المنزع قريب، رُبَّما أغنى في بعضه المثال الواحد»^(٢).

٣- وقول محمود شاكر (١٤١٩ هـ): «ونحن وإن كُنَّا لا نعيش اليوم في (حضارة عربية إسلامية) نُمثِّلها تمثيلاً صحيحاً يكفل لنا أويُؤدِّي بنا إلى هذا السلطان، إلا أننا بلا شكَّ ورثة لحضارة عربية إسلامية كانت فيما مضى تملك هذا السلطان»^(٣).

ويشكل على ذلك أنه لا وجه لإقحام أداة الاستثناء (إلا)؛^(٤) لأنَّ الاستثناء بمعنى الاستدراك، يدلُّ على ذلك قول ابن السَّراج (٣١٦ هـ): «وإنما ضارعت (إلا) (لكن)؛ لأنَّ (لكن) للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ههنا تشابها»^(٥)، والاستدراك لا يكون إلا بعد تمام الكلام^(٦).

ولا يصحُّ أن يُقال: إنَّ الاستثناء في هذه الترجمات مُفَرَّغ؛ لأنَّ شرطه أن يُسَبِّق بنفي أو شبهه، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾^(٧)، وهو خلو منها هنا.

وقد أجاز الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٨) هذا التركيب على دلالة (إلا) على معنى الاستدراك؛ فكأنه قيل في الترجمة الأولى: وهم وإن كانوا.... لكنهم، وفي

(١) النظرات ٣ / ٤٨.

(٢) تاريخ آداب العرب ٣ / ٢٠٦.

(٣) جمهرة مقالاته ٢ / ١٠٧٩.

(٤) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٧٢.

(٥) الأصول في النحو ١ / ٢٩٠. ويُنظر أيضاً: شرح الكتاب ٣ / ٦٣.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للزَّعزعي ١ / ٢٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٥.

(٧) فاطر: (٢٣). ويُنظر: توضيح المقاصد ٢ / ٦٧١.

(٨) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ٧٢.

الترجمة الثانية: هذا الموضوع وإن كان لكنّه واضح، وفي الترجمة الثالثة: ونحن وإن كنّا لكنّا مصرّون.

وهذا الجواب يردّ عليه أصل الإشكال المذكور في (إلّا)، وهو أنّ الاستدراك عمومًا لا يأتي إلّا بعد تمام الجملة؛ ولذا استشكل بعض النحويين القدماء إعراب ما وقع فيه الاستدراك بـ (لكن) خبرًا في نحو: (زيد وإن كثّر ماله، لكنّه بخيل)، ومثاله في الاستثناء من كلام القدماء قول الجوهري (٣٩٣ هـ): «وهما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلّا أنه استعمل في القسّم أحدهما وهو المفتوح»^(١).

وقد خرّجه بعضهم على أنّ الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيّدًا بالغاية، وجعل بعضهم الخبر محذوفًا^(٢).

وفي هذين الجوابين تكلف وخروج عن الظاهر؛ ولذا لا أميل إلى حمل الترجمات محلّ الدراسة عليها، وإنما أميل إلى إصلاحها بحذف (إلّا)، وفي ذلك طريقتان:

الطريقة الأولى: بإثبات الفاء؛ فيكون صوغ الترجمات على النحو الآتي:

- وهم وإن كانوا يربطون على نحو صحيح بين الحرية الدينية والازدهار والديمقراطية في بعض الدول، فإنّهم يرجعون على نحو خاطئ الديمقراطية إلى الحرية الدينية.
- هذا الموضوع وإن كان لا يُطرح، فإنّه واضح جدًّا.
- ونحن وإن كنّا قد حقّقنا تقدّمًا مهمًّا على صعيد تحويل هذا الهدف إلى حقيقة، فإننا مُصرّون أكثر من أيّ وقت مضى على إعادة ما يساوي جميع المياه التي نستخدمها إلى المجتمعات والطبيعة.

(١) الصحاح ٢ / ٧٥٦.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٨٤.

ونظير ذلك من نصوص القدماء:

- ١- قول الجاحظ (٢٥٥هـ): «وهم وإن قصّروا عن مدى آبائهم وعن غايات أوائلهم، فلم يقصّروا عن جِلَّةِ الرؤساء»^(١).
- ٢- وقول المرزوقي (٤١هـ): «وهنّ وإن رمين قناعهنّ وأظهرن مُحياهنّ، فإن أحداً لا يطمع في الدنوّ منهنّ، والنظر إليهنّ»^(٢).
- ٣- وقول ابن فارس (٣٩٥هـ): «ونحن وإن كُنّا نعلم أن القرآن نزل بأفصح اللغات، فلسنا نكرر أن يكون لكلّ قوم لغة»^(٣).

الطريقة الثانية: بعدم إثبات الفاء؛ فتكون التراجع على النحو الآتي:

- وهم وإن كانوا يربطون على نحو صحيح بين الحرية الدينية والازدهار والديمقراطية في بعض الدول يُرجعون على نحو خاطئ الديمقراطية إلى الحرية الدينية.
- هذا الموضوع وإن كان لا يُطرح واضح جداً.
- ونحن وإن كُنّا قد حقّقنا تقدّمًا مهمًّا على صعيد تحويل هذا الهدف إلى حقيقة مُصروّن أكثر من أيّ وقت مضى على إعادة ما يساوي جميع المياه التي نستخدمها إلى المجتمعات والطبيعة.

ومن شواهد ذلك في نصوص القدماء:

قول الشاعر:

وَلَسْتُ وَإِنْ قُرَيْتُ يَوْمًا بِبَائِعٍ خَلَا فِي وَلَا دِينِي ابْتِغَاءَ التَّحُبِّ^(٤)

(١) رسائل الجاحظ ٤ / ٢٠٢.

(٢) شرح الحماسة ٧٠٣.

(٣) الصاحبى ٣٨.

(٤) وهو للبعيث بن حريث. يُنظر: شرح ديوان الحماسة ٢٧٥. وتُنظر نصوص أخرى في: معجم أخطاء الكتاب ٦٥٠.

المبحث الثاني: مجيء الاستثناء في مقام الجمع بين صفتين.

نماذج الترجمات:

النص (١)	Although Amnesty cannot directly confirm these reports, they mirror a pattern documented by the organization elsewhere in the country.
الترجمة	ومع أن منظمة العفو الدولية لا تستطيع أن تؤكد هذه التقارير بصورة مباشرة، إلا أنها تعكس نمطاً وثقته المنظمة في أماكن أخرى من البلاد.
النص (٢)	Although those developments are welcome, we have not yet reached universality.
الترجمة	ومع أن تلك التطورات مشجعة، إلا أننا لم نبلغ العالمية بعد.
النص (٣)	While these are important applications, they are just the beginning.
الترجمة	ومع أن هذه التطبيقات تُعتبر هامة للغاية، إلا أنها تُشكّل البداية فقط.

المناقشة:

خطأ الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤هـ) تركيب هذه الترجمات؛ لأنَّ «المقام هنا مقام جمع بين صفتين في شيء واحد؛ فالاستثناء هنا لا محلَّ له؛ لأنَّ قاعدة الاستثناء هي أن يأتي المستثنى مخالفاً في الحكم للمستثنى منه»^(١)؛ ولذا يرى إصلاحها بحذف (إلا)، فيكون صوغ الترجمات المختارة على النحو الآتي:

- ومع أن منظمة العفو الدولية، فإنها تعكس نمطاً وثقته المنظمة في أماكن أخرى من البلاد.
- ومع أن تلك التطورات مشجعة، فإننا لم نبلغ العالمية بعد.
- ومع أن هذه التطبيقات تُعتبر هامة للغاية، فإنها تُشكّل البداية فقط.

(١) معجم الصواب اللغوي ٧٠٩.

وقد ورد هذا التركيب كثيراً في أساليب الكتّاب المعاصرين، ومن الأمثلة على ذلك في مجلة الرسالة:

١- «ومع أن هذا الرأي لم يؤيد بصفة علمية واضحة، إلا أنه ممّا يلاحظ في تأييده أن كثيراً من علوم العرب وآثارهم العلمية والعربية كانت معروفة....»^(١).

٢- «ومع أن الناس جميعاً يعرفون عن الصين ذلك، إلا أنهم لا يكادون يعرفون عنها شيئاً صحيحاً عدا ذلك»^(٢).

٣- «ومع أن التاجر يكون عدواً للمبشر، إلا أن الاثنين يعملان معاً على نشر الحضارة الجديدة»^(٣).

والذي أميل إليه أن هذا التركيب - وإن لم يرد حسب بحثي في نصوص القدماء - سائغ من حيث المعنى والصناعة؛ لأنّ الجملة المقرونة بـ(إلا) في نصوص الترجمات المذكورة قد جاءت لمعنى تعقيب الكلام بنفي ما يُتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يُتوهم منه نفيه^(٤)، وهذا المعنى يؤدّي بالفاظ، منها: (لكن)، (وعلى)، وما يقوم مقامهما من أدوات الاستثناء^(٥)، وقد سبق أن (إلا) «إنما ضارعت (لكن)؛ لأنّ (لكن) للاستدراك بعد النفي؛ فأنت توجب بها للثاني ما نفيته عن الأول؛ فمن هنا تشابها»^(٦).

(١) مجلة الرسالة (ع: ١٣٨، ص: ٢٨٧).

(٢) مجلة الرسالة (ع: ٦٧٤، ص: ٦١٥).

(٣) مجلة الرسالة (ع: ٨٧٧، ص: ٤٦٥).

(٤) وهذا تعريف الاستدراك. يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٩٨. ويُنظر أيضاً: التعريفات ٢١، والكليبات ١١٥.

(٥) يُنظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب ٤٧.

(٦) الأصول في النحو ١ / ٢٩٠. ويُنظر أيضاً: المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٥١.

المبحث الثالث: استعمال (عدا) بمعنى الزيادة لا الاستثناء.

نماذج الترجمات:

In addition to the full report, a separate Executive Summary is available.	النص (١)
عدا عن التقرير الكامل للدراسة المكتبية، يتوفر أيضاً ملخص تنفيذي.	الترجمة
Additionally, restricting patents to climate-resistant seeds to a limited number of large companies gives them the right to control the global food market.	النص (٢)
عدا عن أنَّ حَصْر براءات الاختراع للبذور المقاومة للمناخ في عدد محدود من الشركات الكبرى يعطيها حق السيطرة على سوق الغذاء العالمي.	الترجمة
in addition to gold reserves and other foreign currencies.	النص (٣)
عدا عن احتياطي من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى.	الترجمة

المناقشة:

يُعرّف الاستثناء بأنه «إخراج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر أو عموم حُكْم أو معنى يدلُّ عليه اللفظ»^(١)، ومن ألفاظه (عدا).

وبالنظر في هذه الترجمات ونحوها؛ نجد أنَّ (عدا) قد استعملت بمعنى الإضافة، أي: الزيادة، وليس بمعنى الاستثناء الذي يفيد طرح ما بعده ممّا قبله؛ فإنَّ المعنى المقصود في الترجمة الأولى هو: بالإضافة إلى أو زيادة على التقرير الكامل، يوجد أيضاً ملخص تنفيذي، وليس المعنى على استثناء التقرير الكامل من شيء قبله، وكذا الأمر في الترجمتين الأخريين^(٢).

(١) شرح الكتاب ٣ / ٦٦.

(٢) يُلاحظ في هذه الترجمات خطأ آخر، وهو دخول (عدا) على (عن)، وقد سبق نقاش ذلك في قضايا التصويب اللغوي المتعلقة بحروف الجر.

وهذا الاستعمال لـ (عدا) في هذه الترجمات مخالف لوظيفتها في باب الاستثناء، ومخالف أيضاً لأصل دلالتها اللغوية؛ فإنها في الأصل «فعل متعدّ، بمعنى: جاوز، تقول: عدا الأمر يعدوه وتعدّاه كلاهما: تجاوزه، وعدا طوره، وقدره: جاوزه»^(١)، ثُمَّ ضُمَّت معنى الاستثناء.

وقد نَبّه إلى هذا الخطأ الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٢)، وذهب إلى أنّ الصواب هو إحلال (بالإضافة إلى) محلّ (عدا)، ويدلّ على ذلك أنّ المقابل لها في النصوص الإنجليزية المذكورة هو كلمة (in addition)، وكلمة (Additionally).

وبناءً على ذلك؛ يكون تصويب التراجم المذكورة على التوالي: **بالإضافة إلى التقرير الكامل.....، وبالإضافة إلى أنّ حَصَرَ براءات الاختراع.....، وبالإضافة إلى احتياطيّ من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى.**

(١) معاني النحو ٢ / ٢٧٥.

(٢) يُنظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ١٤٨، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٥٣٥.

الفصل السادس

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بـ(ال)

- ◆ المبحث الأول: تعريف (غير) بـ(ال).
- ◆ المبحث الثاني: تعريف (كُلّ) و(بعض) بـ(ال).
- ◆ المبحث الثالث: دخول (ال) على الاسم المنفي بـ(لا).
- ◆ المبحث الرابع: إدخال (ال) التعريف على الموصوف دون الصفة.
- ◆ المبحث الخامس: إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه.



الفصل السادس

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة ب(ال)

المبحث الأول: تعريف (غير) بدخول (ال) عليها.

النص (١)	The second incorrect assumption is that a schedule is a work plan.
الترجمة	الافتراض الثاني الغير صحيح أنّ جدولاً زمنياً هو نفسه يُعتبر خطة العمل.
النص (٢)	I asked the wrong person to help me.
الترجمة	لقد طلبتُ من الشخص الغير المناسب أن يساعدني.
النص (٣)	We do not always have to react to others
الترجمة	فعلينا ألا نُلقي دائماً المسؤولية على الغير.

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تعريف كلمة (غير) بدخول (ال) عليها، وهذا الاستعمال عريق في القَدَم؛ فقد جاء في أساليب كثير من أوائل الأدباء والعلماء والمصنّفين^(١)، وبلغ من شياعه جريانه في أساليب بعض مَنْ صرّحوا بعدم جوازه، كابن أبي الحديد (٦٥٦ هـ)، وأبي حيّان (٧٤٥ هـ)^(٢).

ونُسب دخول (ال) على (غير) إلى كلام المولّدين^(٣)، ومن شعرائهم الذين جرى هذا الاستعمال في نظمهم:

(١) يُنظر مثلاً: الصحاح ١٨٤١/٥، والمسائل الحليّات ١٨٥، وشرح الحماسة ٨٣، والمخصّص ٣٧٥/٣، ومحاضرات الأدباء ١٣٥/١، ٥٧٧، والمقاصد الشافية ١/٤٥، ١٤٩، ٢٣٢.

(٢) يُنظر: البحر المحيط: ١/٦٥٣، ٣/١٨١، ومجلة الرسالة (ع: ٤١٣، ص: ٧٤٢).

(٣) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣٦٧.

١- الشريف الرضي (٤٠٦ هـ) في قوله:

إِذَا لَمْ تَكُنْ نَفْسُ الْفَتَى مِنْ صَدِيقِهِ فَلَا يُحَدِّثُنْ فِي خَلَّةِ الْغَيْرِ مَطْمَعًا^(١)

٢- وصفي الدين الحلبي (٧٥٢ هـ) في قوله:

عَلَى ذَوِي الْوُدِّ بِالْحُسْنَى بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا عَلَيْهِمْ بِفَعْلِ الْغَيْرِ مِنْ عَارٍ^(٢)

وقد اختلف النحويون في حكم دخول (ال) على (غير)، فذهب سيبويه (١٨٠ هـ) إلى عدم جوازه، قال: «و(غير) أيضاً ليس باسم متمكّن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمَع، ولا تدخلها الألف واللام»^(٣).

وبذلك قال المبرّد (٢٨٥ هـ)^(٤)، والحريري (٥١٦ هـ)^(٥)، وأبو حيّان (٧٤٥ هـ)^(٦)، وعلي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ)^(٧)، والسيوطي (٩١١ هـ)^(٨) ونُسب هذا القول إلى المحقّقين^(٩).

وخالفهم في ذلك بعض النحويين، فأجازوا دخول (ال) على (غير)، ومن أبرزهم الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ)^(١٠)، واختار هذا القول بعض المعاصرين، ومنهم: عبد

(١) ديوانه ١ / ٦٦٤.

(٢) ديوانه ٥٦٥.

(٣) الكتاب ٣ / ٤٧٩.

(٤) يُنظر: المقتضب ٤ / ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) يُنظر: درة الغواص ٥١.

(٦) يُنظر: البحر المحيط ١ / ١٤٨.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٣٦٧.

(٨) يُنظر: الإتيان في علوم القرآن ٢ / ٣٥١.

(٩) يُنظر: درة الغواص ٥١.

(١٠) يُنظر: شرح درة الغواص ١٩٩.

الرحمن تاج (١٣٩٥ هـ)^(١)، والدكتور شوقي ضيف (١٤٢٦ هـ)^(٢)، وأقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٣).

وهو ظاهر مقتضى إعراب المبرّد الآية: ﴿صَرَطَ الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَاحِينَ﴾^(٤)، فقد جعل (غير) فيها صفة للاسم الموصول؛ لأنها مضافة إلى معرفة^(٥)، ووجّه ذلك أنه إذا ساغ تعرّفها بالإضافة مع إبهامها، ساغ تعرّفها بـ(ال).

وقد استند المانعون إلى أنّ الغرض من إدخال (ال) على الاسم النكرة هو تخصيصه بشخص بعينه، فإذا قيل: (الغير)، اشتملت هذه اللفظة على ما لا يُحصى كثرة؛ وذلك لإغراقها في الإبهام، ولم تتعرّف بـ(ال)، كما أنها لا تتعرّف بالإضافة؛ فلم يكن لإدخال الألف واللام عليها فائدة في تخصيصها^(٦).

واستدلّ المجيزون بأدلة، من أبرزها:

١- أن كلمة (غير) الواقعة بين متضادّين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ومن شواهد ذلك: آية الفاتحة السابقة، فإنّ (غير) فيها قد أُضيفت إلى شيء له ضد واحد؛ لأنه ليس إلّا مُنعم ومغضوب عليهم؛ فحصل بذلك تعريفها^(٧).

ويصحّ في هذه الصورة التي تقع فيها (غير) بين متضادّين وليست مضافة أن تقرن بـ(ال)؛ فتستفيد التعريف^(٨).

(١) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ٢٥، ص: ٢٦-٢٩).

(٢) يُنظر: تيسيرات لغوية ١٢٥.

(٣) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ١٩٠.

(٤) الفاتحة: (٧).

(٥) يُنظر: المقتضب ٤ / ٤٢٣.

(٦) يُنظر: درة الغواص ٥١، وتهذيب الأسماء واللغات ٤ / ٦٦، وشرح درة الغواص ١٩٩.

(٧) يُنظر: الحجة للفرسي ١ / ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩١٦، والبحر المحيط ١ / ١٤٨.

(٨) يُنظر: معجم الأخطاء الشائعة ١٩٠-١٩١.

ويشكل على هذا الدليل أنه قد جاءت شواهد وقعت فيها (غير) بين ضدين ولم تتعرّف، ومن ذلك قول الله

تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَلِيحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾^(١).

وهذا يرجّح أن (غير) في آية الفاتحة ليست بمعرفة، وأنّ تسويغ وصف الاسم الموصول (الذين) وهو معرفة

بـ(غير) يكون من وجه آخر، وهو أنّ الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه؛ فعومل معاملة النكرات^(٢).

٢- أن الألف واللام الداخلة على (غير) ليست للتعريف، ولكنها لمعاقبة الإضافة^(٣)، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٤)، والتقدير: هي مأواه^(٥).

وهذا غير لازم؛ لاحتمال أن يكون تقدير الآية: هي مأواه، أي: على تقدير الضمير الرابط المحذوف لدلالة الكلام عليه، وهو قول البصريين^(٦).

والذي يرجّحه النظر في هذا الاستعمال اللغوي أنّ دخول (ال) على (غير) وتعرّفها بذلك - وإن لم يثبت السماع المعتبر - هو جائز في القياس^(٧)؛ لأنّ (ال) قد تصاحبها قرينة تدلّ على العهد؛ فلا يكون حينئذ مدلول (غير) مغايرة مطلقة، وإنما يكون المراد مغايرة خاصّة معهوداً صاحبها؛ فيكون دخول (ال) مكسباً لها التعريف، ومثال ذلك أن

(١) فاطر: (٣٧). ويُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٢٧.

(٢) يُنظر: الدرالمصون ١ / ٧١.

(٣) يُنظر: شرح درة الغواص ١٩٩.

(٤) النازعات: (٤١). ويُنظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٢٧.

(٥) يُنظر: الكشف ٤ / ٦٨٩، والدرالمصون ١٠ / ٦٨٢.

(٦) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦ / ٣٣٧، والجنى الداني ١٩٩، ومغني اللبيب ٧٧.

(٧) يُنظر: شرح درة الغواص ١٩٩.

يقول أحد المتحاورين: ما يقوله الغير مخالف للصواب؛ فإن السامع لا يخالجه شك في أن المراد بذلك (الغير) هو المحاور الآخر^(١).

المبحث الثاني: تعريف (كُلُّ) و(بعض) بدخول (ال).

النص (١)	Well, all had been to live those special moments.
الترجمة	لذلك؛ فإنَّ الكُلَّ كان مستمتعاً بتلك اللحظات الاستثنائية.
النص (٢)	I must say that everyone agreed on that objective.
الترجمة	ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ الكُلَّ قد اتفقوا بشأن هذا الهدف.
النص (٣)	Others already offer these items in the community itself for free.
الترجمة	ويقدِّم البعض الآخر بالفعل هذه المميَّزات في المجتمع نفسه مجاناً.
النص (٤)	Some went in to see if there was anything to take.
الترجمة	البعض ذهبوا لهنالك؛ ليروا إن كان هناك أي شيء يأخذوه.

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تعريف (كُلُّ) و(بعض) بدخول (ال) عليهما، وهذا يشكل عند المانعين من جهتين، وهما:

الجهة الأولى: مخالفته للقياس؛ لأنَّ (كُلًّا)، و(بعضاً) في الأصل مضافتان؛ فهما معرفتان بالإضافة لفظاً أو تقديرًا^(٢)، وقد ذكر المبرِّد (٢٨٥ هـ) في الاحتجاج للمنع «بأنَّ (كُلًّا)، و(بعضاً) لا يكونان أبداً منفردين، إنما يجيئان مضافين في الابتداء، نحو قولك: (كُلُّ القوم جاؤوني)، و(بعضهم قال: كيت وكيت)، ولا تقول: (كُلُّ جاؤوني)، إلا أن يكون هذا مبنياً على كلام، كأنه قيل: (ما جاءك القوم)، فقلت: (كُلُّ جاؤوني)، على تقدير:

(١) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية (ع: ٢٥، ص: ٢٩).

(٢) يُنظر: تاج العروس ١٨ / ٢٤٣، والصاح ٥ / ١٨١٢.

(كُلُّهم جاؤوني). وهذا الحكم في (كُلُّ) و (بعض) قائم فيهما أبداً، مضافين أو في تقدير الإضافة، وإذا كان كذلك لم يَجْزِ إدخال الألف واللام عليهما؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا يجتمعان»^(١).

الجهة الثانية: أنَّ دخول (أل) على (كُلُّ) أو (بعض) «ليس من كلام العرب»^(٢)، ولم يَجْزِ به استعمال القرآن الكريم على الرُّغم من ورودهما في مواضع كثيرة منه^(٣).

وبناءً على ذلك؛ منع أكثر النحويين^(٤) دخول (أل) على (كُلُّ) و (بعض)، ومنهم: الأصمعي (٢١٥ هـ)^(٥)، وأبو حاتم السَّجِسْتَانِي (٢٤٨ هـ)^(٦)، والمبرد^(٧)، والزَّجَّاجِي^(٨)، وابن خالويه (٣٧٠ هـ)^(٩)، وأبو حَيَّان (٧٤٥ هـ)^(١٠).

وهذا الاستعمال قد نُسب إلى العوامِّ وكثير من الخواصَّ^(١١)، وهذا يوحي بشياعه في الواقع اللغوي القديم، ويشهد لذلك وروده في نصوص مَن لا يُحصى من اللغويين

(١) جواهر القرآن ٣ / ١١١١. يُنظر: اشتقاق أسماء الله ٢٦٧، وتوجيه اللمع ٢٧٦، والمحكم ١ / ٤١٤.

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٤٩١.

(٣) يُنظر: عمدة الحفاظ ٣ / ٤٢٥.

(٤) يُنظر: كشف المشكلات ١ / ١١١.

(٥) يُنظر: تهذيب اللغة ١ / ٤٩٠-٤٩١، ولسان العرب ٧ / ١١٩، و ٢ / ١٤٩.

(٦) يُنظر: المصدران السابقان.

(٧) يُنظر: جواهر القرآن ٣ / ١١١١.

(٨) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ٢٦٥-٢٦٧، والجمل ٢٤-٢٥. ونُسب إليه الجواز. يُنظر: تاج العروس ١٨ / ٢٤٣.

(٩) يُنظر: المزهري ٢ / ١٤٩. ويبدو أن له كتاباً بعنوان (الكل والبعض) وإن لم تُشر إليه القوائم، ويُعرَف من طريق كتاب (الرد على ابن خالويه في الكل والبعض) لابن درستويه. يُنظر: تاريخ التراث العربي - اللغة (١ / ٣٢٢).

(١٠) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٩.

(١١) يُنظر: المزهري ٢ / ١٤٩.

والأدباء، ومنهم: سيبويه (١٨٠ هـ)^(١)، والفرّاء (٢٠٧ هـ)^(٢)، والأخفش (٢١٥ هـ)^(٣)، والجاحظ (٢٥٥ هـ)^(٤)، والمبرد (٢٨٥ هـ)^(٥)، والفارسي (٣٧٧ هـ)^(٦)، وابن جني (٣٩٢ هـ)^(٧).

ولست على يقين يُسلم إليه بأن إدخالهم (ال) على (بعض) (وكل) في نصوصهم كان عن إجازتهم له؛ لاحتمال أن يكون ذلك تسمُّحاً منهم؛ وذلك لغلبة الواقع اللغوي به، ويدلُّ على ذلك اعتذار الزجاجي (٣٣٧ هـ) لاستعمال (البعض) و(الكل) في شيء من كلامه، قال: «وإنما قلنا: (البعض) و(الكل) مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز»^(٨).

وقد أرجع أبو حاتم السجستاني إدخال سيبويه والأخفش لـ(ال) على (كل) و(بعض) إلى سبب قلّة علمهم بالنحو! قال: «ولا تقول العرب: الكلّ ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلّة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك؛ فإنه ليس من كلام العرب»^(٩).

وفي مقابل أولئك المانعين، ذهب جمهرة من النحويين إلى الجواز؛ فقد قال أبو عثمان المازني: سألت أبا الحسن الأخفش عن إدخال الألف واللام في (كل) و(بعض)، أيجوز أن أقول: جاءني الكلُّ؟ وعندي البعض؟ إذا كنت أذهب إلى قوم قد عرفهم من أخطبه؟ فقال: أراه جائزاً ولا أعرفه من كلام العرب؛ لأنّ العرب لم تدخل الألف واللام هاهنا»^(١٠).

(١) يُنظر: الكتاب ١ / ٥١، ٢ / ٨٢، ٣٤٨.

(٢) يُنظر: معاني القرآن ١ / ٤٩، ٣ / ٩٦، ١٨٧.

(٣) يُنظر: معاني القرآن ١ / ٣٧٨، ٤٨٩.

(٤) وهذا في عامة كتبه. تُنظر مثلاً: رسائله ١ / ٢٤٨، ٢ / ٢٩١، ٣ / ٢٠٩، ٤ / ٢٣٥، ٣٠٥.

(٥) يُنظر: المقتضب ١ / ٤٤.

(٦) يُنظر: التعليقة على الكتاب ٤ / ٦٩.

(٧) في أكثر من عشرة مواضع في الخصائص. يُنظر مثلاً: ١ / ٥٣، ٦٥، ٣٨٥، ٢ / ٢٨٢.

(٨) الجمل ٢٤-٢٥. وبنحوه قال في: اشتقاق أسماء الله ٢٦٥. ويُنظر أيضاً: المحكم ١ / ٤١٤.

(٩) تهذيب اللغة ١ / ٤٩٠-٤٩١.

(١٠) اشتقاق أسماء الله ٢٦٧.

وممّن أجازاه من النحويين: الجوهرى (٣٩٣ هـ)^(١)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)^(٢)، وابن دُرُسْتَوِيَه (٣٤٧ هـ)^(٣)، والمعرّي (٤٤٩ هـ)^(٤)، والباقولي (٥٤٣ هـ)^(٥).

ومن المعاصرين الذين أجازوه: عبد الرحمن محمد إسماعيل^(٦)، والدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ)^(٧).

ونُسب الجواز إلى سيبويه^(٨)، وذهب بعض النحويين إلى أنّ ظاهر كلام سيبويه على المنع^(٩).

وقد استدّلوا لذلك بأدلة من السماع والقياس:

أمّا السماع، فمن شواهد:

قول المرقش الأصغر:

شَهِدْتُ بِهِ عَنْ غَارَةِ مُسَبَطَرَةٍ يُطَاعِنُ بَعْضُ الْقَوْمِ وَالْبَعْضُ طَوَّحُوا^(١٠)

(١) يُنظر: الصحاح ٥ / ١٨١٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٩، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٢٠١.

(٣) يُنظر: تاج العروس ١٨ / ٢٤٣.

(٤) يُنظر: اللامع العزيزي ٧٥٤.

(٥) يُنظر: كشف المشكلات ١ / ١١١-١١٢.

(٦) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج: ٥٢، ص: ١٦٧-١٧٠).

(٧) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١٣٧، ١٥٢.

(٨) يُنظر: جواهر القرآن ٣ / ١١١١، وقد ذكر محقق كشف المشكلات ١ / ١١١ (ح: ٤) أنّ سيبويه لم ينصّ على ذلك صراحاً، وإنما نُسب إليه قياساً على كلامه في الكتاب.

(٩) يُنظر: توجيه اللمع ٢٧٦.

(١٠) يُنظر البيت بهذه الرواية في: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج: ٥٢، ص: ١٦٩).

وفي هذا البيت نظراً يُخرجه عن محجة الاستدلال به؛ فقد جاء في ديوان الشاعر- وهو أوثق موارده- برواية أخرى لا شاهد فيها، وهي: «يُطاعنُ أولاًها سواء مُصَبَّحٌ»، وهي الرواية الثابتة في المصادر الشعرية التي أوردت البيت^(١).

ومن شواهد أيضاً قول مجنون ليلى:

لا تُنكر البعض من ديني فتجحدَه ولا تحدّثني أن سوف تقضيَني^(٢)

وأما القياس، فمن وجوه، وهي:

- أن (كلاً) و(بعضاً) اسمان معربان، والأسماء المعربة تدخل عليها الألف واللام^(٣).
- «أن بعض الشيء بمنزلة جزئه، وكلُّ الشيء بمنزلة أجزائه، وإدخال الألف واللام على الجزء والأجزاء حسن جداً فكذاك على (كُلِّ) و(بعضٍ)، ولأنك تقول: بعض الشيء وكُلُّه ونصفه وثله وثلاثه، ويجوز أن تقول: النصف والثلاث والثلاثان؛ فينبغي أن يجوز البعض والكُلُّ»^(٤).
- استدلال أبو علي الفارسي على الجواز بما حكي عن الأخفش من أن العرب تقول: «مررت بهم كلاً»؛ فينصبونه على الحال، ويُجرونه مجرى: «مررت بهم جميعاً»، وإذا جاز انتصابه على الحال؛ فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه^(٥).
- قال المعري: «القياس لا يمنع من دخول الألف واللام على (كُلِّ)؛ لأنهما قد يدخلان على المعارف على معنى الإضافة؛ فصَحَّ بذلك أنهما نكرتان»^(٦).

(١) يُنظر: جمهرة أشعار العرب ٤٤٢، والمفضليات ٢٤٣ والمعاني الكبير ٤٣ / ٤٣.

(٢) البيت في: شرح درة الغواص للشهاب ٢٠٢، ولم أقف عليه في غيره.

(٣) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج: ٥٢، ص: ١٦٩).

(٤) كشف المشكلات ١ / ١١١-١١٢.

(٥) يُنظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣٤-٢٣٥. وتُنظر حكاية الأخفش في: الأصول في النحو ١ / ١٦٣.

(٦) اللامع العريزي ٧٥٤.

والذي يبدو لي في هذه المسألة هو جواز دخول (ال) على (كُلِّ) و(بعض) على قلة؛ لأنه لو كان قويَّ الوجه لتواردت به شواهد السماع كثرةً، قال الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ): «وليس بشائع في قديم كلام العرب»^(١).

والاحتجاج بأنَّ (كُلًّا) و(بعضًا) معرفتان بالإضافة قد ينقضه ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من أنهما نكرتان قياساً على (خذ ربعاً وثلاثاً ونصفاً)، وهي نكرات بالإجماع، والتنوين فيها عوض عن المضاف إليه، وإضافتها ملحوظة في المعنى مع تنكيرها^(٢).

وعلى التسليم بأنهما معرفتان، فإنه يمكن القول بأنَّ (ال) الداخلة عليهما ليست للتعريف، ولكنها عوض من المضاف إليه المحذوف، وهو مذهب كوفي^(٣).

المبحث الثالث: دخول (ال) على الاسم المنفي بـ(لا).

The truly immoral thing, which needs to be characterized as such, is occupation.	النص (١)
والواقع أن الأمر للأخلاقي، الذي ينبغي أن يُوصَف بهذا النعت، هو الاحتلال.	الترجمة
A decentralized technology can act as a catalyst for this revolution.	النص (٢)
ويمكن للتكنولوجيا اللامركزية أن تعمل كعامل مُحفِّز لهذه الثورة.	الترجمة
We are all nothing, compared to this clear, blue, infinite sky.	النص (٣)
كلُّنا لَنَعْدُ شيئاً مقارنة بهذه السماء الصافية الزرق اللامتناهية.	الترجمة

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٢٠١.

(٢) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج: ٥٢، ص: ١٦٨). ويُنظر الخلاف في حكم (كل) و(بعض) من حيث التعريف والتنكير في: تمهيد القواعد ٧ / ٣٢١٠.

(٣) يُنظر: تاج العروس ١٨ / ٢٤٣. ويُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج: ٥٢، ص: ١٦٩).

المناقشة:

يُلاحظ في هذه الترجمات تضمُّنها لأسماء منفية بـ(لا) مسبوقة بـ(ال) التعريف، وهذا استعمال مولد مأثور قديماً في مؤلفات المناطق، نحو: (اللدائمة)، و(اللاضرورة)^(١)، و(اللاشيئية) و(اللامتناهية)^(٢)، وغير ذلك^(٣).

وقد وشج هذا الاستعمال بالعربية المعاصرة؛ بفعل الترجمة من اللغات الأوروبية وفي طليعتها الإنجليزية؛ لأنَّ بعض المترجمين قصدوا أن تبدوا الكلمات العربية على هيئة الكلمات الأجنبية في اشتغال أوائها على البادئة (Prefix)، وهي عنصر لغوي يُضاف إلى أول الكلمة؛ لتغيير معناها.

ولم يقتصر استعمال التركيب المنفي بـ(لا) المسبوقة بـ(ال) في العربية المعاصرة على علم المنطق، بل شاع في غيره من العلوم المختلفة، ومن أمثلته: الالفقاريات، واللازهريات، واللاإنسانية، واللاشعور، واللاموصل^(٤)، وغير ذلك.

ووجه الإشكال في هذا الاستعمال هو دخول (ال) التعريف على حرف النفي، مع أنها مختصة بالدخول على الأسماء؛ ولذا كانت إجازته محلَّ جِذاب بين أعضاء المجمع بالقاهرة في طليعة نشأته؛ فقد عُرض هذا الاستعمال في دروته الثانية، وتحرَّج بعض الأعضاء من إجازته، مستدلينَّ لذلك بعدم وروده في فصيح الكلام، ولأنَّ علماء المنطق في استعمالهم له ليسوا بحجَّة في اللغة^(٥).

(١) يُنظر: التعريفات ٢٥١.

(٢) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٣٦٦، ١٤٦٤.

(٣) يُنظر: تيسيرات لغوية ١٤٢، والعربية الفصحى الحديثة ١٢٢.

(٤) يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١ / ١٣٠، ٢ / ١٤٠٠، ٣ / ١٣٧٠، ٢٤٥٠.

(٥) يُنظر: مجموعة القرارات العلمية ٨٥، نقلاً عن: العربية الفصحى الحديثة ١٢٤. ويُنظر: معجم

الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٤-٢٥.

ثُمَّ انتهى المجمع إلى قصره على لغة العلم، مسوّغاً إياه بأحد وجهين^(١):

الوجه الأول: أنَّ (لا) غير عاملة، ويُعرَب ما بعدها بحسب موقعه من الجملة.

الوجه الثاني: أنَّ (لا) قد رُكِّبت مع ما بعدها، ويُعرَب المركَّب بحسب موقعه من الجملة.

وفي كلا الوجهين نظر؛ فإنَّ الوجه الأول لا يزول به إشكال دخول (ال) على الحرف، وإنَّ التركيب في التوجيه الثاني مخالف لجميع أنواع المركَّبات الماثورة في النحو^(٢).

وبناءً على ذلك؛ أرى ضعف هذا الاستعمال، وأميل إلى ما ذهب إليه المجمع من قصره - عند الحاجة - على التعبير عن معاني المصطلحات العلمية المترجمة، ولا يتعدّاها إلى سائر مجالات الكلام.

ويمكن إصلاح الترجمات المختارة على النحو الآتي:

- الواقع أنَّ الأمر غير الأخلاقي
- ويمكن للتكنولوجيا غير المركزية
- من الجدال غير المتناهي

(١) يُنظر: في أصول اللغة ٣ / ١٤٤، والعربية الفصحى الحديثة ١٢٦-١٢٧، ومعجم الصواب اللغوي ١٥٣ / ١.

(٢) يُنظر: العربية الفصحى الحديثة ١٢٦-١٢٧.

المبحث الرابع: إدخال (ال) التعريف على الموصوف دون الصفة.

النص (١)	General Agwai's first-hand experience on the ground was particularly enlightening and helpful
الترجمة	إنَّ خبرة الفريق أول أغواي المباشرة في الميدان كانت نيرة بشكل خاص ومساعدة.
النص (٢)	I'm Lieutenant Dan Taylor. Welcome to Fort Platoon.
الترجمة	أنا الملازم أول دان تايلور. مرحباً بكم في فصيلة الحصن.
النص (٣)	I want you all to thank the Sergeant Major for giving us this tour.
الترجمة	أريدكم جميعاً أن تشكروا الرقيب أول؛ لمنحنا الوقت لتلك الجولة.

المناقشة:

اتفق النحويون أو كادوا^(١) على وجوب مطابقة الصفة للموصوف في التعريف والتنكير، وقد جاءت المركبات الوصفية في هذه الترجمات، وهي: (الفريق أول، الملازم أول، الرقيب أول) على خلاف ذلك، حيث دخلت (ال) التعريف فيها على الموصوف دون الصفة؛ فانتفى التطابق بينهما.

وهذا الخطأ راجع - في ظني - إلى عدِّ المتكلم الصفة مع موصوفها وحدة واحدة ومعاملتها معاملة المفرد؛ فتكون (ال) التعريف حينئذٍ داخليةً على أول التركيب فقط^(٢).

(١) فقد ذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بكون الصفة نكرة إذا كانت لمدح أو ذم، وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصّصت النكرة، وأجازه ابن الطراوة إذا كان الوصف بالصفة خاصاً بالموصوف. يُنظر: الارتشاف ٤ / ١٩٠٨-١٩٠٩، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٤٩.

(٢) يُنظر: معجم الصواب اللغوي ١٥١، ٨٩١، ٩٨٥.

ولذا يجب إصلاح هذه الترجمات ، بمطابقة الصفة للموصوف ، وذلك بإدخال (ال)
على الصفات ؛ فتكون على النحو الآتي:

- الفريق الأول.
- الملازم الأول.
- الرقيب الأول.

المبحث الخامس: إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه.

Why did these three researchers win the prize?	النص (١)
لماذا فاز الثلاثة علماء بهذه الجائزة؟	الترجمة
Argentina and Brazil are two of the seven other countries that abandoned their programs before acquiring nuclear weapons.	النص (٢)
كما تعتبر الأرجنتين والبرازيل ضمن السبعة دول التي تخلت عن برامجها النووية قبل تحصيل الأسلحة النووية.	الترجمة
To ensure an optimal learning environment, students are taught in small classrooms of no more than 10 students per class.	النص (٣)
وبهدف ضمان تهيئة بيئة تعليمية مثلى، يتلقى طلابنا دروسهم داخل صفوف صغيرة لا يتجاوز عدد الدارسين فيها العشرة طلاب.	الترجمة

المناقشة:

بالنظر إلى التراجم المختارة؛ نلاحظ اتفاقها على دخول (ال) التعريف على العدد
المضاف دون المضاف إليه، ويشكل على ذلك إطباق البصريين والكوفيين على عدم جواز
ذلك^(١)، بل حُكي إجماع النحويين على ذلك^(٢).

(١) يُنظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٤٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٤. ويُنظر: لغويات وأخطاء
لغوية شائعة ٥٢.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٤٥٠.

وممن نصَّ على عدم جوازه من أصحاب التصويب اللغوي: ابن قُتيبة (٢٦٥ هـ)^(١)،
والحريري (٥١٦ هـ)^(٢)، ووافقهم من المعاصرين أسعد خليل داغر (١٣٥٣ هـ)^(٣).

ومن أدلَّتْهم على ذلك:

١- أن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يُعرِّفه، وإضافته إلى النكرة تنكِّره، وفي ذلك تناقض^(٤).

٢- أنه على غير طريقة الإضافة^(٥)؛ «لأنَّ الأصل في الإضافة أن يُضاف المنكَّر إلى المعرَّف»^(٦).

٣- أن باب الإضافة أن يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه، لا العكس^(٧).

وذهب ابن عصفور (٦٦٩ هـ)^(٨) - فيما نُقل عنه - إلى جواز دخول (ال) التعريف على العدد المضاف دون المضاف إليه على قلة جداً، وعدَّ الشهاب الخفاجي (١٠٩٦ هـ)^(٩) قبيحاً، ولم يستحسنه الدكتور عباس حسن (١٣٩٨ هـ)^(١٠)، وأجازه محمد النجار (١٣٨٥ هـ) مطلقاً^(١١)، وبه أخذ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(١٢).

(١) يُنظر: أدب الكاتب ٢٧٣.

(٢) يُنظر: درة الغواص ١١١.

(٣) يُنظر: تذكرة الكاتب ٨٦.

(٤) يُنظر: درة الغواص ١١١.

(٥) يُنظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٣٦٨.

(٦) المقاصد الشافية ٤ / ٤٠.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٥.

(٨) يُنظر: التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٥. والذي في شرح الجمل ٢ / ٣٤ عدم إجازته لذلك.

(٩) يُنظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٣٦٨.

(١٠) يُنظر: النحو الوافي ١ / ٤٣٨.

(١١) يُنظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ٥٢.

(١٢) يُنظر: في أصول اللغة ٢ / ١٨٢، نقلاً عن: معجم الصواب اللغوي ١٣٤.

وقد استدلووا لذلك بأدلة، وهي:

١- حديث: «فَأُتِيَ بِالْأَلْفِ دِينَارٌ»^(١).

٢- حديث: «ثُمَّ قُرَأَ الْعَشْرُ آيَاتِ خَوَاتِيمِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ»^(٢).

٣- أنه قد جاء في أساليب بعض العلماء الفصحاء المتقدمين^(٣).

وقد أُجِيبَ عن الحديث الأول بأجوبة، فقليل: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: (بِالْأَلْفِ أَلْفِ دِينَارٍ)؛ فَحَذَفَ (أَلْفَ) وَهُوَ بَدَلُ مِنْ (الْأَلْفِ) وَأَبْقَى الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْأَصْلَ جَاءَ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ، وَالْمُرَادُ بِالْأَلْفِ الدَّنَانِيرِ؛ فَأَوْقَعَ الْمَفْرَدَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ مِنَ الْخَطِّ لِصَيُورَتِهَا بِالْإِدْغَامِ دَالًّا، وَقِيلَ: إِنَّ (الَ) فِي الْمُضَافِ زَائِدَةٌ^(٤).

ولعلَّ أَوْفَى الْقَوْلَيْنِ رُجْحَانًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ قَوْلُ الْمَانِعِينَ؛ وَذَلِكَ لَوُجَاهَةٍ أَدَلَّتْهُمْ، وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْمَجِيزِينَ بِالْحَدِيثَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ فَإِنَّهُ يَخَالِجُهُ اِحْتِمَالُ رَوَايَتِهِمَا بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ، وَ«رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى لَا بِخُصُوصِ اللَّفْظِ أَمْرٌ شَاعَ بَيْنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مِنْ شَيْوَخِ الْحَدِيثِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ قَدْ وَرَدَ عَلَى هَذَا النُّحُوِّ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ رَوَاةِ الْكُتُبِ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهِمْ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ»^(٥).

وعلى التسليم بصحة رواية هذين الحديثين باللفظ، فإنَّ دخول (الَ) على العدد المضاف دون المضاف إليه فيهما من النادر جدًّا في جنب الكثير من الشواهد التي جاءت على خلافه.

(١) صحيح البخاري ٢ / ٨٠١. ويُنظر: شواهد التوضيح ١١٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٤ / ١.

(٢) صحيح البخاري ١ / ٤٠١. ويُنظر: شواهد التوضيح ١١٢، ١١٤.

(٣) يُنظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة ٥٢.

(٤) يُنظر: شواهد التوضيح ١١٢-١١٤.

(٥) المعيار في الخطأ والصواب ١٠٠-١٠١.

ولذا أرى إصلاح نصوص التراجم المختارة، بإدخال (ال) على المضاف إليه لا المضاف، وهو الوجه المتفق عليه بين النحويين في تعريف الأعداد المضافة^(١)؛ فتصير على النحو الآتي:

- ثلاثة العلماء.
- ضمن سبعة الدول.
- عشرة الطلاب.

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٢٠٦، وأدب الكاتب ٢٧٢-٢٧٣، والمقتضب ٢ / ١٧٥، والمفصل ٢٧١، وارتشاف الضرب ٢ / ٧٦٢. وذهب الكوفيون إلى جواز دخول (ال) على العدد المضاف والمضاف إليه جميعاً، وفي جواز هذا الوجه خلاف بين النحويين.

الفصل السابع

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بإعمال الحروف

- ◆ المبحث الأول: عدم إعمال (إنَّ).
- ◆ المبحث الثاني: عدم إعمال أداة النصب أو أداة الجزم.
- ◆ المبحث الثالث: حذف النون في الأفعال الخمسة المرفوعة.



الفصل السابع

قضايا التصويب اللغويّ المتعلّقة بإعمال الحروف

المبحث الأول: عدم إعمال (إنّ).

نماذج الترجمات المختارة:

النص (١)	Everyone thinks the new guys are so cool.
الترجمة	الكلُّ يظنُّ أنّ الرجالَ الجديدين رائعين.
النص (٢)	If that happens, it is not unreasonable to assume that one day, the data workers of the world will unite.
الترجمة	إذا حدث ذلك، من المتوقَّع أنّ العاملون في البيانات في العالم سوف (يتحدوا) ^(١) .
النص (٣)	I think your father would agree.
الترجمة	أعتقد أنّ أبوك كان سيوافق على ذلك.

المناقشة:

من القواعد النحوية أنّ (إنّ) وأخواتها حروف عاملة تدخل على الجملة الاسميّة؛ فتنصب المبتدأ ويكون اسمًا لها، وترفع الخبر ويكون خبرًا لها^(٢).

وبالنظر في التراجم المختارة؛ نجد أنّ (أنّ) لم تعمل النصب في المبتدأ، وهذا خلاف القاعدة؛ ولذا وجب إصلاحها على النحو الآتي:

(١) والصواب: يتحدون بثبوت النون.

(٢) هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في العامل في خبر (إنّ). يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف

- الكُلُّ يظُنُّ أَنَّ الرجلين الجديدين....، ويُلاحظ في هذه الترجمة خطأ آخر، وهو مجيء الخبر (رائعين) بالياء، والواجب أن يكون بالألف: (رائعان).
- إذا حدث ذلك، من المتوقع أن العالمين.....
- أعتقد أن أباك...

وقد يُعتدَّر للترجمة الأولى بجواز حمل رفع (الرجلان) على لغة إلزام المثنى الألف، وهي لغة بعض قبائل العرب^(١) الموصوفة بالفصاحة^(٢)، و«قد حكاها مَنْ يُرتضى علمه وصدقُه وأمانته، منهم: أبو زيد الأنصاري.... وأبو الخطَّاب الأخفش....»^(٣)، وحُمِلت عليها جمهرة من القراءات، والأحاديث، والنصوص عن العرب.

وقد نصَّ ابن جني (٣٩٢ هـ) على أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»^(٤).

ولستُ أميل إلى الأخذ بهذا التخريج في العصر الحاضر مع صوابه؛ دفعاً للفوضى اللغوية التي قد تترتب عليه.

ويمكن إبقاء (الرجلان)، و(العاملون)، و(أبوك) في التراجم المذكورة على الرفع مع تخفيف (أنَّ)، وهي بعد تخفيفها يبقى عملها ويكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، ويكون خبرها جملة اسمية أو فعلية^(٥)، نحو قول الله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا لَهُمُ الْآيَاتِ الْكَافِرِينَ﴾^(٦)، فإنَّ (أنَّ) في الآية مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الشأن أو الحال، وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبره.

(١) تُنظر نسبة هذه اللغة في: جامع البيان ١٦ / ١٠١.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٤٨.

(٣) إعراب القرآن ٣ / ٤٦.

(٤) الخصائص ٢ / ١٤.

(٥) هناك خلاف في عمل (أنَّ) بعد تخفيفها. يُنظر: الجنى الداني ٢٩٩.

(٦) يونس: (١٠).

المبحث الثاني: عدم إعمال أداة النصب أو أداة الجزم.

نماذج الترجمات المختارة:

أولاً: أدوات النصب:

Students need to do scientific research in their field that they study until they reach previous research.	النص (١)
يحتاج الطلاب عند قيامهم بعمل بحث علمي في مجالهم الذي يدرسون الى أن يصلون إلى أبحاث سابقة.	الترجمة
You've sent a gift but you're not coming?	النص (٢)
أرسلتُ هدية لكنك لن تحضرين؟	الترجمة
He asked you to play a game, didn't he?	النص (٣)
طلب منك أن تلعبين لعبة، أليس كذلك؟	الترجمة

ثانياً: أدوات الجزم:

Because he did not show up for work today.	النص (١)
لأنه لم يحضرون للعمل اليوم.	الترجمة
They don't give us any details.	النص (٢)
إنهم لم يعطوننا أي تفاصيل.	الترجمة
But he could never throw anything away.	النص (٣)
لكنه لم يرمي بها بعيداً.	الترجمة
Still, the two sides did not give further details on special economic zones.	النص (٤)
ومع ذلك، لم يعطي الجانبان المزيد من التفاصيل حول المناطق الاقتصادية الخاصة.	الترجمة

المناقشة:

تُعَرَّف الحروف العاملة بأنها الحروف التي تؤثر فيما بعدها من الأسماء والأفعال رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً.

ومن الحروف العاملة: الأدوات الناصبة والأدوات الجازمة للفعل المضارع، وقد اشتملت تراجم الجدولين السابقين على بعضها، وهي متفقة على عدم تأثيرها في معمولاتها من الأفعال.

فالأدوات الناصبة في ترجمات الجدول الأول لم تحدث أثر النصب في الأفعال الخمسة بعدها وهو حذف النون، وهذا - ولا شك - استعمال مخالف للاستعمال القياسي.

وممّا يجدر ذكره هنا أنه قد نُقل عن بعض العرب إهمال (أن) الناصبة ورفْع الفعل المضارع بعدها تشبيهاً لها بـ(ما) المصدرية، وهذا القول منسوب إلى البصريين^(١).

ومن الشواهد على ذلك:

١- قراءة ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٢) برفع (يُنِمُّ)^(٣).

٢- قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا^(٤)

(١) يُنظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٨. ويُنظر أيضاً: شرح الكتاب ١ / ٣٢، والمفصل ٤٣٠، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٢٧، وشرح التسهيل ٤ / ١١، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٢، ومغني اللبيب ٤٦.

(٢) البقرة: (٢٣٣).

(٣) وهي قراءة مجاهد وابن محيصن. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ١ / ٣٢١.

(٤) هذا البيت لم تنسبه المصادر إلى قائله. يُنظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٠٠، وشرح المفصل ٤ / ٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٢٧، والجنى الداني ٢٢٠.

وخالف ذلك الكوفيون؛ فحملوا (أن) في هذه الشواهد وغيرها على أنها (أَنَّ) المخففة^(١).

وظاهر كلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) أنَّ إهمال (أَنَّ) الناصبة مقيس^(٢)، وعدّه الشاطبي (٧٩٠ هـ) قليلاً^(٣)، «والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال؛ حرصاً على الإبانة، وبُعْداً على الإلباس»^(٤)؛ ولذا وجب إصلاح هذه التراجم بحذف النون من الأفعال؛ فتكون: (يصلوا، تحضري، تلعي، ترتاحي).

وبالنظر إلى ترجمات الجدول الثاني؛ نجد أنَّ أدوات الجزم فيها لم تجزم الأفعال بعدها بحذف حرف النون في الترجمتين الأوليين؛ وبحذف حرف العلة في الترجمتين الأخريين وهذا خلاف القاعدة.

وقد جاء خلاف بين النحويين في حكم إهمال بعض أدوات الجزم، وفي بقاء آخر الفعل المضارع المعتل المجزوم، وسوف أشير إلى شيء من ذلك الخلاف على النحو الآتي:

أولاً: إهمال الجازم.

جاءت بعض الشواهد التي أهملت فيها بعض أدوات الجزم، مثل: (لم) و(إن) و(أما)، ومن تلك الشواهد:

١- قراءة ﴿فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥) بلفظ (تَرَيْنَ)، أي: بسكون الياء وفتح النون الخفيفة^(٦).

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٠٠ وسمّاهم: البغداديين، وشرح التسهيل ٢ / ٤٤، وارتشاف الضرب ١٦٢٤ / ٣.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٨.

(٣) يُنظر: المقاصد الشافية ٦ / ١٣.

(٤) النحو الوافي ٤ / ٢٨٤.

(٥) مريم: (٢٦).

(٦) يُنظر تحريج القراءة ومطائنها في: معجم القراءات القرآنية ٥ / ٣٥٨. ويُنظر: المحتسب ٢ / ٤٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٨٧٣.

٢- وقول الشاعر:

لولا فوارس من قيس وأسرتهُم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(١)

٣- وقول الشاعر:

وَأَمْسُوا بِهَالِـلٍ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ^(٢)

برفع (تطلع).

وقد اختلف موقف النحويين تجاه إهمال الجازم، فذهب بعضهم إلى أنه لغة، ونُسب إلى الجمهور^(٣) أنه ضرورة^(٤).

قال ابن جني^(٥) (٣٩٢هـ) عن القراءة المذكورة: «ولست أقول: إنها لحن لثبات عَلم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكنَّ تلك لغة: أن تُثبت هذه النون في الجزم»^(٥).

ولا يجوز- في ظنيّ - الاعتداد بهذه اللغة (إن صحَّ أنها لغة) في القياس؛ لأنها شاذّة؛ والشاذُّ لا حُكم له ولا قياس عليه، ولأنَّ في ذلك دفعاً للفوضى اللغوية المترتبة عليها^(٦).

(١) أوردت المصادر هذا البيت غفلاً من النسبة وفي رواية بعض ألفاظه اختلاف. يُنظر: المحتسب ٢ / ٤٢، وشرح المفصل ٤ / ٢١٣، وضرائر الشعر ٣١٠، وشرح التسهيل ٤ / ٦٦، والجنى الداني ٢٦٦.

(٢) هذا البيت لم تشر المصادر إلى قائله. يُنظر: ضرائر الشعر ٣١٠، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٥، وخزانة الأدب ٩ / ٣.

(٣) تُنظر النسبة في: المدارس النحوية ٣١٦.

(٤) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٣٦٠، وشرح التسهيل ١ / ٢٨، والتذييل والتكميل ١ / ١٠٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٧٣، والجنى الداني ٢٦٦.

(٥) المحتسب ٢ / ٤٢.

(٦) يُنظر: النحو الوافي ٤ / ٤١٧.

ثانياً: بقاء آخر الفعل المضارع المعتلّ المجزوم.

وهذه المسألة متصلة بالمسألة الأولى، ولكنها مختصة بكون المجزوم فعلاً معتلاً، فقد اختلف النحويون في حكم بقاء آخر الفعل المعتلّ المجزوم، أو بعبارة أعم: إجراء المعتلّ مجرى الصحيح في حذف الحركة لا الحرف.

وللنحويين في ذلك قولان:

القول الأول: أنه جائز في النثر والشعر؛ لأنه لغة لبعض العرب.

قال ابن خالويه (٣٧٠ هـ): «من العرب مَنْ يُجري المعتلّ مجرى الصحيح؛ فيقول: زيد لم يقضي، والاختيار: لم يقضْ تُسقط الياء للجزم، وبهذا نزل القرآن، وهي اللغة المختارة»^(١).

وقد أثبتتها بعض النحويين، ومنهم: الفراء (٢٠٧ هـ)^(٢)، والأخفش (٢١٥ هـ)^(٣)، وأبو حيّان (٧٤٥ هـ)^(٤)، وعدّها الزجاجي (٣٣٧ هـ) لغة مشهورة متفقاً على حكايتها^(٥).

وقد أنكرها بعض النحويين، ومنهم: ابن السّيد البطليوسي (٥٢١ هـ)^(٦)، وعبد القادر البغدادي (١٠٩٣ هـ)^(٧).

(١) إعراب القراءات السبع ١ / ٣١٦.

(٢) يُنظر: معاني القرآن ١ / ١٦١-١٦٢.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٨ / ٤٩٨.

(٤) يُنظر: البحر المحيط ٦ / ٢٤٥.

(٥) يُنظر: الإيضاح في علل النحو ١٠٤.

(٦) يُنظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٩٢.

(٧) يُنظر: خزانة الأدب ٨ / ٣٦١.

وَحُمِلَتْ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ بَعْضُ شَوَاهِدِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْأَشْعَارِ،
وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

١- ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا﴾^(١) في قراءة (نُوَفِّ)^(٢).

٢- ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٣) في قراءة (يتقي) بإثبات الياء^(٤).

٣- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٥) في قراءة (يلقى) بإثبات الألف^(٦).

٤- حديث «مَنْ أكل من هذه الشجرة يريد الثوم، فلا يغشانا في مساجدنا»^(٧).

٥- حديث «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ فليصَلِّي بالناس»^(٨).

٦- قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(٩)

(١) هود: (١٥).

(٢) وهي قراءة الحسن. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ٤ / ٢٤.

(٣) يوسف: (٩٠).

(٤) وهي قراءة ابن كثير في بعض الروايات. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ٤ / ٣٣٣.

(٥) الفرقان: (٦٨).

(٦) وهذه القراءة منسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ٦ / ٣٧٩.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ٧٣. وهذا اللفظ جاء في صحيح البخاري ١ / ٢٩١، وخالفه مسلم ١ / ٣٩٥ فجاء به مجزوماً.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح ٧٤، والرواية المشهورة بالحذف. يُنظر: صحيح البخاري ١ / ٢٣٦.

(٩) هذا البيت لقيس بن زهير. يُنظر: الكتاب ٣ / ٣١٦، والإيضاح في علل النحو ١٠٤، والمفصل ٥٣٨، وشرح التسهيل ١ / ٥٦. وجاء برواية الحذف على ظاهر الجزم. يُنظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٧٨.

القول الثاني: أنه جائز في الشعر فقط.

وهذا قول جمهور النحويين^(١).

وقد يتأيّد أصحاب هذا القول بأمرين:

الأول: أن أكثر شواهد أصحاب القول الأول قد جاءت بروايات أخرى تُخلّيها من موضع الاحتجاج، وهذا قد يُوهن قوة الاستدلال بها.

الثاني: أن أكثر الشواهد المذكورة غير صريحة الدلالة على حذف المعتلّ المجزوم؛ لاتساع حملها على وجوه من التوجيه التي تُخرجها من محجّة الاستدلال، ومن ذلك مثلاً أن القراءة الأولى (إنه من يتقي ويصبر) قد وُجّهت بأنّ الياء فيها ناتجة عن إشباع الكسرة، أو أنّ (من) موصولة وليست بشرطيّة، وقد جُزم الفعل (يصبر)؛ لأنّ الاسم الموصول مشتمل على معنى الشرط^(٢).

والذي يختاره الرأي أن بقاء آخر الفعل المعتلّ المجزوم لغة قد أثبتتها بعض كبار النحويين^(٣)، ولكي لا أرى الأخذ بها في العربية المعاصرة؛ لأنها لغة قليلة^(٤)، ولإجراء الكلام المكتوب والمنطوق على طريقة واحدة.

وبناءً على ما سبق؛ أقترح إصلاح تراجم الجدول الثاني بحذف النون في الترجمتين الأوليين، وحذف حرفي العلة في الترجمتين الأخيرتين.

(١) يُنظر: همع الهوامع ١ / ١٧٩. ويُنظر: الكتاب ٣ / ٣١٦، وكتاب الشعر ٢٠٤-٢٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٠-١٩١.

(٢) يُنظر: الحجة للفراسي ٤ / ٤٤٨-٤٤٩.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٥ / ٣٣٨.

(٤) يُنظر: البحر المحيط ٦ / ٢٤٥.

المبحث الثالث: حذف النون في الأفعال الخمسة المرفوعة.

نماذج الترجمات المختارة:

النص (١)	Would you get me one?
الترجمة	هل تُحضري لي القليل منها؟
النص (٢)	Other companies offer similar services at lower prices.
الترجمة	هناك آخرون ممّن يَعرضوا خدمات مماثلة بأسعار مخفضة.
النص (٣)	Why would they want to do that?
الترجمة	لماذا يريد أن يفعل ذلك؟

تُعرّف الأفعال الخمسة بأنها كُلُّ فعل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، وهذه الأفعال في استعمالها القياسي تُرفع بثبوت النون، ونُنصب ونُجزم بحذفها^(١).

وقد خالفت الأفعال الخمسة في الترجمات المذكورة ذلك، حيث حُذفت منها نون الرفع، مع عدم تقدّم ناصب أو جازم عليها.

وجاءت بعض الشواهد التي توافق هذه الترجمات في حذف النون من الأفعال لغير ناصب أو جازم، ومن ذلك:

١- قراءة ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(٢) بلفظ (تَظَاهَرَا)^(٣)، والأصل: تتظاهران؛ فأدغمت التاء في الظاء، وحُذفت النون تخفيفاً^(٤).

(١) يُنظر: النحو الوافي ١ / ١٧٧-١٧٨.

(٢) القصص: (٤٨).

(٣) وهي قراءة أبي عمرو في رواية شاذة، وأبي حيوة وغيرهما. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ٧ / ٥٤.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل ١ / ١٩٦، والدر المصون ٣ / ٢٤٧.

٢- قراءة ﴿لَمْ تَلْسُونِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾^(١) بلفظ (تلبسوا)، أي بحذف النون من الفعل^(٢).

قال أبو حيان (٧٤٥ هـ): «وإنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع»^(٣).

٣- حديث «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(٤).

٤- وقول الشاعر:

أَبَيْتُ أَشْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذَّكِي^(٥)

والأصل: تدلكين، وتبيتين؛ فحذفت النونان من دون جازم ولا ناصب.

وحذفت النون- في هذه الشواهد وغيرها- لا يعدو أن يكون في أحسن أحواله من القليل^(٦) الذي «لا يُفْتَقَرُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْقِيَاسِ فِيهِ»^(٧)، وعدّه بعض النحويين نادراً^(٨)، أو خاصاً بالشعر^(٩).

وبناءً على ذلك؛ أرى وجوب إصلاح التراجم السابقة بإثبات نون الرفع في الأفعال الخمسة؛ فتكون على النحو الآتي: (تُحْضِرِينَ، يَعْرِضُونَ، يَرِيدَانِ).

(١) آل عمران: (٧١).

(٢) وهي قراءة عمرو بن عبيد. يُنظر: معجم القراءات القرآنية ١ / ٥١٧.

(٣) البحر المحيط ٢ / ٥١٦.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٩، والتذييل والتكميل ١ / ١٩٦. ولا يجوز حمل (لا) في الحديث على النهي لعدم صحة المعنى عليه. يُنظر: الدر المنصور ٣ / ٣٤٨. وفي الحديث رواية أخرى بإثبات النون على القياس. يُنظر: صحيح مسلم ١ / ٧٤.

(٥) هذا البيت لم تنسبه المصادر التي اطلعت عليها. يُنظر: ضرائر الشعر ١١٠، وشرح التسهيل ١ / ٥٣، وخزانة الأدب ٨ / ٤٢٥.

(٦) يُنظر: البحر المحيط ٢ / ٥١٦.

(٧) المقاصد الشافية ١ / ٢٢١.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل ١ / ٥٣.

(٩) يُنظر: التذييل والتكميل ١ / ١٩٦، والمقاصد الشافية ١ / ٢٢١.

الفصل الثامن

قضايا متفرقة

- ◆ المبحث الأول: حذف الفاء في جواب الشرط.
- ◆ المبحث الثاني: فتح همزة (إنَّ) بعد القول.
- ◆ المبحث الثالث: حذف (أنَّ) المصدرية من الجملة الواقعة فاعلاً.



الفصل الثامن

قضايا متفرقة

المبحث الأول: حذف الفاء في جواب الشرط.

نماذج الترجمات المختارة:

Whoever does well in training will play.	النص (١)
فقط من يجتهد في التدريب سيلعب ...	الترجمة
If you are late, you will not be permitted to take part in.	النص (٢)
إذا تأخرت لن تتمكن من المشاركة في السباق.	الترجمة
If you are unsure about what to delete, do not delete files until you know which ones are important.	النص (٣)
إذا لم تكن واثقاً مما تريد حذفه، لا تحذف الملفات حتى تحدد تلك المهمة منها.	الترجمة

المناقشة:

اتفقت هذه الترجمات على تضمُّنها لتراكيب شرطية، ومن المعلوم أنَّ التركيب الشرطي مكوَّن من أداة شرط وفعل الشرط وجوابه، وبالنظر في أجوبة الشرط في التراجم؛ نجد أنها مما يجب أن تدخل عليه الفاء؛ «ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء؛ إذ بدونها لا يكون ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة»^(١).

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤ / ٤٧ ح (١).

وضابط وجوب دخول الفاء أن يمتنع جواب الشرط أن يكون فعل الشرط^(١)، ومثال ذلك «إن قلت: إن تكرمني فقد أكرمتك، فلا بُدَّ من الفاء؛ لأنه لا يصلح أن تقول: إن قد أكرمتك»^(٢).

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تقع فعل شرط هي: (٣)

١- الجملة الطلبية، وهي تشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام وغير ذلك، والترجمة الثالثة من هذا النوع.

٢- الجملة الفعلية التي فعلها جامد.

٣- الجملة الفعلية المصدرة بـ(قد).

٤- الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس، وهما: السين و(سوف)، والترجمة الثانية من هذا النوع.

٥- الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة، وهي (ما) و(لن) و(لا)، والترجمة الثانية من هذا النوع.

٦- الجملة الاسمية.

وقد وردت بعض الشواهد التي جاءت فيها جملة جواب الشرط خالية من الفاء، مع أنها من الأنواع المذكورة؛ ولذا اختلف النحويون في حذف الفاء من الجملة الواقعة جواباً للشرط على أقوال، وهي:

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم ٤٩٨، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨١.

(٢) المقاصد الشافية ٦ / ١٣٩.

(٣) يُنظر: النحو الوافي ٤ / ٤٥٩.

القول الأول: أنَّ حذفها جائز في الشعر.

قال سيبويه (١٨٠ هـ): «وسألتُه (يعني: الخليل) عن قوله: (إن تأتني أنا كريمٌ)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ من قِبَل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلّقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يُشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يُشَبَّه بما يتكلَّم به من الفعل (ثم ساق بعض الشواهد)»^(١).

وهذا القول منسوب إلى أكثر النحويين^(٢).

ومن الشواهد التي حُمِلت على ضرورة الشعر:

١- قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)

التقدير في البيت الأول: (فالله يشكرها)، وفي البيت الثاني: (فهو ظالم).

٢- وقول الشاعر:

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ^(٤)

(١) الكتاب ٣ / ٦٤-٦٥.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن ٢ / ٢٦٤. ويُنظر القول في: النوادر في اللغة ٢٠٧، وشرح الكتاب ٣ / ٢٦٤، والمحتسب ١ / ١٩٣، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٩، وضرائر الشعر ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٧، وشرح ابن النازم ٤٩٩، والبحر المحيط ٢ / ٢٥، ٧ / ٥٠١-٥٠٢، والجنى الداني ٦٩، والدرالمصون ٥ / ٢٦٦، ومغني اللبيب ٨٠.

(٣) هذا البيت متنازع النسبة، فقد جاء في ديوان كعب بن مالك رضي الله تعالى عنه ٢٢٠، وجاء أيضاً في شعر عبد الرحمن بن حسان ٦١، ونُسب إلى حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه. وفي البيت رواية أخرى تخرجه من محجة الاستدلال، وستأتي الإشارة إليها.

(٤) هذا البيت نُسب إلى رجل من بني أسد. يُنظر: الكتاب ٣ / ٦٥، وشرح التسهيل ١ / ٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨٤.

القول الثاني: أن حذف الفاء جائز مطلقاً في الشعر والنثر.

وهذا القول منسوب إلى بعض البغداديين^(١)، وبه قال الأخفش (٢١٥ هـ)^(٢)، وابن جني (٣٩٢ هـ)^(٣) على ضعف، ونُسب إلى الكسائي (١٨٩ هـ)، والفرّاء (٢٠٧ هـ)^(٤).

قال ابن مالك (٦٧٢ هـ): «وهو ممّا زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره»^(٥).

ونصّ بعض النحويين على أن حذف الفاء نادر^(٦)، ونقل الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)^(٧) أن الحذف لغة فصيحة.

ومن شواهد النثر التي حُمِلت على الحذف:

١- قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٨).

والتقدير: فعليكُم الوصية، أو فالوصية للوالدين والأقربين^(٩).

وقيل: إنَّ جواب الشرط هو ما تقدّمه من معنى الكلام، نحو: أنت ظالم إن فعلت، وقيل: (الوصية) مرفوعة بالفعل (كُتِبَ)^(١٠)؛ وعلى ذينك فلا شاهد في الآية على حذف الفاء.

(١) يُنظر: الحجة للفارسي ٦ / ١٢٩، والدرالمصون ٩ / ٥٥٤.

(٢) يُنظر: معاني القرآن ١ / ١٦٨، والحجة للفارسي ٦ / ١٢٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٢.

(٣) المحتسب ١ / ١٩٣.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن ١ / ٤٠٤.

(٥) شواهد التوضيح ١٩٣. وذهب في شرح التسهيل (١ / ٣٢٩، ٤ / ٧٦) إلى أن ذلك خاص بضرورة الشعر.

(٦) يُنظر: الجني الداني ٦٩، والتصريح على التوضيح ٢ / ٤٠٦.

(٧) يُنظر: القاموس (الفاء) ١٣٥١.

(٨) البقرة: (١٨٠).

(٩) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ١٦٨.

(١٠) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤٤٤.

٢- قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١).

والتقدير: فإنكم لمشركون^(٢).

وقد أجاب المانعون بأن جملة (إنكم لمشركون) ليست بجملة جواب الشرط، وإنما هي جواب لقسمٍ مقدّرٌ حذفت لامه قبل (إن)^(٣).

٣- قراءة ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾^(٤) برفع (يدرككم)^(٥).

قال ابن جني في توجيهها: «وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدرككم الموت»^(٦).

٤- حديث: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها»^(٧)، والتقدير: فاستمتع بها.

وقيد أبو جعفر النحاس (٣٣٧ هـ) جواز حذف الفاء بعدم ظهور أثر أداة الشرط في فعل الشرط، ومن شواهد ذلك قراءة ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٨) بحذف الفاء^(٩)، فقد قال في توجيهها: «والقول الثالث: أن (ما) هاهنا للشرط إلا أنه جاز حذف الفاء؛ لأنها لا تعمل في اللفظ شيئاً وإنما وقعت على الماضي، وهذا أولى الأقوال بالصواب»^(١٠)، وذهب إلى أن تشبيه الآية بالبيت (مَنْ يَفْعَلِ

(١) الأنعام: (١٢١).

(٢) يُنظر: الحجة للفارسي ٦ / ١٢٩، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٣٦.

(٣) يُنظر: جواهر القرآن ٣ / ١١١٨، والدر المصون ٣ / ١٤٦-١٤٧، ٩ / ٥٥٤.

(٤) النساء: (٧٨).

(٥) وهي قراءة طلحة بن سليمان. تُنظر مصادرها في: معجم القراءات القرآنية ٢ / ١١١.

(٦) المحتسب ١ / ٩٣١٩٣.

(٧) الحديث في: صحيح البخاري (السلطانية) ٣ / ١٢٦، وجاء أيضاً برواية الفاء ٣ / ١٢٤، وبرواية (وإلا فشأنك بها) ٣ / ١١٣.

(٨) الشورى: (٣٠).

(٩) وهي قراءة نافع وابن عامر. تُنظر مصادرها في: معجم القراءات القرآنية ٨ / ٣٣٠.

(١٠) إعراب القرآن ٥ / ٦٢.

الحسنات لله يَشْكُرُها) بعيد؛ لأنَّ حذف الفاء الداخلة على الفعل المضارع لا يجوز عند سيبويه إلَّا في ضرورة الشَّعر.

ونسب أبو حيان (٧٤٥ هـ)^(١) إلى بعض النحويين جواز حذف الفاء إذا كانت داخلة على الجملة الاسميَّة فقط.

القول الرابع: أنَّ حذف الفاء غير جائز مطلقاً.

وهذا القول رُوي عن المبرِّد (٢٨٥ هـ)^(٢)؛ ولذا أنكر رواية (مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ لله يَشْكُرُها)، وذهب إلى أن الرواية الصحيحة هي: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره).

والذي يميل إليه الرأي في هذه المسألة «أنَّ الأعمَّ الأغلب هو عدم حذف (الفاء)»^(٣)، ويجوز الحذف تمسُّكاً بظاهر الشواهد النثرية المذكورة وغيرها؛ ولذا أرى صواب التراجع المذكورة وما جرى مجراها في حذف الفاء.

(١) يُنظر: البحر المحيط ٨ / ١٢٠.

(٢) يُنظر: الدر المنصون ٣ / ٣٧٥، والتصريح على التوضيح ٣ / ٤٠، وما في المقتضب (٧١ / ٢) خلاف ذلك. وقد سبقه إلى إنكار هذه الرواية الأصمعي زاعماً أنها من صنع النحويين. يُنظر: النوادر في اللغة ٢٠٧.

(٣) النحو الوافي ٤ / ٤٦٧.

المبحث الثاني: فتح همزة (إِنَّ) بعد القول.

نماذج الترجمات المختارة:

النص (١)	would you say that mark was excited about this meeting?
الترجمة	هل تقول: أنَّ مارك كان متحمساً بشأن إقامة ذلك الاجتماع؟
النص (٢)	Gentlemen I heard that you all have very different personalities.
الترجمة	يقول العلماء: أنَّ كلَّ شخص لديه الكثير من السمات المختلفة.
النص (٣)	But his neighbor said he saw him go into work every day.
الترجمة	لكنَّ جاره قال: أنه رآه يذهب لعمله يومياً.

المناقشة:

من مواضع كسر همزة (إِنَّ) أن تقع في صدر جملة مَحْكِيَّة بالقول، نحو: «قال: إني حاضر»^(١)، وعِلَّة ذلك أنَّ «القول إنما وُضِع في الكلام ليُحكى به، والحكاية من شأنها ألاَّ تغير لفظ المحكي»^(٢).

وبالنظر في نصوص الترجمات المختارة؛ نجد أنَّ (إِنَّ) جاءت مفتوحة بعد القول، وهذا خلاف القاعدة، ولكنَّ يمكن تخريج الترجمتين الأوليين بإجراء القول فيهما مجرى الظنِّ في المعنى والعمل.

وبيان ذلك أنَّ الجملة قد تقع بعد القول ويُراد به لفظها، فإذا قيل مثلاً: قال زيد: «علي حاضر»، فالمتصور أنه حكى هذه الجملة، وقد يُراد بالجملة معناها لا لفظها؛ فيكون القول قبلها بمعنى الظنِّ، وعندئذٍ ينصب المبتدأ والخبر، كما ينصبهما الفعل (ظنَّ)، نحو: «أقول زيداً حاضراً»^(٣).

(١) يُنظر: الكتاب ٣ / ١٤٢، والأصول في النحو ١ / ٢٦٣، وشرح التسهيل ٢ / ١٨، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٢٥.

(٢) علل النحو ٤٤٦.

(٣) يُنظر: معاني النحو ٢ / ٢٧.

قال ابن هشام (٧٦١ هـ) موضّحاً ذلك: «قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو: (أتقول موسى في الدار)؛ فلك أن تُقدّر (موسى) مفعولاً أول و(في الدار) مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظنّ، ولك أن تقدّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية»^(١).

وقد قيّد جمهور النحويين جواز إجراء القول مجرى الظنّ بشروط، وهي: أن يكون القول فعلاً مضارعاً، وأن يكون للمخاطب، وأن يكون مسبقاً باستفهام، وألاً يفصل فاصل بين الاستفهام والمضارع، ويُغْتَمَر الفصل بالظرف أو الجار والمجرور^(٢).

وبالنظر في التراجم المذكورة؛ نجد أن هذه الشروط لم تتحقّق إلا في الترجمة الأولى فقط، وهي: «هل تقول أنّ مارك كان متحمّساً بشأن إقامة ذلك الاجتماع»؛ فساغ فتح همزة (أنّ) بعد القول؛ لأنّ الظنّ يحتاج إلى مفعولين؛ فيكون المصدر المؤوّل من (أنّ) وصلتها في محلّ نصب ساداً مسدّ المفعولين^(٣).

وشُهر عن قبيلة سليم أنها تُجري القول مجرى الظنّ مطلقاً «من غير تقييد بشرط من الشروط المذكورة، فسواءً أكان الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً....، وسواءً تقدّمه استفهام أم لا»^(٤).

قال سيبيويه (١٨٠ هـ): «وزعم أبو الخطّاب - وسألته عنه غير مرّة - أنّ ناساً من العرب يؤثّق بعريبتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت»^(٥).

(١) مغني اللبيب ٥٤١.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٦٩، وقد خالف السيرافي النحويين في الشرط الأول؛ فأجاز أن يكون القول ماضياً، ونُقل عن الكوفيين جواز أن يكون القول بصيغة الأمر، وزاد السهيلي شرطاً خامساً، وهو ألا يكون الفعل عُدي باللام لمعمول، نحو: أنقول لزيد: عمرو منطلق. يُنظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٢٧، والتذييل والتكميل ٦ / ١٣٥-١٣٦.

(٣) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٥٢ ح (١).

(٤) المقاصد الشافية ٢ / ٥٠٢.

(٥) الكتاب ١ / ١٢٤. وتُنظر هذه اللغة في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٥١، والمفصّل ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٦، والتسهيل ٧٣، والتذييل والتكميل ٦ / ١٣٥، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٧٠.

وظاهر كلام الزجاج (٣١١ هـ) تضعيف هذه اللغة؛ فقد نَزَّه حمل القرآن الكريم عليها، قال: «.... فهذه لغة لا يجوز أن يوجد شيء منها في كتاب الله عز وجل، ولا يجوز قال: أنه، يقول: أنها، لا يجوز إلا الكسر»^(١).

وقد حُمِلت على هذه اللغة - بحسب تتبعي - قراءتان شاذتان، وهما:

١- قراءة ﴿قَالَ لَهُمْ هَارُونَ مِنْ قَبْلُ يَقَوْمُ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِيَ﴾^(٢) بفتح همزة (إنما) و(إن)^(٣).

٢- وقراءة ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ﴾^(٤) بفتح همزة (إن)^(٥).

ولا إشكال في توجيه الترجمة الثانية، وهي: «يقول العلماء أن كل شخص لديه الكثير من السمات المختلفة» بحملها على هذه اللغة؛ لأن القول فيها بمعنى الظن.

ولكن ذلك يشكل في الترجمة الثالثة؛ لأن القول فيها بمعنى الحكاية، وليس بمعنى الظن، ووجه الإشكال أن جوازها على لغة سليم يقوم على خلاف بين النحويين، وهو هل أصحاب هذه اللغة يُجرون القول مجرى الظن في العمل والمعنى معاً؟ وهذا قول الجمهور؛ وبناءً عليه؛ يمتنع فتح همزة (إن) في الترجمة، أم يُجرون القول مجرى الظن في العمل خاصةً، أي: يُجرون القول مجرى الظن مطلقاً من دون نظر إلى المعنى؛ وعليه يجوز فتح الهمزة.

وظاهر كلام سيبويه يؤيد القول الأول؛ لأنه أطلق القول بالإعمال في حكايته السابقة عن أبي الخطاب.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٥١.

(٢) طه: (٩٠).

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٦ / ٢٥٣.

(٤) الجاثية: (٣٢).

(٥) يُنظر: البحر المحيط ٨ / ٥١.

والذي أميل إليه أن هذه اللغة تنظر إلى تضمين القول معنى الظن، وإلا فما وجه نصب القول للمفعولين في القياس؟ وما خالف ذلك من الشواهد القليلة محمول على الدور الذي لا يُعوّل عليه.

قال بعض الباحثين: «وكذلك ما يُذكر بالنسبة إلى لغة سليم، من أنهم يُجرون القول مجرى الظن مطلقاً، ليس معناه أنهم يُجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى، بل لا ينصبون إلا إذا أرادوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة، فإن قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع»^(١).

وخلاصة ما سبق أن الترجمة الأولى لا خلاف في صحتها؛ لأنها تجري على مذهب أكثر العرب في إجراء القول مجرى الظن وفق الشروط المذكورة، وأمّا الترجمة الثانية؛ فإنها تجري على لغة سليم وهي لغة فصيحة، وأمّا الثالثة، فلا أرى صوابها؛ لأنّ القول فيها بمعنى الحكاية لا الظن.

ولا يصحّ توجيه هذه الترجمة بحمل (قال) فيها على معنى (ذكر)؛ على غرار تضمين القول معنى الذكر في توجيه بعض القراءات الشاذة التي فُتحت فيها همزة (أنّ) بعد القول^(٢)؛ لأنّ هذا توجيه شذوذ؛ فلا يُجعل قياساً متبعاً.

(١) معاني النحو ٢ / ٢٨.

(٢) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ٤٤٢.

المبحث الثالث: حذف (أَنْ) المصدرية من الجملة الواقعة فاعلاً.

نماذج الترجمات المختارة:

I mean, there must be something I could do.	النص (١)
أعني، هناك يجب يكون شيئاً يمكن أن أفعله .	الترجمة
Don't you think he ought to be here?	النص (٢)
هل تعتقدين أنه يجب يحضر هنا؟	الترجمة
Maybe he should hear this.	النص (٣)
ربّما يجب يسمع هذا.	الترجمة

المناقشة:

يجيء الفاعل بلا خلاف على نوعين: اسم صريح ومؤوّل بالاسم^(١)، ويكون الفاعل مؤوّلًا إذا وقع مصدرًا منسبًا من حرف مصدريّ وصلته، وأحرف المصادر في الأشهر خمسة، لكنّ الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة، وهي: (أَنْ)، و(أَنَّ)، و(ما) المصدرية^(٢).

ويعني من هذه الحروف في هذه المسألة (أَنْ)، نحو: «يسعدني أن تفوز»؛ فالفاعل في هذه الجملة هو المصدر المؤوّل من (أَنْ) وصلتها، والتقدير: يسعدني فوزك.

وبالنظر في الترجمات المذكورة؛ نجد أنَّ فاعل (يجب) في كلّ ترجمة جاء جملة لا يمكن تأويلها بمصدر؛ لعدم سبقها بحرف مصدري، و«وظيفة الحرف المصدري إيقاع

(١) يُنظر: ضياء السالك ٢ / ١، وشرح كتاب الحدود في النحو ١٩٣.

(٢) يُنظر: النحو الوافي ٢ / ٦٩.

الجملة موقع المضرّد، فتُؤقّعُها فاعلاً، ومبتدأً، ومفعولاً به، ومضافاً إليه، ومجرورة بحرف الجرّ، وغير ذلك»^(١).

وقد أجاب الدكتور أحمد مختار عمر (١٤٢٤ هـ) عن ذلك ونحوه بأنه قد «ورد حذف (أنّ) المصدرية في كلام القدماء مع النصب بها، وهو قليل، أو مع الرفع وهو كثير. وقد أجاز مجمع اللغة المصري الحذف مع الرفع، كأن يُقال: يجب يأكل، ويريد يضحك، وأقرّ ذلك مؤتمر المجمع في دورته الخمسين»^(٢).

وأرى أنّ مناقشة هذا الجواب تقوم على دراسة مسألتين نحويتين:

المسألة الأولى: حكم حذف (أنّ) المصدرية.

جاء عن العرب في حذف (أنّ) طريقتان:

الطريقة الأولى: حَذْفُها من غير بدل مع نصب الفعل المضارع بعدها، وفي ذلك خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين^(٣).

الطريقة الثانية: حَذْفُها مع رفع الفعل المضارع بعدها.

وهذه الطريقة هي محلّ البحث، وعليها جاءت الترجمات المختارة، ويمكن إجمال موقف النحويين فيها على النحو الآتي:

ذهب سيبويه (١٨٠ هـ) إلى أنّ حذف (أنّ) ورفع الفعل المضارع بعدها قليل، قال: «ولو قلت: (مُرّه يحفرها) على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على: مُرّه أن يحفرها، فإذا لم يذكروا (أنّ) جعلوا المعنى بمنزلة في: (عسينا نفع)،

(١) معاني النحو ٣ / ١٥٣. «ولذلك ترى سيبويه يُطلق على الحرف المصدرية أنه اسم؛ لقرب تأوّلّه بالاسم». يُنظر: المقاصد الشافية ٢ / ٥٣٨.

(٢) معجم الصواب اللغوي ٨٠٨.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٥٦-٤٦٤.

وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به»^(١)، ووافقه المبرّد (٢٨٥ هـ)^(٢)، وأبو حيّان (٧٤٩ هـ)^(٣) في أحد قوليه.

وذهب ابن جيّ (٣٩٢ هـ) إلى أنه «قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف»^(٤).

ونُسب إلى الأخفش (٢١٥ هـ)^(٥) أنّ حذف (أنّ) مقيس، وهو ظاهر كلامه في معانيه؛ فقد أجاز في قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِهَا الْآعْلَى﴾^(٦) أن يكون التقدير: أن لا يسمعون. قال: «وإن شئت قلت: هو في معنى أن لا يسمعون، فلمّا حذف (أنّ) ارتفع، كما تقول: (أنتيك تعطيني وتحسن إليّ وتنظر في حاجتي)، إن شئت جعلته على: فهو يعطيني، وإن شئت على: أن يعطيني، فلمّا أُلقيت (أنّ) ارتفع»^(٧)، وهو ظاهر كلام الفراء (٢٠٧ هـ) أيضاً^(٨).

وقد يفهم من كلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) في الألفية أنّ حذفها مع رفع الفعل بعدها ليس بشاذٍ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل^(٩).

وجعله ابن عصفور (٦٦٩ هـ)^(١٠) ممّا يقل وروده في الكلام ويكثر في الشعر، وقصره أبو حيّان في أحد قوليه على ضرورة الشعر^(١١).

(١) الكتاب ٣ / ٩٩. ويُنظر: الحجة للفارسي ٢ / ١٢٦.

(٢) يُنظر: المقتضب ٢ / ٨٤.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٥ / ٤٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٨. ويُنظر أيضاً: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ١٩١.

(٥) يُنظر: التصريح على التوضيح ٢ / ٩٣. ويُنظر: بحث (حمل القرآن على ضرورة الشعر) ١٨١.

(٦) الصافات: (٨).

(٧) معاني القرآن: ١ / ١٤٠.

(٨) معاني القرآن: ١ / ٥٣، ٣ / ١٥٤.

(٩) يُنظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٦٤. ويُنظر: شرح التسهيل ١ / ٢٣٤.

(١٠) يُنظر: ضرائر الشعر ٢٦٤.

(١١) يُنظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٦٤. ويُنظر: ٥ / ٤٤.

وقد حُملت بعض الشواهد على حذف (أن)، ومنها:

١- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١)، والتقدير: أَخَذْنَا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله، فحُذف حرف الجرّ، ثم حُذفت (أن)؛ فارتفع الفعل^(٢).

٢- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٣)، أي: ومن آياته أن يريكم البرق، فلمّا حُذفت (أن) ارتفع الفعل^(٤).

٣- ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبُدَ﴾^(٥)، والتقدير: تأمروني أن أعبد^(٦)، ويشهد لذلك قراءة (أن أعبد)^(٧).

٤- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجْرٍ مُّسْتَجِرٍّ مِّنْ عَذَابِ الْيَمِّ﴾^(٨)، على تقدير حذف (أن)، أي: أن تؤمنوا؛ لأنه تفسير للتجارة^(٩).

٥- وقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَخْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِي

(١) البقرة: (٨٣).

(٢) يُنظر: الكشف ١ / ١٥٩.

(٣) الروم: (٢٤).

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٣٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ١٩١.

(٥) الزمر: (٦٤).

(٦) يُنظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٨، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٦٤.

(٧) يُنظر: الدر المنصون ٩ / ٤٤١.

(٨) الصف: (١٠-١١).

(٩) يُنظر: معاني القرآن للزّاء ٣ / ١٥٣-١٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦ / ١٤٤-١٤٥.

(١) هذا البيت من الأبيات السائرة في كتب النحو وغيرها، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٢، ورويت كلمة (أخضر) بالنصب. يُنظر: الكتاب: ٣ / ٩٩، ومعاني القرآن للزّاء: ٣ / ٢٥٦، والمقتضب: ٢ / ٨٥، وشرح المفصل ١ / ٣٤٠، وشرح التسهيل: ٤ / ٥٠.

والتقدير: أن أحضر الوغى؛ بدليل (وأن أشهد اللذات).

وَحَذَفُ (أَنْ) في أكثر هذه الشواهد وغيرها لا يبلغ حدَّ القطع به ولا القياس على شواهد إن تعيَّن الحذف فيها؛ وذلك لقلَّتْها، واحتمالها وجوهاً أخرى تُخرجها من دائرة الاستدلال، وبناءً عليه؛ أميل إلى قصر الحذف على السماع^(١).

المسألة الثانية: حكم مجيء الفاعل جملةً من دون أن تُسبق بحرف مصدريٍّ.

اختلف النحويون في وقوع الفاعل جملةً من دون أن تُسبق بحرف مصدريٍّ، نحو: «يسعدني يقوم زيد» على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز. وهذا القول منسوب إلى جمهور البصريين^(٢)، وهو قول أكثر النحويين^(٣).

وقد استدلُّوا له بأدلة، منها^(٤):

- ١- أنَّ الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجُزء لاستقلالها.
- ٢- أنَّ الفاعل قد يكون مُضمَّراً ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصحُّ والألف واللام لا تدخل عليها.
- ٣- أنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض؛ فلا يصحُّ أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا.

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩٠.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٠، والبحر المحيط ١ / ١٩٦، والتذييل والتكميل ١ / ٥٦.

(٣) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٢٠، والحجة للفارسي ١ / ٢٠٠، والتعليقة ١ / ٧، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٧، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ١٥٦، والتذييل والتكميل ٦ / ١٧٥، والدر المصون ١ / ٣٦، ومغني اللبيب ٥٢٥.

(٤) تُنظر الأدلة المذكورة في: الباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٥٢-١٥٣.

القول الثاني: جواز وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً.

وهذا القول نُقل عن جماعة من الكوفيين، منهم: هشام بن معاوية (٢٠٩)،
وثعلب (٢٩١ هـ) ^(١).

وقد استدلوا له بظاهر بعض الشواهد، ومنها:

١- ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ^(٢)، «كأنه: قال: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم» ^(٣).

ويشكل على ذلك أمران، أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والإشكال
الآخر هو: أن (كيف) لا تكون إلا خبراً أو ظرفاً أو حالاً؛ ولذا ذهب المانعون إلى جعل
الفاعل في الآية ضميراً يدل عليه السياق، أي: وظهر لكم فعلنا بهم ^(٤).

٢- ﴿أَفَلَمْ يَدَّبِّدْهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ ^(٥)، قال الفرّاء (٢٠٧ هـ) في إعراب الآية:
«(كم) في موضع رفع بـ(يهد)، كأنك قلت: أولم تهدهم القرون الهالكة» ^(٦).

واعترض على هذا الإعراب بأن (كم) لها الصدر؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ^(٧).

٣- ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ^(٨)، على أن جملة (ليس جُذُنُهُ) هي الفاعل ^(٩).

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٠، والتذييل والتكميل ١ / ٥٦، ٦ / ١٧٣، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(٢) إبراهيم: (٤٥).

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٢٣.

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٧٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٤٤.

(٥) طه: (١٢٨).

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٣. ويُنظر: شرح التسهيل ٢ / ١٢٣.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب ٢٤٤.

(٨) يوسف: (٣٥).

(٩) يُنظر: جواهر القرآن ١ / ٢١٢-٢١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٨، ومغني اللبيب ٥٢٤، والمقاصد

الشافعية ٢ / ٥٣٨.

وقد حمل المانعون هذه الآية على وجوه يفوت بها الاستدلال، «أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجَن.... والثاني: أنَّ الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا)، أي: بدا لهم بدءاً.... والثالث: أنَّ الفاعل مضمريدل عليه السياق، أي: بدا لهم رأي»^(١).

القول الثالث: الجواز بشرط أن تكون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وقد غُلِّقَ عنها، نحو: «ظهر لي أقام زيد أم عمرو».

ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(٢)، وكلامه في كتابه محتمل له^(٣)، ونُسب أيضاً إلى الفراء^(٤).

وقد أورد ابن هشام (٧٦١ هـ) على هذا القول إشكالاً، وهو أنَّ أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل؛ فلا تصحُّ دعوى التعليق حينئذٍ؛ ولذا اشترط لإجازة وقوع الفاعل جملة أن يكون التعليق بالاستفهام فقط، وأن يكون الإسناد في الحقيقة إلى مضاف محذوف وليس إلى الجملة، نحو: «ظهر لي أقام زيد أم عمرو»، والمعنى: ظهر لي جواب أقام زيد أم عمرو، أي: جواب قول القائل ذلك^(٥)، ونحو آية ﴿وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٦)، أي: وتبين لكم جواب كيف فعلنا بهم^(٦).

وهذا الشرطان غير متحققين في التراجم المختارة؛ ولذا لا يصحُّ حملها على هذا القول.

(١) الدرالمصون ٦ / ٤٩٤.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ١ / ١٧٣، والتذييل والتكميل ١ / ٥٦.

(٣) تُنظر الإشارة إلى احتمال كلام سيبويه له في: الكتاب ٣ / ١١٠، والتذييل والتكميل: ١ / ٥٦. ويُنظر أيضاً تحرير هذه النسبة في: جواهر القرآن ١ / ٢١٣ ح (١).

(٤) يُنظر: البحر المحيط ١ / ١٧٣، والتذييل والتكميل ١ / ٥٦، ومغني اللبيب ٥٢٤. ويُنظر أيضاً: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٣.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب ٥٢٤.

(٦) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٦١.

والذي يَرَجُّحه النظر في هذه المسألة هو الأخذ بالقول الأول، وهو عدم جواز وقوع الفاعل جملةً؛ لأنه أكثر موافقةً للقواعد النحوية، وما استدلَّ به المجيزون من الشواهد المذكورة وغيرها ليست بصريحة الدلالة على جواز وقوع الفاعل جملةً؛ لاحتمالها وجوهاً أخرى من التوجيه.

وبناءً على ما سبق؛ أرى وجوب تصحيح الترجمات المذكورة بإضافة (أن) المصدرية قبل جملة الفاعل في كُلِّ ترجمة؛ ليسوغ تأويلها بمفرد.

قائمة المصادر والمراجع



التصويب اللغوي في الحروف

قائمة المصادر والمراجع

- الإِتقان في علوم القرآن: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، ١٣٩٤ هـ.
- الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر: الدكتور محمود إسماعيل عمّار، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ.
- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتّاب والإذاعيين: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢ م.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أبو العباس أحمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ.
- أساس البلاغة: الزمخشري، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- الاستشهاد بشعر المولّدين والمعاصرين في المعجم الكبير: الدكتور أحمد الضبيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: ٧٨، ج: ٤، ٢٠٠٣ م، ص: ١٠٥٩ - ١٠٨٦.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٧٧ هـ.
- أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة وتعليق: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٤١٩ هـ.
- إسفار الفصيح: أبو سهل محمد الهروي، تحقيق: أحمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠ هـ.

- اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
- الاشتقاق: ابن دُرَيْد الأَزْدِي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ.
- إصلاح المنطق: ابن السَّكَّيْت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤، دت.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- إعراب القرآن وبيانه: محي الدين درويش، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٤، ١٤١٥ هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: أبو محمد ابن السَّيِّد البطلوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٦ م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تحقيق: الدكتور سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط ١، ١٣٧٣ هـ.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات مكتبة الحياة، بدون بيانات.
- أمثال العرب: المفصل الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
- الأمثال العربية القديمة التي خالفت القواعد النحوية والتصريفية: عصام الخطيب، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ١٤٢١ هـ.
- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط ٤، ١٣٨٠ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي القيسي، تحقيق: الدكتور محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ هـ.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- بحوث ومقالات في اللغة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله محمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ.
- البرهان في وجوه البيان: ابن وهب الكاتب، تحقيق: الدكتور حفي محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: الدكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- بناء الجملة العربية: الدكتور عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة، دط، ٢٠٠٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، وقد طُبع ما بين عامي: ١٣٨٥-١٤٢٢هـ.
- تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤م.
- تاريخ الأدب العربي: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٠م.
- تاريخ التراث العربي (علم اللغة إلى حوالي سنة ٤٣٠هـ): الدكتور فؤاد سزكين، ترجمه: الدكتور عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

- تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي: الدكتور جمال الدين الشيال، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٥١م.
- تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- تحقيق معنى التصويب: محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٩ م، مج ٥٤، ج ٤، ص: ٩٩٠-٩٩٥.
- تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ج (١): ١٤١٨هـ، ج (٢): ١٤١٩هـ، ج (٣): ١٤٢٠هـ، ج (٤): ١٤٢١هـ، ج (٥): ١٤٢٢هـ، - كنوز إشبيلية، ط١، ج (٦): ١٤٢٦هـ، ج (٧): ١٤٢٩هـ، ج (٨): ١٤٣٠هـ، ج (٩): ١٤٣١هـ، ج (١٠): ١٤٣٢هـ، ج (١١): ١٤٣٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٧هـ.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

- التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: خالد الأزهرى، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- تعدّد تراجم معاني القرآن باللغة الإنجليزية في ضوء الإعراب: الدكتور خالد بن سليمان المليفي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط١، ١٤٣٦ هـ.
- التعريفات: علي الشريف الجرجاني، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠ هـ.
- تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، دط، ١٩٨٤ م.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
- تقويم اللسان: ابن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦ م.
- تقويم اللسانين: محمد تقي الدين الهاللي، مكتبة المعارف، ط١، ١٣٩٨ هـ.
- التكملة والذيل على درة الغواص (مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها): الجواليقي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الحسن بن محمد الصَّغاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، طُبعت أجزاءه في الأعوام: ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩ م، دارالكتب، القاهرة.
- تمهيد القواعد بشرح التسهيل: ناظر الجيش، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب الأسماء والصفات: أبو زكريا النووي، دارالكتب العلمية، دط، دت.

- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- توجيه اللمع: أحمد الخباز، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد الحسن المرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- تيسيرات لغوية: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور الثعالبي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الجمل في النحو: الزجّاجي، تحقيق: الدكتور توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ.
- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة، دط، دت.
- جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام ابن عاشور، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد الحسن المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة: أبو الحسن الباقولي، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ.

- الجيم: أبو عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، ١٣٩٤ هـ.
- حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي المسَمَّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصَّبَّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: الدكتور جابر السريع، رسالة (دكتوراه)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٩ هـ.
- حركة التصحيح اللغوي الحديث: الدكتور محمد حمَّادي، دار الرشيد للنشر، العراق، ط١، ١٩٨٠ م.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: الدكتور محمد حمادي، دار الرشيد للنشر (منشورات وزارة الثقافة والإعلام)، العراق، ط١، ١٩٨٠ هـ.
- حروف المعاني والصفات: الزَّجَّاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤ م.
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السَّيد البطليوسي، تحقيق: الدكتور سعيد سعودي، لا توجد بيانات.
- الحواشي على درة الغواص (مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها): ابن برِّي وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء الشام): عماد الدين الأصفهاني، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٧٥ هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، ١٣٧١ هـ.
- الدر الفريد وبيت القصيد: محمد المستعصي، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦ هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١١ هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دت، دط.
- درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم الحريري البصري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- ديوان ابن الرومي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٣ هـ.
- ديوان ابن سهل الأندلسي، دار الكتب العلمية، ط ٣، ٢٠٠٣ م.
- ديوان ابن نباتة المصري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
- ديوان أبي تمام، اعتنى به: محيي الدين الخياط، طبع مرخصاً من نظارة المعارف العمومية، دط، دت.
- ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد غزالي، مطبعة مصر، ط ١، ١٩٥٣ م.
- ديوان أسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، عالم الكتب، القاهرة، دط، ١٤٠٣ هـ.
- ديوان الأخطل، دار الجيل، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٩٥٠ م.

- ديوان البهاء زهير، دار صادر، بيروت، دط، ١٣٨٣ هـ.
- ديوان الشريف الرضي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ٣، ٢٠١٢ م.
- ديوان الطُّرمّاح، تحقيق: الدكتورة عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- ديوان المرقشَيْن الأكبر والأصغر، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ هـ.
- ديوان المعاني: أبو هلال العسكري، دار الجيل، بيروت، دط، دت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥ هـ.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: بهجة الغفور الحديثي، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ط ١، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، دت.
- ديوان ذي الرُّمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط ١، ١٩٨٢ م.
- ديوان صفى الدين الحلبي، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، ط ١، دت.
- ديوان عديّ بن زيد، تحقيق: محمد المعبيد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ط ١، ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة بن عَبْدَةَ الفحل، تحقيق: لطفي العسال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩ هـ.

- ديوان كعب بن مالك، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد البناء، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
- رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري، تحقيق: عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطي)، ط ٤، ١٤٠٤ هـ.
- رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعولي بدل وأبدل وما يرجع إليهما في المادة، فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي، تحقيق: الدكتور عياد الثبيتي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٢٩، ج ١، ص: ١٦٣ - ١٨٦.
- رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٤ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد المالقي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٢ هـ.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣ هـ.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
- السنن الكبرى: النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم: الدكتور عبد الرحمن الشهري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣١ هـ.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دارمصر للطباعة القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ.
- شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام، (دراسة نحوية صرفية): إيهاب عبد الحميد سلامة، رسالة (ماجستير)، كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٢ م.
- شرح أبيات سيويه: أبو محمد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بيروت، ط١، ١٣٩٤ هـ.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق: عبد الستار فرّاج، دارالعروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٤ هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ.
- شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حَقَّق القسم الأول: الدكتور حسن بن محمد الحفطي، وحَقَّق القسم الثاني: الدكتور يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٤ هـ.
- شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس، دارالكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٦، دت.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، دت.
- شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، (وهو مطبوع ضمن: درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها): شهاب الدين الخفاجي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- شرح ديوان الحماسة: أبو زكريا التبريزي، دار القلم، دط، دت.
- شرح ديوان الحماسة: أبو علي المرزوقي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- شرح ديوان الفرزدق: عبد الله الصاوي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٣٥٤ هـ.
- شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، ١٤٠٧ هـ.
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى: ثعلب، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط ٢، ١٩٩٨ م.

- شعر عبد الرحمن بن حسان، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان الحميري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- الشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة: الصغاني، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣ هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ.
- الصاحبي: ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، دط، دت.
- الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ.
- صحيح الإمام مسلم، اعتنى به: محمد زهير الناصر، دار المنهاج، الرياض، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٣٣ هـ.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، ط٥، ١٤١٤ هـ.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢ هـ، وهي مصوَّرة من السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر.
- صحيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٧٤ هـ.
- الصدارة في النحو العربي، إعداد: عبد الرحمن الشنقيطي، رسالة (ماجستير) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧ هـ.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠ م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٢ هـ.
- ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها في القرآن الكريم: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، ٢٠٠٠ م.
- العربية الصحيحة، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٩ م.
- العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب: ستيفتس، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥ م.
- العرنجية: أحمد الغامدي، دار تكوين للنشر والبحوث، لندن، ط ١، ١٤٤٣ هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندawi، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- العقد الفريد: ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: السيوطي، تحقيق: الدكتور سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤ هـ، ط ١.
- علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السمين الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٤٠١ هـ.
- عود إلى معنى تصويب الخطأ: صبحي البصام، مجلة اللغة العربية بدمشق، مج ٥٥، ج ٤، ص: ٨٥٥-٨٦٦.
- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية (١٩٣٤ م - ١٩٨٤ م) مسرد كامل لمقرراته اللغوية: الدكتور عدنان الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

- عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
- الفاخر: المفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٠ هـ.
- الفاضل: أبو العباس المبرّد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢١ هـ.
- الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المُنتَجَب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتّيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- الفصول والغايات: أبو العلاء المعرّي، دار الآفاق الحديثة، بيروت، دط، دت.
- الفن ومذاهبه في الشعر العربي: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١٢، دت.
- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثماني، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢ هـ.
- في أصول اللغة (ج ٣): مصطفى حجازي وصاحي عبد الباقي، من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطبعة الأميرية، ط٣، ١٤٠٣ هـ.
- في الأدب الحديث: الدكتور عمر الدسوقي، دار الفكر، بيروت، ط٨، ١٩٧٣ م.
- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦ هـ.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمعاً ودراسة وتوثيقاً): الدكتور خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- قل ولا تقل: مصطفى جواد، دار المدى للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٨ م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين: الدكتور حسين الحربي، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ.
- الكاف التمثيلية: عبد الله كنون، مجلة اللسان العربي، ج: ٩، ع: ١، الرباط، ١٩٧٢ م.

- كتاب الألفاظ والأساليب (ج ١)، إعداد وتعليق: شوقي أمين ومصطفى حجازي، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دط، ١٩٧٦ م.
- كتاب الألفاظ والأساليب (ج ٣)، إعداد وتعليق: مسعود حجازي، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دط، ١٤٢٠ هـ.
- كتاب الشُّعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمحدثين: الدكتور العربي دين، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١٥ م.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦ م.
- الكشف: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، ط ١، ١٤٣٦ هـ.
- الكَلِّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩ هـ.
- اللامات: أبو إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- لباب الآداب: أسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٧ هـ.

- الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكْبَرِي، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ.
- لحن العامّة والتطور اللغوي: الدكتور رمضان عبد التواب، مطابع البلاغ، القاهرة، ط١، ١٣٨٧ م.
- لحن العوام، أبو بكر الزُّيْدِي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠ هـ.
- اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، الدكتور عبد الفتاح سليم، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٩ م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- لغة الجرائد: إبراهيم اليازجي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٢٠ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تَمَّام حَسَّان، دار الثقافة، القاهرة، دط، ١٩٩٤ م.
- لغويات وأخطاء لغوية شائعة: محمد النجَّار، دار الهداية، القاهرة، دط، ١٤٠٦ هـ.
- اللَّمَع في العربية: ابن جنِّي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، دت.
- ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، دت، دط.
- مجلة الرسالة، العدد: ١٣٨، القاهرة، ١٩٣٦ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ١٩، القاهرة، ١٩٣٣ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٢٠، القاهرة، ١٩٣٣ م.

- مجلة الرسالة، العدد: ٢٠٦، القاهرة، ١٩٣٧ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٢٢٨، القاهرة، ١٩٣٧ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٣٤٠، القاهرة، ١٩٤٠ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٣٧، القاهرة، ١٩٣٤ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٣٩٦، القاهرة، ١٩٤١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٤١٣، القاهرة، ١٩٤١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٤٢١، القاهرة، ١٩٤١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٤٢٣، القاهرة، ١٩٤١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٤٧٤، القاهرة، ١٩٤١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٥١٦، القاهرة، ١٩٤٣ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٥٢٩، القاهرة، ١٩٤٣ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٥٤٨، القاهرة، ١٩٤٣ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٥٥٢، القاهرة، ١٩٤٤ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٥٦، القاهرة، ١٩٣٤ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٦١٢، القاهرة، ١٩٤٤ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٦٤٤، القاهرة، ١٩٤٥ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٦٧٤، القاهرة، ١٩٤٦ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٧٩٩، القاهرة، ١٩٤٨ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٨٧٧، القاهرة، ١٩٥٠ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٩٢٠، القاهرة، ١٩٥١ م.

- مجلة الرسالة، العدد: ٩٦١، القاهرة، ١٩٥١ م.
- مجلة الرسالة، العدد: ٩٦٣، القاهرة، ١٩٥١ م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، العدد: ١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٥٣ هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء: ٥٤، ١٩٨٣ م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ١٨، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٢٥، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد: ١، دمشق، ١٩٨٣ م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: الراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: محمد النجار، معهد الدراسات العربية، القاهرة، دط، ١٣٧٩ هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦ هـ.
- المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- مختار الصحاح: أبو بكر الرازي، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠ هـ.
- المخصّص: ابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- المسائل الحليبات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- مشكل إعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ.
- معاني القرآن: الفرّاء، حقّق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، وحقّق الثاني: محمد النجار، وحقّق الثالث: عبد الفتاح شلي، دار السور، دط، ١٩٥٥ م.

- المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قُتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- معجم أخطاء الكُتّاب: صلاح الدين الزعبلاني، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
- معجم الأخطاء الشائعة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، الدكتور محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩ م.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة: الدكتور إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٤ م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- معجم القراءات القرآنية: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- معجم اللغة العربية المعاصرة: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- المعجم الوسيط وقوله في تصويب الخطأ: صبحي البصام، مجلة اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٩ م، مج ٥٤، ج ١، ص: ١٧٣-١٨٤.
- المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مصر، ط ٢، ١٣٩٣ هـ.

- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، ١٤٢٤ هـ.
- المعيار في التخطئة والتصويب: الدكتور عبد الفتاح سليم، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩١ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، دط، ١٤٠٥ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.
- المفضليات: المفصل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، بدون تاريخ.
- المقابسات: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٩٢ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ.
- مقدّمة ديوان البارودي، تحقيق وضبط: علي الجارم ومحمد شفيق معروف، بدون معلومات.
- المنتخب من غريب كلام العرب: أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل»، تحقيق: الدكتور محمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط٣، دت.

- موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، ط ١، ١٤٣١ هـ.
- موسوعة النحو والصرف والإعراب، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤ م.
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٣، دت.
- نظرات في أخطاء المنشئين، محمد جعفر الكرياسي، مطبعة الآداب، العراق، دت، دت.
- النظرات: مصطفى المنفلوطي، دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٤٠٢ هـ.
- النكت في القرآن الكريم: أبو الحسن المجاشعي، تحقيق: عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١ هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: أبو عمر الزاهد، تحقيق: الدكتور محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

المراجع الإنجليزية:

- Swan, Michael. Practical English Usage. 3rd ed., Oxford University Press, 2005.
- Zemni, B., Awwad, W., Bounaas, C., & Boudiaf Of M'sila, M. (2020). Audiovisual Translation and Contextual Dictionaries: An Exploratory Comparative Study of Reverso Context and Almaany Uses. Asian EFL Journal, 27(5.1), 274-309.

نبذة عن المؤلف

الدكتور خالد بن سليمان المليفي، وُلد في الرياض عام ١٣٩٧ هـ، وهو أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد تَوَفَّر معظم جهده البحثي على النحو القرآني، والدراسات اللغوية المتعلقة بالترجمة، وخاصةً ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية.

وله في ذلك أعمال علمية محكمة، من أبرزها: كتاب (تعدد تراجم معاني القرآن في ضوء الإعراب)، وبحث بعنوان: (ضمير الشأن في ضوء ترجمات القرآن الإنجليزية).

فاز بجائزة التميز البحثي في الجامعة عام ١٤٤٠ هـ عن دراسته التي قدّمها بعنوان: (الواو في ضوء تراجم القرآن الإنجليزية).

يسعى إلى تعزيز البحث العلمي في مجال النحو القرآني والدراسات البينية، مع التركيز على تحسين دقة ترجمات معاني القرآن الكريم من خلال الدراسات النحوية والصرفية.



نبذة عن الكتاب

في ظل تزايد الاعتماد على القواميس الشبكية في الترجمة، وما يواجهه المترجمون من تحديات تتعلق بدقّة نقل النصوص من لغة إلى أخرى، يأتي هذا الكتاب متناولاً قضايا التصويب اللغوي للتراجم السياقية في القاموس الشبكي (Reverso Context) الذي يُعدّ من أهم الموارد التي تقدّم محتوى مترجماً بشكل سياقي.

ونظراً لتعدد قضايا التصويب اللغوي وتشعبها؛ فقد توفّر هذا الكتاب على تخصيص الدراسة في القضايا المتعلقة بحروف المعاني التي تضمّنتها التراجم السياقية؛ وذلك لما للحروف من أهمية في ربط عناصر الجمل، ولأنها - مع جليل شأنها - لا يهّبها كثير من المترجمين وغيرهم وفراً مُخسباً من العناية، وهذا ساعد في شياع الأخطاء اللغوية المتعلقة باستعمالها.

وقد أحصى الكتاب من تلك القضايا (٤٩) قضيةً لغوية، تناولها بالدراسة التحليلية القائمة على الاستقراء المتأني للمظان، والنظر في أقوال اللغويين والأدلة، والخلوص إلى الرأي الراجح وفق ما رآه الباحث، ثم تقييم التراجم محلّ الدراسة في ضوء القضايا المدروسة وإصلاحها إذا اقتضى البحث ذلك.



هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

